إقـــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

"العلاقات الأمريكية الإسرائيلية وتأثيرها علي الأمن القومي الإسرائيلي (2009م – 2013م)"

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

كما أقر بحق **أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا** في حقوق النشر لهذه الرسالة وأنه لا يجوز النشر إلا بموافقة رسمية مكتوبة من الأكاديمية.

والله خير الشاهدين

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

I also acknowledged the right of the **Management and Politics Academy for Postgraduate Studies** to the copyright of this thesis and that its publication is admissible only through a formal, written consent by the Academy.

Student's name: Mohammed D. I. Al-Jamassi	اسم الطالب: **محمد داود إسماعيل الجماصي**
Date: 2017-04-29	**التاريخ:** 03 شعبان، 1438 هـ
Signature:	**التوقيع:**

البرنامج المشترك بين أكاديمية الإدارة والسياسة وجامعة الأقصى

"الدبلوماسية والعلاقات الدولية"

العلاقات الأمريكية الإسرائيلية وتأثيرها علي الأمن القومي الإسرائيلي

(2009م – 2013م)

The U. S. A. Israeli Relations and its effect on Israeli national security

(2009 – 2013)

بحث مقدم لاستكمال متطلبات نيل درجة الماجستير في الدبلوماسية والعلاقات الدولية

إعداد الطالب

محمد داود اسماعيل الجماصي

إشراف الدكتور

هشام سليم عبدالله المغاري

1437 هـ – 2016 م

نتيجة الحكم على أطروحة الماجستير

بناءً على موافقة المجلس الأكاديمي بأكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **محمد داود اسماعيل الجماصي**، لنيل درجة الماجستير في تخصص **الدبلوماسية والعلاقات الدولية**، وموضوعها:

"العلاقات الامريكية الإسرائيلية وتداعياتها على الامن القومي الإسرائيلي 2009-2013"

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الأربعاء 25 شعبان 1437 هـ، الموافق 2016/06/01 م الساعة الحادية عشرة صباحاً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. هشـــام ســـليم المغـــاري	مشرفاً ورئيســاً
أ. د. أسـامة محمـد أبـو نحـل	مناقشاً خارجيــاً
د. أحمـــد جـــواد الواديـــة	مناقشاً داخليــاً

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في تخصص **الدبلوماسية والعلاقات الدولية**. مع التوصية بالنشر

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق،،،

رئيس الأكاديمية

د. محمد إبراهيم المدهون

أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا
رئاسة الأكاديمية

الإهـداء

أهدي هذا الجهد إلى:

إلى روح والديّ الذَيْن لن أفيهما حقيهما ما حييت: أمي، وأبي.

إلى زوجتي الصابرة الوفية، التي صبرت معي دون كلل أو ملل

إلى بناتي وأبنائي الأحباب

إلى أرواح الشهداء الأعز منا جميعاً

إلى كل الأحباب والشرفاء والوطنيين.

الباحث

محمد داود الجماصي

شكـــر وتقديـــر

إن الفضل لله من قبل ومن بعد، وله المنَّة في السالف وفي الغد، له الحمد حمدًا كثيرًا، وله الشكر أو لاً وأخيرًا؛ فخير الجزاء لمن حمد الله وشكر، ثم للناس اقتدر، قال تعالى: **[نِعْمَةً مِنْ عِنْدِنَا كَذَلِكَ نَجْزِي مَنْ شَكَرَ]** {القمر:35}، وسوء العاقبة لمن جحد وكفر، وأنكر ما في اللوح استطر، قال تعالى: **[... جَزَاءً لِمَنْ كَانَ كُفِرَ]** {القمر:14}.

وانطلاقًا من قول النبي ﷺ: (لا يشكر الله من لا يشكر الناس)، أتقدم بالشكر والعرفان، والمحبة والامتنان، لمنارة العلم والإثراء، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا وجامعة الأقصى، الغراء متمثلةً بكل من فيها، فكل ما فيها ينبض بالنور والهدى، والعلم والتقى فهي الصفا والنقا، ولكل عطشان سُقى، فأهل العلم من هذه المنارة الذين قدر اللهُ ليَ النفعَ بهمْ كثير، أدعو لهم شاكرًا فضلهم وكرمهم واهتمامهم، ذاكرًا منهم، الأستاذ الدكتور/ محمد المدهون، والأستاذ الدكتور/ محمد رضوان، والدكتور/ أحمد الوادية، فقد أحاطوني برعايتهم، وحرصهم الشديد على مساعدتنا وتقديم الخدمة لنا. وجميع الهيئة التدريسية والإدارية فلهم مني كل الشكر والتقدير.

كما ويطيب لي بعد أن أتممت هذه الأطروحة، أن أنسب الفضل لأهله: الدكتور/ هشام سليم المغاري، على ما بذله من جهد وتوجيه، وعلى حماسه الذي رافقني حتى تمكّنت ـ بفضل الله ـ من إنجاز هذا العمل.

ولا أنسى زملائي في أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، فقد وجدت منهم كل تعاون وحب.

وفي الختام أتوجه بالشكر والتقدير للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشتي، وما أبدوه من توجيه ساهم في إثراء البحث.

الأستاذ الدكتور/ أسامة محمد أبو نحل

الدكتور/ أحمد جواد الوادية

وشكري الخاص أقدمه لرفيقة دربي، وأبنائي وبناتي الأحباب، الذين صبروا معي واحتملوا انشغالي عنهم، وقصوري نحوهم، رغم حاجتهم الماسة لي.

الباحث

محمد داود اسماعيل الجماصي

فهرس المحتويات

الموضـــــــوع	الصفحة
ملخص الرسالة بالعربية	د
ملخص الرسالة بالإنجليزية	ر
الفصل التمهيدي: المقدمة العامة للدراسة	**0**
المقدمة	1
مشكلة الدراسة وتساؤلاتها	2
أهداف الدراسة	3
أهمية الدراسة	4
مناهج البحث	4
الدراسات السابقة	5
الفجوة البحثية	9
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	12
العلاقات الأمريكية (الإسرائيلية) حتى عام 2008م	13
مدخل تاريخي	14
مرحلة: هاري ترومان (1945 – 1953)	15
مرحلة: دوايت أيزنهاور (1953 – 1961)	19
مرحلة: جون كنيدي (1961– 1963)	20
مرحلة: ليندون جونسون (1963 – 1969)	21
مرحلة: ريتشارد نيكسون (1969 – 1974)	23
مرحلة: جيمي كارتر (1977 – 1981)	28
مرحلة: رونالد ريجان (1981 – 1989)	30
مرحلة: جورج بوش الأب (1989 – 1993)	33
مرحلة: بيل كلينتون (1993 – 2001)	34
مرحلة: بوش الابن (2001 – 2008)	37
الأمن القومي الإسرائيلي	39
مقدمة	40

الموضـــــــوع	الصفحة
مفهوم الأمن القومي	40
مدارس الأمن القومي	43
تعريف الأمن القومي الإسرائيلي	47
مبادئ الأمن القومي الإسرائيلي	50
استراتيجية الجيش الإسرائيلي	58
الفكر النظامية لمفهوم الأمن الإسرائيلي	59
مهددات ونقاط ضعف الأمن الإسرائيلي	59
خلاصة الفصل الأول	71
الفصل الثاني: موقع إسرائيل في السلوك الأمريكي تجاه الملف النووي الإيراني والثورات العربية	**72**
المبحث الأول: موقع إسرائيل في السلوك الأمريكي تجاه الملف الإيراني	**73**
مدخل تاريخي	**74**
مرحلة ما بعد الثورة الإيرانية	**75**
موقع إسرائيل في السلوك الأمريكي تجاه الملف النووي الإيراني	**78**
أولاً: الخيار الدبلوماسي والحل السلمي	**79**
ثانيا: العقوبات الاقتصادية	**81**
المبحث الثاني: موقع إسرائيل في السلوك الأمريكي تجاه الثورات العربية	**102**
مدخل	103
الثورة التونسية	106
الثورة المصرية	109
الثورة الليبية	116
الثورة السورية	121
الثورة اليمنية	133
خلاصة الفصل الثاني	135
الفصل الثالث: المساعدات الأمريكية (لإسرائيل) في المجالين الاقتصادي والعسكري	**136**

الموضـــــــوع	الصفحة
المبحث الأول: المساعدات الأمريكية (لإسرائيل) في المجال الاقتصادي	**137**
مدخل	138
ضمانات القروض الأمريكية لإسرائيل	139
المساعدات في مجال الطاقة	140
دعم الموازنة	140
المبحث الثاني: المساعدات الأمريكية (لإسرائيل) في المجال العسكري	**149**
مدخل	150
منظومة اعتراض الصواريخ	150
رفع قيمة المساعدات العسكرية ودعم القبة الحديدية	153
المخزون العسكري في حالات الطوارئ	154
اتفاقية التفوق العسكري	154
الدعم في أعقاب الاتفاق النووي الإيراني	155
سن قوانين خاصة بدعم إسرائيل	157
برنامج الدفاع الصاروخي المشترك	161
خلاصة الفصل الثالث	163
الفصل الرابع: المواقف الأمريكية الداعمة (لإسرائيل) في المجال السياسي	**164**
المبحث الأول: الموقف الأمريكي من العملية السلمية	**165**
مدخل	166
الفترة الأولى للرئيس الأمريكي أوباما (2009 – 2012)	168
مبادرة أوباما للسلام 2011	178
الفترة الرئاسية الثانية لأوباما 2013-	181
المبحث الثاني: الدعم الأمريكي (لإسرائيل) في الأمم المتحدة والمحافل الدولية	**190**
مدخل	191
تقرير جولدستون	192
انضمام فلسطين للأمم المتحدة	196
النتائج والتوصيات	**199**

الموضـــــــوع	الصفحة
أولاً: النتائج	**200**
ثانياً: التوصيات	**203**
قائمة المراجع	**205**

ملخص الدراسة

العلاقات الأمريكية الإسرائيلية وتأثيرها علي الأمن القومي الإسرائيلي

(2009 م– 2013م)

ركزت الدراسة على العلاقة الأمريكية (الإسرائيلية) في فترة استثنائية من تاريخ العلاقة بين البلدين، وهي فترة الرئيس الأمريكي أوباما، الذي وصل إلى سدّة الحكم كأول رئيس أمريكي تمتد أصوله إلى الأصول الإسلامية والأفريقية. وهدفت إلى الإجابة على السؤال: **ما طبيعة العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، وتداعياتها على الأمن القومي (الإسرائيلي) في الفترة (2009م–2013م)؟** وذلك من حيث: الدعم الاقتصادي، والعسكري، والسياسي، ومواقف الولايات المتحدة الأمريكية الداعمة (لإسرائيل) في المحافل الدولية، وموقفها من المشروع النووي الإيراني وثورات الربيع العربي. وقد استخدم الباحث في هذه الدراسة منهجان هما: المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التاريخي.

وقد توصّلت الدراسة إلى نتائج عديدة، أجابت عن أسئلة الدراسة كافة، كان من أهمها: أن دولة الاحتلال ضعيفة في طبيعتها، وتستمد قوتها من أمرين، هما: الإسناد الدولي، والضعف العربي، وأن إدارة الرئيس الأمريكي (أوباما) سارت على نفس النهج الذي سار عليه أسلافه من رؤساء أمريكيا، مثل: صيغة المشاركة مع إسرائيل، والموقف من الاستيطان، وتأييد حل الدولتين، وتعديل حدود عام 1967م، وإحباط تبني قرارات أممية ضد إسرائيل، والتعاون الاستراتيجي، وتأييد دفاع إسرائيل عن نفسها أمام المقاومة الفلسطينية وأي هجوم إيراني.

وأوصى الدراسة، ببناء الفلسطينيين والعرب علاقاتهم مع الولايات المتحدة الأمريكية على أساس الندّية والمصلحة المتبادلة، وعدم توقّع انحياز أمريكيا إلى المصالح العربية في حال تعارضت مع المصلحة الإسرائيلية، خصوصاً فيما يتعلق بحلّ القضية الفلسطينية.

وقد تكونت الدراسة من أربع فصول رئيسة، غطّت موضوعها، وأجابت عن أسئلتها، حيث تناول الفصل التمهيدي مشكلة الدراسة، وأهدافها، وأهميتها، ومنهجها، وعرضاً موجزاً لأهم الأدبيات السابقة، مبيناً الفجوة البحثية التي ركّزت عليها الدراسة، وتميّزت بها عن غيرها من الدراسات السابقة، فيما تناول الفصل الأول تاريخ العلاقات الأمريكية (الإسرائيلية) ومفهوم الأمن القومي

الإسرائيلي، وناقش الفصل الثاني موقع إسرائيل في السلوك الأمريكي تجاه بعض الملفات: الملف النووي الإيراني، وثورات الربيع العربي التي اندلعت عام 2011م، أما الفصل الثالث فقد ناقش المساعدات الأمريكية (لإسرائيل) في المجالات الاقتصادية والعسكرية، وفي الفصل الرابع عالجت الدراسة الموقف الأمريكي من العملية السلمية والمقاومة الفلسطينية، والدعم الأمريكي (لإسرائيل) في الأمم المتحدة والمحافل الدولية، ثم خُتمت الدراسة بالنتائج والتوصيات.

Abstract

The U. S. A. Israeli Relations and its effect on Israeli national security

(2009 – 2013)

This study focused on the American Israeli relationship in an exceptional period of the history of the relationship between the two countries, a period of US President Obama, who came to power as the first US president whose origins extend from the Islamic and African assets.

The study aimed to answer the question: What is the nature of US-Israeli relations, and its repercussions on the Israeli national security within the period (2009 -2013)? In terms of: the economic support, military, political, the attitude of the United States in support (of Israel) in international forums, its attitudes on the Iranian nuclear project and the Arab Spring revolutions. The researcher used, the historical and descriptive and analytical approaches in this study.

The study came out of many results, that answered all questions suggested, most importantly: the Israeli occupying power is weak in nature, and derives its strength from two things, namely: the international support, and Arab weakness, and that the US administration of President Obama adopted the same approach that his American predecessors adopted, such as: the formula of sharing with Israel, its position towards settlement, its support of the two-state solution, with adjustment of the 1967 borders, the thwart of the UN resolutions that may be adopted against Israel, the strategic cooperation, and the support of the Israel's right to defend itself in front of the Palestinian resistance and any Iranian attack.

the study recommended constructing a Palestinian Arab relations with the United States on the basis of equality and mutual interests, and without expecting the US bias to the Arab interests especially once contradicting with the Israeli interests, regarding the resolution of the Palestinian issue.

The study consisted of four main chapters, that covered the subject matter, and answered its questions. In the introductory chapter the researcher clarified the

problem of the study, its objectives, its importance, its approach, and introduced a brief overview of the most important previous literature. The paper highlighted the research gap between it and other research topics that characterized it from such previous studies, since the first chapter dealt with the history of Israeli American relations and the concept of Israel's national security. Chapter two discussed Israel's position in the US behavior towards some files like: Iran's nuclear program, and the Arab spring revolutions that broke out in 2011. The third chapter discussed US aid (to Israel) in the economic and military fields, and Chapter four addressed the US attitude towards the peace process and the Palestinian resistance, and the American support (for Israel) at the United Nations and other international forums. The study ended with writing findings and recommendations.

الفصل التمهيدي

المقدمة العامة للدراسة

المقدمة

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

أهداف الدراسة

أهمية الدراسة

مناهج البحث

الدراسات السابقة

الفجوة البحثية

المقدمة

اعتمدت المنظمة الصهيونية العالمية منذ تأسسها عام 1897م وحتى الحرب العالمية الثانية على بريطانيا؛ لتحقيق أهداف المشروع الصهيوني وإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين؛ فكان لبريطانيا الفضل الأول في سيطرة الصهيونية على أرض فلسطين، وبناء مؤسسات الدولة، وتهجير أعداد كبيرة من يهود العالم إليها، وبقيت بريطانيا الدولة العظمى المركزية بالنسبة للعصابات الصهيونية، حتى الإعلان عن قيام دولة (إسرائيل) عام 1948م.

آمن قادة (إسرائيل) ـ بعد الإعلان عنها ـ أنها تعيش أزمة كيانية في ظل وجودها في محيط عربي يهدّد بقاءها في كل لحظة، وأدركوا أن حماية أمنها القومي بحاجة إلى علاقة متينة مع دولة عظمى، تحصل على دعمها ورعايتها، وقد ورد ذلك بشكل صريح في مبادئها الاستراتيجية (الاعتماد على قوة عظمى) (سويد، 1990: 380).

شكّلت بريطانيا مركز الثقل في حماية المشروع الصهيوني حتى عام 1948م، وواصلت فرنسا ذلك الدور حتى حرب عام 1967م" (عوض، 2011: 640)، ثم انتقل مركز الثقل بعد ذلك إلى الولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن حقّقت (إسرائيل) نصرًا كبيرًا على الدول العربية في يوليو/حزيران 1967م، وأثبتت أنها قادرة على حماية مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، والقيام بدور وظيفي كأداة حرب وعدوان ضد دول المنطقة العربية وشعوبها (الشريف، 2002: 112 – 117).

كما تعود جذور العلاقات الأمريكية (الإسرائيلية) إلى ما قبل الإعلان عن قيام دولة (إسرائيل) عام (1948م)، حيث أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية دعمها وتأييدها للحركة الصهيونية منذ نشأتها الأولى، وقد تجسّد ذلك في قيام الرئيس (ودرو ويلسون) بتقديم الحماية للمستوطنين اليهود خلال الحرب العالمية الأولى، وقيام السفن الأمريكية بنقل مساعدات خاصة لليهود في فلسطين في تلك الفترة (مؤسسة الأرض، 1979: 38)، كما ضغط (ويلسون) نفسه على بريطانيا لإصدار وعد بلفور بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.

تلقّت (إسرائيل) دعمًا اقتصاديًا وعسكريًا من الولايات المتحدة الأمريكية منذ الإعلان عنها، حيث بلغ حجم المساعدات الأمريكية الرسمية (لإسرائيل) في الفترة (1949 ـ 2014م) نحو(118) مليارًا، أكثر من نصفها (64 مليارًا) كان على شكل مساعدات عسكرية (ماضي، 1999: 86) ، إضافة إلى الدعم السياسي الذي تمثل بوقوف الولايات المتحدة إلى جانبها في المحافل الدولية، وتغطية أفعالها وجرائمها وتجاوزاتها للأعراف والقوانين الدولية، ومنع إدانتها من خلال استخدام حق النقض "الفيتو" أو الضغط على بعض الدول للتصويت لصالح (إسرائيل) في الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي.

وأكد الرئيس الأمريكي (باراك أوباما) على أمن (إسرائيل) والعلاقة الحميمة معها، وقد أشار إلى ذلك في خطاباته التي صاحبت الدعاية الانتخابية (2008م)، حيث قال: "سأظل دومًا مؤيدًا لحق (إسرائيل) في الدفاع عن نفسها، في الأمم المتحدة وفي أي مكان في العالم، وأمن (إسرائيل) مقدّس، هذا أمر غير قابل للتفاوض" (السفير اللبنانية، 2008/6/5)، ثم أكد على ذلك بعد فوزه، – خصوصًا – في الخطابين أمام البرلمان التركي بتاريخ 6 إبريل/نيسان 2009م، وفي جامعة القاهرة بمصر بتاريخ في العام نفسه.

يسعى الباحث في هذه الدراسة للتعرّف إلى طبيعة العلاقات الأمريكية (الإسرائيلية) خلال الفترة (2009 ـ 2014م)، من حيث الدعم الاقتصادي، والعسكري، والسياسي، ومواقف الولايات المتحدة الأمريكية الداعمة (لإسرائيل) في المحافل الدولية، وموقفها من المشروع النووي الإيراني وثورات الربيع العربي وتداعيات ذلك على مصالح (إسرائيل) وأمنها القومي.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

تفاءل كثير من العرب بفوز الرئيس الأمريكي (باراك أوباما)، الذي ينحدر من أصور أفريقية وإسلامية، واعتبروا أن قراره الانسحاب من العراق، وإغلاق معسكر اعتقال غوانتنامو خارج الولايات المتحدة الأمريكية، وخطابيه الحميمين في تركيا ومصر بعد فوزه، اللذين أشار فيهما إلى أصوله الأفريقية والإسلامية، ودعا إلى إحلال السلام وإقامة دولة فلسطينية، بدلًا من الحرب والعنف، كل ذلك يدّل على خطاب سياسي جديد. ولكن يبدو أن (أوباما) في حركته

السياسية ومواقفه الحقيقية يسير ضمن الخطوط العريضة للسياسات الأمريكية في المنطقة، الداعمة (لإسرائيل)، والحريصة على أمنها، فأراد الباحث أن يتعرّف، من خلال هذه الدراسة، إلى طبيعة العلاقات الأمريكية (الإسرائيلية) خلال الفترة (2009 ـ 2014م)، وتداعياتها على الأمن القومي الإسرائيلي.

وتتلخص مشكلة الدراسة، في ضوء ما تقدّم، في السؤال الرئيس الآتي:

ما طبيعة العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، وتداعياتها على الأمن القومي (الإسرائيلي) في الفترة (2009م–2013م)؟

ويتفرّع عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

1. كيف أثّرت المواقف الأمريكية من الملف النووي الإيراني على الأمن القومي (الإسرائيلي) خلال الفترة (2009 ـ 2013م)؟
2. ما مدى حرص الولايات المتحدة الأمريكية في مواقفها من ثورات الربيع العربي على الأمن الإسرائيلي؟
3. هل اختلف الدعم الأمريكي الاقتصادي والعسكري والسياسي (لإسرائيل) خلال الفترة (2009 ـ 2013م)، مع المساعدات الأمريكية قبل ذلك؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة التعرّف إلى طبيعة العلاقات الأمريكية (الإسرائيلية) وتداعياتها على الأمن القومي (الإسرائيلي) خلال الفترة (2009 ـ 2013م)، وذلك من خلال:

1. التعرف إلى المواقف الأمريكية من الملف النووي الإيراني، وعلاقة ذلك بمصالح (إسرائيل) وأمنها القومي.
2. دراسة سلوك الولايات المتحدة الأمريكية تجاه ثورات الربيع العربي، ومدى حرصها على ضمان أمن (إسرائيل) في مرحلة ما بعد تلك الثورات.

3. تحليل منحنى المساعدات الأمريكية (لإسرائيل) في المجالات الاقتصادية والعسكرية والسياسية، للتعرّف إلى مدى انسجام تلك المساعدات خلال الفترة (2009 ــ 2013م) مع المساعدات الأمريكية قبل ذلك.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في الآتي:

أو لاً: الأهمية النظرية

1. كُتب الكثير حول العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، والأمن القومي الإسرائيلي، لكن – على حد علم الباحث – لا توجد دراسات اهتمّت بتداعيات تلك العلاقة على الأمن القومي الإسرائيلي، بأبعاده المختلفة، خلال الفترة (2009 ـ 2013م).
2. يتوقع الباحث أن يستفيد المهتمّون بالعلاقات الأمريكية الإسرائيلية، والأمن الإسرائيلي، وصُنّاع القرار من الفلسطينيين والعرب، من هذه الدراسة، وأن تكون إضافة نوعية تضاف إلى المكتبة العربية.

ثانيًا: الأهمية التطبيقية

1. تسهم هذه الدراسة في فهم الأسس التي تقوم عليها العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، بغض النظر عن طبيعة الرئيس الأمريكي، وانتمائه وحزبه وأصوله العرفية والإثنية.
2. من شأن هذه الدراسة أن تسهم في صياغة السياسات الفلسطينية والعربية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية و(إسرائيل).

مناهج البحث

1. **المنهج الوصفي التحليلي:** يحتاج الباحث إلى وصف العلاقات الأمريكية (الإسرائيلية) كما هي، وتحليلها في ضوء مجموعة من المتغيرات، مستفيدًا ممّا صدر من تصريحات ومواقف تجاه (إسرائيل)، كما يحتاج إلى تحليل الإحصاءات المتعلقة بالمساعدات الأمريكية

(لإسرائيل) في المجالات الاقتصادية والعسكرية؛ ليستدلّ من كل ذلك على تداعيات العلاقات الأمريكية (الإسرائيلية) على الأمن القومي الإسرائيلي.

2. **المنهج التاريخي:** يحتاج الباحث للتعرّف إلى تطوّر العلاقات الأمريكية (الإسرائيلية) قبل عام 2009م، وما واكب الفترة (2009 ـ 2013م) من أحداث ساهمت في تحديد معالم السياسة الخارجية الأمريكية تجاه (إسرائيل)، وذلك من خلال دراسة ما توفّر من معلومات ووثائق.

الدراسات السابقة

1. **دراسة هشام سليم المغاري** (2013): أطروحة دكتوراه بعنوان: **(المقاومة الفلسطينية وتأثيرها على الأمن القومي (الإسرائيلي) (1987 ـ 2010م)**. اهتمّت الدراسة بالمقاومة الفلسطينية، والأمن القومي الإسرائيلي، وهدفت إلى دراسة واقع المقاومة الفلسطينية وتأثيرها على الأمن القومي (الإسرائيلي) في الفترة (1987 ـ 2010م)، وحاولت التنبؤ بمستقبلها، وقد جاءت الدراسة في خمسة فصول، ناقشت أشكال العدوان (الإسرائيلي) على الشعب الفلسطيني، ومفهوم المقاومة الفلسطينية، وأشكالها الشعبية والإعلامية والقانونية والمسلّحة والأمنية، ثم تنأو لت مفهوم الأمن القومي (الإسرائيلي) ومبادئه ومقوماته وتطوره، ودرست أثر المقاومة الفلسطينية على خمسة من مركبات الأمن القومي الإسرائيلي، هي: الهجرة، والاستيطان، والاقتصاد، والقدرة العسكرية، والعلاقة بالولايات المتحدة الأمريكية كدولة عظمى. وقد استخدم الباحث ثلاثة مناهج، هي: المنهج الوصفي التاريخي، والمنهج التحليلي، والمنهج الاستقرائي.

2. **دراسة أميلي لنداو** (2012): وهي عبارة عن فصل في بحث باللغة العبرية، مقدم إلى معهد بحوث الأمن القومي الإسرائيلي، بعنوان: **(الضغوط والمعوقات أمام استراتيجية دولية لوقف المشروع النووي الإيراني)**. تناقش الدراسة الجهود الدولية التي بُذلت لوقف المشروع النووي الإيراني خلال الفترة (2010 ـ 2011)، وركّزت على إمكانية وقف المشروع النووي الإيراني بالتفاوض والجهود الدبلوماسية، خصوصًا في ظل انشغال العالم والولايات المتحدة الأمريكية بثورات الربيع العربي، كما ناقشت الخيار العسكري في ضوء التطورات التي حدثت خلال

فترة الدراسة، ثم انتهت بمناقشة سيناريو سياسة أمريكية لاحتواء إيران في حال تمكنت من امتلاك قدرة نووية عسكرية، وفشلت جميع الجهود لصدها عن توجهاتها النووية.

3. **دراسة أحمد فايز صالح** (2011): وهي عبارة عن رسالة ماجستير منشورة بعنوان: **(دور المحافظين الجدد في السياسة الخارجية الأمريكية)**. تسعى الدراسة للوقوف على شعار مكافحة الإرهاب، الذي رفع لواءه المحافظون الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية، دون أن تتبنى الأمم المتحدة تعريفًا موحدًا للإرهاب، أو الدوال الراعية له. وتكمن أهمية الدراسة في أنها حاولت الوقوف على الدور الذي لعبه المحافظون الجدد في عهد الرئيس الأمريكي (بوش) الابن، والبصمات التي دمغوا بها السياسة الخارجية الأمريكية، وانعكاس ذلك على مسار العلاقات الدولية في العالم أجمع. وقد جاءت الدراسة في ثلاثة فصول: تعرض الأول إلى نشأة المحافظين الجدد ومرجعياتهم الفكرية، ونقاط قوتهم وأدوات نفوذهم، وصولًا إلى منطلقاتهم الاستراتيجية، وعالج الفصل الثاني مرتكزات السياسة الخارجية الأمريكية من وجهة نظر المحافظين الجدد، بدءًا من مكانة (إسرائيل) في عقيدتهم، مرورًا بأهمية الشركات متعددة الجنسيات، ودور حلف الناتو في فرض السياسة الخارجية الأمريكية من خلال القوة أو التهديد بها، أما الفصل الثالث فيعرض نماذج من سياسة المحافظين الجدد الخارجية، مثل: دورهم في الأمم المتحدة، ومفاهيم السيادة الوطنية، والتدخل الإنساني، ونشر الديمقراطية وحقوق الإنسان، والتعامل مع القوى الكبرى في العالم، والقضاء على أسلحة الدمار الشامل، والحرب على العراق، وغير ذلك.

4. **دراسة مارك هيلر** (2011): وهي عبارة عن بحث باللغة العبرية مقدّم إلى معهد بحوث الأمن القومي الإسرائيلي، بعنوان **(أوباما و(إسرائيل): السنتان الأوليان والسنتان القريبتان)**. يتطرّق الباحث في دراسته إلى المخاوف (الإسرائيلية) والأوروبية من الرئيس الأمريكي (أوباما) بسبب أصوله الإفريقية والإسلامية، ويرى أن رضا (إسرائيل) عن الرئيس (أوباما) خلال النصف الأول من فترته الأولى، والثقة بخطواته في المستقبل ضئيل جدًا، كما يرى أن تأييد (أوباما) يسجّل انخفاضًا حتى بين العرب والمسلمين، ويرجع ذلك إلى أن (إسرائيل) وأو روبا والعرب لم يحصلوا من (أوباما) على ما كانوا يتوقعونه، لكن (هيلر) يتوصل في بحثه

إلى نتائج عدة، قرّر من خلالها أن إدارة (أوباما) سارت على نفس النهج الذي سار عليه أسلافه من رؤساء أمريكيا، مثل: صيغة المشاركة مع (إسرائيل)، والموقف من الاستيطان، وتأييد حل الدولتين، وتعديل حدود عام 1967م، وإحباط تبني قرارات أممية ضد (إسرائيل)، والتعاون الاستراتيجي وتأييد دفاع (إسرائيل) عن نفسها أمام المقاومة الفلسطينية واحتمالات هجوم إيراني.

5. **دراسة إبراهيم حبيب** (2010): وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه بعنوان: **{أثر المقاومة الفلسطينية على الأمن القومي المصري: (2005 . 2009م)}**. هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير المقاومة الفلسطينية على الأمن القومي المصري: سياسيًا وعسكريًا وأمنيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، وأصّلت لدراسات الأمن القومي. وتعرّضت للتطور التاريخي للأمن القومي المصري والتعرف إلى مركباته، وحقيقة التحديات التي تواجه مصر داخليًا وخارجيًا. وقد استخدمت الدراسة المنهج التحليلي، وتوصلت إلى أن (إسرائيل) هي الخطر الحقيقي على الأمن القومي المصري، في حين شكّلت المقاومة الفلسطينية خطَ دفاعٍ متقدم عن مصر، واختتمت بالتوصيات التي دعت مصر إلى دعم المقاومة الفلسطينية التي تمثّل مصلحة حقيقية للأمن القومي المصري.

6. **دراسة Avner Golov & Others** (2010): وهي ورقة عمل تم عرضها في ندوة لصناعة السياسات الأمنية في (إسرائيل)، بعنوان: **(A National Security Doctrine for Israel = نحو عقيدة أمنية وطنية لإسرائيل)**. وترى الدراسة أن الأمن (الإسرائيلي) يعاني من التهديدات والتحديات منذ تأسيس (إسرائيل)، ومع ذلك فلم يهتم قادة (إسرائيل) بكتابة عقيدة أمن قومي من شأنها أن تحمي وتعزّز مصالح (إسرائيل) وأمنها. واهتمت الدراسة باقتراح منهجية لكتابة عقيدة أمنية لإسرائيل، ووضع التصور المناسب لتنفيذها، وأشارت الدراسة إلى أن الإسرائيليين يعتقدون أن الأمن مجرد جيش ودبابات ومدافع، لكنها أثبتت أن عقيدة الأمن القومي يجب أن تجمع بين السياسات: العسكرية، والاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية. وقد استطاع الباحثون المزج بين المصداقية التي يمثلها المنهج الأكاديمي، والخطوات الإجرائية

التي تمثلها أو راق السياسات. وخلُصت الورقة إلى أن السلام بالنسبة (لإسرائيل) لم يتحقق بعد، وأن عليها الاستعداد لكل الاحتمالات.

7. دراسة **Zeynep Civik** (2004): وهي رسالة ماجستير بعنوان: (**The Israeli Security Policy: Changes and Continuities = السياسة الأمنية الإسرائيلية: المتغيرات والثوابت**). هدفت إلى تحليل الثوابت والمتغيرات في السياسة الأمنية الإسرائيلية. وتتكون الرسالة من أربعة أجزاء رئيسة، ناقش الجزء الأول العوامل المؤثرة في السياسة الأمنية الإسرائيلية، والعقيدة العسكرية الإسرائيلية، واستراتيجيات الهجوم والدفاع والردع. وحلّل الجزء الثاني متغيرات التهديدات وثوابتها، والعقيدة العسكرية (الإسرائيلية) حتى حرب لبنان عام 1982م. وناقش الجزء الثالث التغيرات في السياسة الأمنية (الإسرائيلية) خلال تسعينيات القرن العشرين، وتزامنها مع عمليات السلام، وظهور خطر المنظمات العربية المقاومة، وتهديد السلاح النووي والتقليدي؛ الأمر الذي أدى إلى تغيير مفهوم الأمن عند صانعي القرار من السياسيين، والعسكريين الإسرائيليين. أما الجزء الأخير، فقد ناقش أثر انهيار عملية السلام على سياسة الأمن الإسرائيلية. وتوصّلت الدراسة إلى أن سياسة (إسرائيل) الأمنية لم يصبها تغيير كبير حتى بداية التسعينيات من القرن الماضي، وتغيّرت، بشكل متسارع، بعد ذلك، كردّ فعل على المتغيرات الإقليمية والدولية وتطوّر أنشطة المقاومة العربية.

الفجوة البحثية

الدراسة	أو جه الاختلاف	أو جه الاتفاق بين الدراستين	أو جه الاستفادة	الفجوة
هشام المغاري (2013)	تختلف في متغيرها المستقل وإطارها الزمني، وبعض الأهداف، وبعض مناهج الدراسة.	كلا الدراستين تهدفان إلى قياس الأثر على الأمن القومي الإسرائيلي.	استفاد منها في المبحث الخاص بالأمن القومي الإسرائيلي، والمساعدات الأمريكية (لإسرائيل) في المجالات الاقتصادية والعسكرية والسياسية	تهتم هذه الدراسة بمناقشة العلاقات الأمريكية (الإسرائيلية) في فترة استثنائية من تاريخ العلاقة بين الدولتين، وهي فترة الرئيس الأمريكي أوباما، الذي وصل إلى سدة الحكم كأول رئيس أمريكي يمتد
دراسة أميلي لنداو (2012)	تختلف في متغيراتها المستقلة والتابعة، إطارها الزمني، وبعض الأهداف، وبعض مناهج الدراسة.	كلا الدراستين تهتمان بالملف النووي الإيراني، ودور الولايات المتحدة في محاولة تعطيله.	معرفة الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة الأمريكية لثني إيران عن مشروعها النووي؛ وضمان أمن (إسرائيل).	

الدراسة	أو جه الاختلاف	أو جه الاتفاق بين الدراستين	أو جه الاستفادة	الفجوة
دراسة أحمد فايز صالح (2011)	تختلف في متغيراتها المستقلة والتابعة، ولا تعالج إطاراً زمنياً محدداً، وبعض مناهج الدراسة، وركزت على السياسة الأمريكية بشكل عام.	حاولت الدراستان الوقوف على مبادئ السياسة الخارجية الأمريكية، وانعكاس ذلك على مسار العلاقات العلاقة مع (إسرائيل).	فهم الأسس التي تقوم عليها السياسة الخارجية الأمريكية، وعلاقة ذلك بدعم الولايات المتحدة الأمريكية (لإسرائيل) في المجالات كافة، فضلاً عن معرفة عوامل الضغط المؤثّرة في السياسة الخارجية لإدارة الرئيس الأمريكي (أوباما) وموقفه من (إسرائيل) وأمنها.	إلى أصول إسلامية وأفريقية، وأثر تلك العلاقة على الأمن القومي الإسرائيلي.
دراسة مارك هيلر (2011)	تختلف في هدف الدراسة، حيث تعكس التخوف (الإسرائيلي) من الرئيس أوباما بسبب أصوله الإسلامية والأفريقية.	ركزت الدراستان على فترة الرئيس الأمريكي (أوباما)، وأثرها على (إسرائيل).	طبيعة العلاقات الأمريكية (الإسرائيلية) في فترة الرئيس الأمريكي (أوباما)، خصوصًا حول مواقف رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية من بعض القضايا التي تخصّ أمن (إسرائيل) ووضعها في المنطقة.	
دراسة إبراهيم حبيب (2010)	الإطار الزمني، والمتغير المستقل، والمتغير التابع، وبعض مناهج الدراسة.	تتأو لت دراسة حبيب فصلاً عن تأثّر الأمن القومي الإسرائيلي.	الإحاطة بمفاهيم الأمن القومي، وبعض المعطيات حول الأمن القومي المصري كإطار للحديث عن الثورة التي أطاحت بالنظام المصري	

الدراسة	أو جه الاختلاف	أو جه الاتفاق بين الدراستين	أو جه الاستفادة	الفجوة
دراسة **Avner Golov** (2010) **& Others**	الأهداف وبعض مناهج البحث والأهداف، والمتغيرات.	تلتقي الدراستان في نظرتهما الشاملة لمفهوم الأمن القومي، بما في ذلك الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية.	اتفقت الدراستان في أن الفكر (الإسرائيلي) حول الأمن والشعور بالخوف، والنظرة إلى السلام مع الفلسطينيين والإقليم العربي لم يتغير	
دراسة **Zeynep Civik** (2004)	الإطار الزمني، ومتغيرات الدراسة، حيث انصب اهتمام (Civik) على الاستراتيجيات العسكرية وبحث ما أصابها من تغيير خلال فترة الدراسة	خطر المقاومة، وتهديد السلاح النووي الإيراني والتقليدي، واحتمالات انهيار عملية السلام على الأمن الإسرائيلي.	استفاد الباحث من الدراسة في تكوين رؤية جيدة عن بعض متغيرات الدراسة مثل: (المشروع النووي الإيراني، والعملية السلمية، وأثر المقاومة) وأثرها على الأمن الإسرائيلي.	

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

تمهيد

المبحث الأول: العلاقات الأمريكية الإسرائيلية من عام 1945 حتى عام 2008م

المبحث الثاني: الأمن القومي الإسرائيلي

خلاصة الفصل الأول

المبحث الأول

العلاقات الأمريكية الإسرائيلية حتى (2008)

مدخل

مرحلة: هاري ترومان (1945 – 1953)

مرحلة: دوايت أيزنهاور (1953 – 1961)

مرحلة: جون كنيدي (1961– 1963)

مرحلة: ليندون جونسون (1963 – 1969)

مرحلة: ريتشارد نيكسون (1969 – 1974)

مرحلة: جيمي كارتر (1977 – 1981)

مرحلة: رونالد ريجان (1981 – 1989)

مرحلة: جورج بوش الأب (1989 – 1993)

مرحلة: بيل كلينتون (1993 – 2001)

مرحلة: بوش الابن (2001 – 2008)

مدخل

تتسم العلاقات الأميركية – الإسرائيلية بكثير من التحولات، وهوما يطرح استفهامًا حول المدى الذي يمكن فيه لدولة صغيرة أن تساهم في تشكيل سياسة دولة كبرى بما يحقق مصالح هذه الدولة الصغيرة، حيث قدمت الولايات المتحدة الدعم والضمانات لإسرائيل على أصعدة مختلفة؛ فمنها ما جاء من خلال تقديم دعم سياسي لها داخل أروقة الولايات المتحدة للقبول بعضويتها في الأمم المتحدة تارة، أو من خلال ممارسة ضغوط عليها لوقف إصدار قرارات تدينها بسبب ممارساتها تجاه الشعب الفلسطيني، وشكل آخر جاء اقتصاديًا من خلال توفير أشكال مختلفة من الدعم الفني والعلمي سواء عن طريق تسهيلات ائتمانية أو قروض أو منح، وشكل ثالث جاء عسكريًا معروف استمرار وجود إسرائيل يحتاج إلى قوة كبرى تقف خلفها، وهذا ما أظهرته الإدارة الأمريكية من تعاون عسكري ساهم في تثبيت إسرائيل كقوة قادرة على حماية نفسها (السروجي، 2005: 414).

الوجود الأميركي في الوطن العربي قديم؛ فقد أبدت الولايات المتحدة قدرًا من الاهتمام المبكر به في آسيا وأفريقيا، وانتشر منذ العام 1909م نوع من النفوذ الأميركي، أدواته: الهيئات الدبلوماسية، وأصحاب المصالح التجارية، والإرساليات التبشيرية، والبعثات العسكرية والثقافية.

غير أن المصالح الأميركية في الوطن العربي لم تكن بأهمية مصالح الدول الأوروبية الكبرى، وربما لهذا السبب لم تدخل الولايات المتحدة بنشاط في حلبة الصراع الدولي من أجل تقسيم الدولة العثمانية، بالإضافة لانشغالها بالتوسع في المحيط الهادي والبحر الكاريبي (قاسمية، 1982: 20).

أي: إنه برغم علاقة الولايات المتحدة غير القصيرة – نسبيًا – بالوطن العربي، فلم يكن لها غير مصالح محدودة في المنطقة، حتى قبل منتصف هذا القرن بقليل؛ فطوال القرن التاسع عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى تقريبًا اقتصرت المصالح الأميركية في الوطن العربي على تلك الناتجة عن وجود الإرساليات الدينية والمراكز الثقافية، وبعض المصالح التجارية المحدودة. حتى بدأت الاكتشافات النفطية تجتذب الشركات الأميركية للمشاركة في اقتسام (الكعكة)، ومردُّ محدودية تلك المصالح عائد إلى: البعد الجغرافي، وقوع المنطقة فعلًا تحت

النفوذ الأوروبي، انشغال الولايات المتحدة بأمريكا اللاتينية وشرق آسيا (عبد الجواد، 2007: 9-45).

وقد تغيرت – ولفترة قصيرة فقط – طبيعة الاهتمام الأمريكي بفلسطين خصوصًا والشرق الأوسط عمومًا؛ فرغم أن الولايات المتحدة لم تعلن الحرب على تركيا إلا أنها أصبحت مهتمة بمستقبل المنطقة؛ ولإبراز هذا الموقف بالتفصيل سندرس مواقف الرؤساء السابقين للولايات المتحدة وعلاقتهم بالحركة الصهيونية ودعمهم لإسرائيل.

1. مرحلة: هاري ترومان (1945 – 1953)

كان لصعود النازية في أو روبا، وما ارتكبته من مذابح ضد اليهود، خلفت (تولد عنها قضايا اللاجئين اليهود) مناخًا عامًا في استعداد للتعاطف مع المطالب الصهيونية الداعية لتوفير ملجأ ليهود أو روبا المتضررين من النازية. وقد انعكس هذا المناخ على الرئيس (ترومان)؛ ففي أو اخر العام 1945م تحدث في مذكراته عن تصوره لأهداف الحركة الصهيونية قائلاً: "في تقديري أن أهداف الحركة الصهيونية في هذه المرحلة هي إغاثة اللاجئين اليهود، بينما يجيء هدف إنشاء الدولة اليهودية في مرتبة ثانية" (Truman, 1956: 144)

كما عبَّر وزير الخارجية الأميركي آنذاك عن عمق تأثره بقضية اللاجئين اليهود في تشرين الثاني (نوفمبر) من العام 1944م بقوله: "لقد بحث اليهود طويلًا عن ملجأ، وأنا أعتقد أنه يجب أن يكون لنا هدف أكبر. إننا يجب أن نبني عالمًا يتمكن فيه اليهود – كأي جنس آخر – من التمتع بالحرية والكرامة" (Baram 2009: 261)، ومع أن هذا التأثير لم يكن بشكل كامل إلا بعد قرار التقسيم ودور الرئيس الأمريكي ترومان، والذي وجهت جهوده المساندة لإنشاء دولة إسرائيل بمعارضة قوية من المتخصصين الأميركيين في شؤون الشرق الأوسط، والذين حذروه من أن ذلك سوف يورث الولايات المتحدة عداء العرب، وسوف يضر بمصالحها في الشرق الأوسط، فقد رد الرئيس (ترومان) على هذه الضغوط بقوله: "للأسف فإنه يجب عليّ أن أستجيب لرغبة مئات الألوف من الذين يهمهم نجاح الصهيوني، إذ لا يوجد مئات الألوف من العرب بين ناخبيّ" (The Middle East U.S Policy 1979: 35).

وظهر مدى التأثير اليهودي بعد ذلك في القرارات التي تبناها ترومان الخاصة بتقرير اللجنة الأميركية – الانجليزية التي زارت فلسطين في ربيع العام 1946م؛ فقد أرسل في 8 أيار (مايو) من العام نفسه إلى رئيس الوزراء البريطاني (أتلي) رسالة يستحثه فيها على تنفيذ توصيات اللجنة الداعية للسماح بهجرة مائة ألف يهودي إلى فلسطين، (Truman. Op. Cit., 1956: 146).

عند إعلان الحكومة البريطانية الانسحاب من فلسطين في منتصف مايو 1948م تاركة أكداسًا من الأسلحة والذخيرة تقع في يد العصابات الصهيونية، وسلمت كذلك القوات البريطانية قبل انسحابها مينائي: يافا، وحيفا للعصابات الصهيونية في إبريل 1948م، (قاسم، 1999: 258).

واستقدمت الحركة الصهيونية من الدول الأوربية والولايات المتحدة الآلاف من المرتزقة، ووصل خمسة آلاف جندي – كدفعة أولى – من الولايات المتحدة وحدها إلى فلسطين، والتحقت بالهاجاناة، واسندت قيادة القوات الصهيونية إلى ضباط أمريكيين، ممن شاركوا في الحرب العالمية الثانية، هذا مع العلم أن حكومة الولايات المتحدة الأميركية كانت تؤكد وتكرر تأكيدها بوقوفها على الحياد من الصراع العربي الصهيوني في فلسطين، كما استقدم طيارين من أوربا وأمريكيا، الأمر الذي جعل لدى إسرائيل – بعد أيام من نشأتها – سلاح طيران، يبلغ عددها أربعين طائرة لم تلبث أن ارتفع عددها – بعد اشهر قليلة – إلى أكثر من مائة طائرة حربية (القوزي، 1991: 99).

ويلاحظ أن ترومان رغم المعارضة الشديدة التي واجهها من قبل مسئولين أمريكيين، على رأسهم وزير خارجتيه جورج مارشال ومدير التخطيط السياسي في وزارة الخارجية في شؤون الشرق الأدنى جورج كينان، وقد اعترف ترومان في مذكراته بأن: " إخصائي وزارة الخارجية في شؤون الشرق الأدنى كانوا جميعًا بدون أي استثناء لا يرحبون بإنشاء دولة يهودية (Truman, Op. Cit., , 1956: 146).

فقد عارضت وزارتا الخارجية والدفاع قرار التقسيم لنفس الحجج المعتادة في تلك الفترة، وهي الحفاظ على مصالح أمريكيا، بعد زوال نجم بريطانيا منع السوفييت من ملئ الفراغ، الحفاظ على النفط، حيث أخذت الشركات الأمريكية امتيازات للنفط العراقي والكويتي والسعودي"

(Taylor, (1971): 68)، وقد تبنت أمريكا إلغاء قرار التقسيم، وتبنت بدلًا منه مشروع الوصاية في 20 إبريل 1948؛ بأن توضع فلسطين تحت الوصاية الدولية، وصدر عن مجلس الأمن الدولي قرارًا بإقامة لجنة هدنة في فلسطين في 23 إبريل 1948 م، وجاء في القرار: أن يقيم مجلس الأمن لجنة هدنة لفلسطين، مكونة من ممثلين لأعضاء مجلس الأمن الذين لهم قناصل في القدس" (ملف وثائق فلسطين، ص927).،

بدأت على الفور حملة صهيونية واسعة لإلغاء مشروع الوصاية والعودة لقرار التقسيم، وقد وقع الرئيس الأمريكي بين ضغط الصهاينة وضغط مشرعي السياسة الخارجية الأمريكية، وقد استسلم الرئيس للضغوط الصهيونية وأعلن في 25 مارس 1948م، أن اقتراح الوصاية لا يناقض التقسيم، ثم أو قفت أمريكا مشروعها نهائيا في 12 مايو 1948م (حكيم، 1967: 52)

وحول اعتراف الرئيس الأمريكي بقيام دولة إسرائيل؛ فمن المعروف أنه مع اقتراب موعد نهاية الانتداب في 15 مايو 1948م، تلقى ترومان رسالة من وايزمان، يبلغه فيها تشكيل الحكومة المؤقتة للدولة اليهودية في منتصف ليلة 15مايو، ويقترح أن تبادر الولايات المتحدة وتعترف بأحدث ديموقراطية في العالم.(Stevens, 1962: 250)، وبعد 12 دقيقة من إعلان قيام دولة إسرائيل كانت الولايات المتحدة أو ل حكومة تعترف بدولة إسرائيل (كنتن، 1970: 75).

وفي الخمسينيات ومطلع الستينيات من القرن الماضي كان تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية، وجلب المهاجرين الجدد من الخارج، والابقاء عل التفوق العسكري يحتل مكان الصدارة في اهتمامات إسرائيل في هذه الفترة، وقد لعبت أمريكا دورًا أساسيًا في تأمين المساعدات المالية لإسرائيل، حيث مارست ضغوطًا كبيرة على ألمانيا، لإجبارها دفع تعويضات لإسرائيل عن اليهود الذين قتلوا في العهد النازي، (يحيى، 1986: 86)، كما قدمت أمريكا الكثير من المساعدات المالية لإسرائيل في تلك الفترة، " حيث بلغت المنح التي قدمتها أمريكا لإسرائيل سنة 1950م، وحتى 1959م، حوالي 435 مليون دولار، وقروضًا قدرها 369 مليون دولار، ومساعدات فنية قدرها 35 مليون دولار، وأجهزة علمية قيمتها 10 مليون دولار، واستثمارات أمريكية بمبلغ 95 مليون دولار، حصيلة بيع السندات الإسرائيلية مبلغ347 مليون

دولار، هذا عدا الإعفاءات من الضرائب والرسوم على ما يحصل من اليهود، وما يتم جمعه عن طريق الجمعيات والمنظمات الأمريكية المؤيدة لإسرائيل (امام، 1971: 137)

حيث كشف بنحاس سافير وزير المالية الإسرائيلي آنذاك بأن إسرائيل قد تلقت مساعدات مالية بين عامي 1949– 1956 م قدرها سبعة مليارات دولار، وهذا المبلغ هو نصف ما قدمة الأمريكيون لأوروبا الغربية من خلال خطة مارشال بين عامي 1948–1954، حيث رصدت له 13 مليار دولار؛ أي أن دولة إسرائيل ذات المليونيّ نسمة قد تلقت أكثر من نصف ما تلقته كل شعوب أو روبا التي كانت آنذاك مئتي مليون نسمة (جارودي، 1991: 278).

وفي 13 يونيو 1950 تلقت إسرائيل قروضًا لبناء ميناء حيفا، وتشييد سكة حديدة استراتيجية (شعت، (1971): 15)، كما قدم بنك الاستيراد والتصدير مساعدة جديدة بمقدار 35 مليون دولار عام 1950م، لمزيد من التطوير الزراعي ومنحت أمريكيا إسرائيل قروضًا لتوطين اليهود المهاجرين، ومن أجل التطوير التقني 64 مليون دولار عام 1951م، و72 مليون دولار عام 1952م، و53 مليون دولار عام 1953م، (ابو بكر 1987: 37)

كما وقّع الطرفان عام 1950م اتفاقية" النقطة الرابعة" التي زادت المساعدات والدعم الاقتصادي لإسرائيل، وهكذا انهالت المساعدات والدعم لإسرائيل عن طريق المنح المباشرة، وقروض بنك الاستيراد والتصدير، وتوريد فائض المنتوجات الغذائية الزراعية، والتبرعات الأمريكية المعفاة من الضرائب عبر النداء اليهودي الموحد، وبيع السندات الإسرائيلية في البورصة والاسواق المالية الأمريكية، وإسرائيل هي الدولة الوحيدة التي تملك هذا الحق في أمريكيا، اذ بلغت نسب رؤوس الأموال الوافدة لإسرائيل ما بين 1949–1956م 57% من الدخل القومي الإسرائيلي (جابر، 1971: 88).

وقد ظهرت القيمة الاستراتيجية لإسرائيل عند الولايات المتحدة في المذكرة السرية التي قدمها وزير الدفاع الأمريكي في 16 مايو 1949م، وقد ورد فيها: إن إسرائيل تمثل أهمية استراتيجية كبرى – من المنظور الأمريكي – فيما يتعلق بموقعها المركزي الهام في الشرق الأوسط" (ياسين، 1998: 64).

2. مرحلة: دوايت أيزنهاور (Dawingt D. Eisenhower) (1953 -1961)

بعد نشأة إسرائيل والتي كانت فترة حكمه حاسمة في تحديد شكل الأهداف السياسية والمواقف العامة التي واصلت تأثيرها نحو الفلسطينيين (سعودي، 1986: 152)، ويذكر المؤرخون أن أيزنهاور عندما أصبح رئيسًا للولايات المتحدة، أمر عام 1954 بإصدار كتيب عن إسرائيل وسياسة أميركا نحوها، جاء فيه: إن "إسرائيل ولدت بعد الحرب العالمية الثانية وقامت لتعيش مع غيرها من الدول التي اقترنت مصالح الولايات المتحدة بقيامها، وبرز استخلاص أيزنهاور العبرة من العدوان الثلاثي فيقول: (أنا مؤمن بأن مصالح أمريكا رهينة استقرار منطقة الشرق الأوسط أكثر منها رهينة الشرق الأقصى)، ويضيف أيزنهاور يوم 5 فبراير 1957 قائلًا: (لعل مصلحة أمريكا تتلخص في الحفاظ على حاجة العرب المستمرة للمعونة الغربية مع استعدادنا للتدخل العسكري، إذا ثبت أن جزءًا من هذا العالم العربي صلب عوده لدرجة تهديد إسرائيل) (ياسين، 1998: 64).

وقد عملت الولايات المتحدة على تسهيل لإسرائيل الحصول على السلاح والمعونات الاقتصادية من أطراف دولية أخرى، أو أنها كانت تعطي الضوء الأخضر لبعض الاتفاقات في هذا المجال. ومن ذلك، مثلًا، موافقة الولايات المتحدة على إتمام صفقة بين إسرائيل وكندا في أو اخر العام 1955، تتسلم إسرائيل بموجبها 34 طائرة مقاتلة نفاثة أميركية النوع تصنع بترخيص في كندا من طراز، إف – 86 سابر مارك6 (F –86 Sabre MK.6)، ولكن الصفقة لم يتم تنفيذها، إذ جرى إلغاؤها بضغط من الولايات المتحدة بعد بضعة أسابيع؛ بسبب هجوم شنته القوات الإسرائيلية على القوات السورية شمال بحيرة طبرية (Peres, Sling 1972:88).

ومن ذلك أيضًا موافقة الولايات المتحدة في 1956/2/24م على بيع فرنسا لإسرائيل 12 طائرة مقاتلة نفاثة من طراز ميستير – 4 أ، وذلك بحكم أن فرنسا كانت ملتزمة بتنفيذ صفقة مولتها الولايات المتحدة مؤلفة من 150 طائرة من الطراز المذكور لدول حلف ناتو،-118 (.p117) :Suez 1969

ولذلك كان من الضروري الحصول على موافقة الحكومة الأميركية على إعطاء إسرائيل أولوية في تسلم هذه الدفعة من طائرات ميستير، ثم أعقب ذلك موافقة الولايات المتحدة في أوائل

أيار (مايو) من العام ذاته على إعطاء فرنسا أولوية تسليم الأسلحة عمومًا إلى إسرائيل، بما فيها مزيدًا من طائرات (ميستير – 4 أ)، بالنسبة إلى متطلبات حلف ناتو من الأسلحة الفرنسية Safran 1978:34). وكذلك أيضًا، الدور الذي لعبته الولايات المتحدة في دفع ألمانيا الغربية لتقديم السلاح إلى إسرائيل؛ فقد أدلى الناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية روبرت ماكلوسيم في 1965/12/7م، أي بعد افتضاح سر صفقة الأسلحة الألمانية إلى إسرائيل، بتصريح جاء فيه: إن العملية قد تمت بعمل وموافقة الحكومة الأميركية (هاشم، والعظم، 1967: 178)

كما أشار المستشار الألماني أديناور في مذكراته إلى أن الحكومة الأميركية قد أقنعت حكومة بون بتسوية مسالة التعويضات الألمانية؛ فقد كانت الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة مهتمة بإلقاء العبء الرئيسي في المعونة المالية لإسرائيل، على عاتق ألمانيا الاتحادية، حتى تتحاشى السخط في البلدان العربية على السياسة الأميركية المنحازة لإسرائيل (فالشونيسكي (د.ت): 37).

3. مرحلة: جون كنيدي (John F Kennedy 1961-1963)

فقد أسس علاقة وطيدة بين الولايات المتحدة وإسرائيل وهو الذي دشن برنامج المبيعات العسكرية إلى إسرائيل، بعد أن حصل على 80% من أصوات اليهود التي حسمت فوزه، وهو أول مرشح للرئاسة يمتدح التجربة الصهيونية، حيث قال أمام المؤتمر القومي للمنظمة الصهيونية الأمريكية في أغسطس 1960 :" إن الصداقة لإسرائيل ليس أمرًا حزبيًا، بل هو التزام قومي، وأضاف: إن إسرائيل ليست قضية بين الجمهوريين والديموقراطيين، إنما قضية ترتبط ارتباطًا وثيقًا باستراتيجية الولايات المتحدة (سعودي،1986، 152)، كان كينيدي رئيسًا صديقًا لدولة إسرائيل، كما يقدّر محلّلون إسرائيليون، حتى إنه أجرى لقاءً تاريخيًّا برئيس حكومة إسرائيل، دافيد بن غوريون. قُبَيل انتخابه مباشرةً، اكتشف الأمريكيون عبر صُوَر الأقمار الاصطناعية بناء المفاعل النووي في مدينة ديمونة– جنوبي إسرائيل. طُلب من إسرائيل تقديم إيضاحات، لتقوم بعد فترة بتقديم كامل المعلومات للولايات المتّحدة.

في 21 كانون الأول 1960، أعلن دافيد بن غوريون في الكنيست أنّ إسرائيل تبني مفاعلًا نوويًّا، لكنه سُيستخدَم لأغراض سلميّة. يبدو أنّ كينيدي، الذي استهلّ عهده بعد أيّام،

قبل الإيضاحات، ولم يطلب أمورًا أخرى لمنع تطوير إسرائيل قنبلة نووية. في لقائه مع بن غوريون في نيويورك في 30 أيار 1961، نال الرئيس الأمريكي موافقة إسرائيل المبدئية العلنية لزيارة علماء من دُوَل محايدة إلى المُفاعِل. ويعتبر كيندي أو ل رئيس أمريكي يوافق على بيع أسلحة لإسرائيل (صفقة صواريخ توماهوك)، بعد حظر دام خمسة عشرة سنة، وكان أو ل من يغض الطرف عن تطوير القدرات النووية الإسرائيلية (Christison, 1998: 41).

خلال عهد كيندي، بنت إسرائيل قوتّها العسكرية، التي أظهرتها بعد سنوات في حرب حزيران 1967. ورغم أنّ الحليف الرئيسي ومصدر السلاح المركزي كان فرنسا؛ فقد أبدت الولايات المتحدة تعاطفًا، وساعدت الجيش الإسرائيلي، ولو بتردُّد؛ خشية إشعال سباق تسلُّح، بتزويد أسلحة متطوّرة، بينها صواريخ حديثة مضادّة للطائرات من طراز "هوك"، طلبها بدايةً رئيس الحكومة دافيد بن غوريون في لقائه الرئيس كينيدي في نيويورك وجرى تزويد الصواريخ صيف 1962، بضغط من أعضاء كونغرس ديموقراطيين في ذروة انتخابات الكونغرس.

4. مرحلة: ليندون جونسون (1963 – 1969) (Lyndomm B. Johnson)

اتبعت إدارة جونسون نفس السياسية السابقة التي كانت في عهد كيندي، وكانت امتداد لها، بل زادت العلاقة الأمريكية الإسرائيلية وثوقًا، حيث كانت إدارة الرئيس من الأشخاص الأقوياء الذين كانوا يدعون إلى دعم المصالح الإسرائيلية بشكل كبير في المنطقة، ولم يظهر جونسون أي اهتمام بالقضية الفلسطينية (وزارة الارشاد القومي المصري، 1971: 32).

وحسب جورج بول مساعد وزير الخارجية آنذاك قال: مع تظاهر أمريكا بأنها تحاول ايجاد حل سلمي للأزمة، وكانت جهودها في الحقيقة تحمل اللامبالاة بوضوح، وأو حت للإسرائيليين بأن لديها كبير اعتراض على أن يأخذوا أمرهم بأيديهم، ولقد أو ضح جونسون لهم ذلك وبجلاء، ولكنه أنبأ رئيس الوزراء الإسرائيلي ليفي أشكول لضرورة ألا تظهر إسرائيل على أنها الطرف الذي بدأ القتال" (جورج، ودوغلاس، 1994: 61)، لم يوجه جونسون أي لوم للإسرائيليين لأنهم بدأوا الحرب عام 1967م، وإن كان قد أعرب عن خيبة أمله كونهم لم يأخذوا بمشورته، بل أصبح مؤيدًا متحمسًا لإسرائيل بمجرد بدء القتال (كونات، 1994: 81).

وفي هذا الصدد، طرح بعض الباحثين مسالة وجود تواطؤ أمريكي إسرائيلي في حرب 1967 ، ومؤيدو هذا الطرح يحتجون برغبة جونسون في إضعاف نظام عبد الناصر، حيث كان عداؤه لهذا النظام واضحًا، وربما حتى الإطاحة به، وهذا ما أكدته نظرية محمد حسين هيكل الخاصة بالاستدراج للفخ، وكذلك رواية محمود رياض وزير الخارجية المصري في ذلك الوقت (هيكل، (1984): 49).

لم نكن فكرة المؤامرة هذه وليدة الدعاية العربية التقليدية؛ بل أيدها باحثان أمريكيان بارزان، هما: ستيفن فرين، وجورج لونكزوفسكي، على أن الولايات المتحدة بعثت بطائرات استطلاع قبل الحرب يوم 3 يونيو، وأنها واصلت التحليق فوق ساحة الحرب لغاية 12 يونيو 1967 (كونات، (1994): 62-63)، ومنذ 1976 صارت الولايات المتحدة الممول الرئيس لإسرائيل، والتأييد المطلق لسياستها، كما أبدى جونسون للإسرائيليين: أن الولايات المتحدة ليس لديها اعتراض جوهري على برنامجها النووي، وظهر ذلك جليًا في كيفية معالجة إدارة جونسون لاستهداف إسرائيل لسفينة ليبرتي الأمريكية USA. LIBERTY، والذي هدفت من ورائه إسرائيل سرعة احتلال الجولان قبل وقف إطلاق النار، والذي أقرته الأمم المتحدة في العاشر من يونيو 1976، حيث هاجموا السفينة وتركوا في جسمها 821 ثغرة بفعل الصواريخ، وقتلوا 34 من ملاحيها وجرح 75، وقد تبن بأن الاستخبارات الأمريكية كانت على علم بالمخطط الإسرائيلي، وكان يفترض أن تخطر وزارة الخارجية لإنذار إسرائيل وثنيها عن عزمها، وأن تنبه السفينة للخطر التي يحيق بها، وترسل لحمايتها سفنًا أو طائرات أمريكية، ولكن شيئًا من ذلك لم يحقق في الوقت المناسب (جورج، ودوغلاس، (1994): 64).

وظهر جليًا سهولة مهاجمة إسرائيل سفينة أكبر حلفائها، وعدم المتابعة من قبل الإدارة الأمريكية للحادث، كما قال جورج بوش، حيث قدمت شكوى الى إسرائيل، ولكن إسرائيل ألقت اللوم على الضحايا بزعمها أن السفينة لم تكن تحمل علامات واضحة، وإنها بدت كسفينة عربية، وفي النهاية قدمت إسرائيل " بصورة مترددة عارية عن اللياقة " اعتذار عن الحادث كما، قدمت بصورة متأخرة تعويضات متواضعة للضحايا، وطويت القضية أدراج النسيان (جورج، ودوغلاس، (1994): 63-65).

وقد قدمت الولايات المتحدة خلال الفترة 1949–1969م، 250مليون دولار لإسرائيل لتمويل الأبحاث العلمية، وبلغت المساعدات الأمريكية غير العسكرية ما بين 1948–1967م 100 مليون دولار، وبلغت المساعدات اليهودية من يعود أمريكيا في الفترة من 1948–1965 3.6 مليار دولار، (الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1966: 298).

وفي عام 1966م قام وزير الخارجية الإسرائيلي آبا ايبان بزيارة إلى واشنطن، وقد حصلت إسرائيل خلال هذه الزيارة بالإضافة للدعم السياسي والعسكري على مكاسب اقتصادية، وأهمها ارتباط أمريكي بمشروع تحلية مياه البحر المتوسط بواسطة الذرة، ومساعدات فائض الأغذية الأمريكية (الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1966: 405).

5. **مرحلة: ريتشارد نيكسون** (1969 – 1974) (Richard Nixon)

إن العلاقة بين إدارته وإسرائيل شابها التوتر، وكان الرئيس نيكسون يرى الصراع العربي الإسرائيلي في إطار واضح نسبيًا، حيث إنه كان عازمًا على حسمه دون الخضوع التقليدي للنفوذ السياسي الذي يتمتع به مؤيدو إسرائيل في امريكا، وقد كتب في مذكراته: " لقد أعجبتني شجاعة الزعماء الإسرائيليين والشعب الإسرائيلي وصلابتهما، ولكن ما أقلقني هو انتصارهم السريع على العرب في عام 1967، خلق شعورًا بالثقة تتجاوز الحدود بشان قدرتهم على كسب أي حرب في المستقبل، وموقفًا يتسم بالعناد التام تجاه التوصل عن طريق المفاوضات إلى أي اتفاق يتضمن إعادة أي جزء من الأراضي التي احتلوها، إن انتصارهم كان عظيمًا أكثر من اللازم، وكان أكثر من المشاكل التي واجهتها. وقصر النظر الذي يتمسك به أنصار إسرائيل في قطاعات كبيرة ومنتقدة من الجالية اليهودية الأمريكية، وفي الكونغرس ووسائل الإعلام والأوساط الفكرية والثقافية، وكان هذا الموقف واضحًا في ربع القرن الذي أعقب الحرب العالمية الثانية، منغرسًا بدرجة من العمق، بحيث صار الكثيرون يحسبون من هو غير مناصر لإسرائيل ومناهضًا لها؛ معادياً لها، بل مناهضًا ومعادياً للإنسانية" (Nixon, 1998: 481)

وقد أكد كيسنجر مستشار نيكسون الأول في مجلس الأمن القومي، أن نيكسون اعتبر نفسه أقل التزامًا تجاه الناخبين اليهود من أي رئيس آخر سبقه، كم كان تواقًا لإظهار تحصنه ضد ضغوطاتهم (سليمان، (1996): 187).

وعلى الرغم من ذلك؛ فقد كان في إدارته عدد من اليهود، وكان أبرزهم في البيت الأبيض ثم في وزارة الخارجية هنري كيسنجر، والمستشارون: آرثر بيرنز، واد ديفيد، وليوناردو غارفت، كما لم يكن يبدي أي تحرج بعلاقته الشخصية باليهود (هوداف، (2002): 97).

ومع كل ما سبق إلا أن إدارة نيكسون كانت أكثر الرؤساء مناصرة لإسرائيل، حتى ذلك الوقت قد رفع حجم المساعدات الاقتصادية العسكرية المقدمة لإسرائيل إلى مستويات لم تكن متصورة في السابق، وجعل أمريكا تصطف دبلوماسيًا في صف إسرائيل على نحو لم يسبق له مثيل، الى درجة " الإسفاف" في استخدام الفيتو الأمريكي في الأمم المتحدة، وذلك بغية استخدامه مرارًا لحماية إسرائيل، الشي الذي جعل الجنرال الإسرائيلي مانتياهو بيليد يتساءل بعد حرب 1973 : "ماذا تفيد معارضة أفريقيا وآسيا والعالم الثالث لإسرائيل، مادام فيتو السيد نيكسون في الأمم المتحدة قادرًا على إفراغ محتوى قرارتهم المضادة لإسرائيل" (Chomsky, (1974): p33).

أما العلاقات الأمريكية الإسرائيلية التي كانت قد وصلت إلى درجة كبيرة من التدهور في أواسط عام 1971، فسرعان ما تحسنت بعد أزمة الأردن (الخلاف مع منظمة التحرير)، والتي سمحت إدارة نيكسون لإسرائيل بمهاجمة أي تدخل سوري ضد الملك حسين، والذي أخذ الضوء الأخضر بمهاجمة معسكرات منظمة التحرير، وبغطاء جوي إسرائيلي ضد أي تدخل سوري، أو عراقي في حينه، حيث بدأ نيكسون يتقبل حجة كيسنجر بأن إسرائيل القوية هي وحدها التي تستطيع التعامل مع الوجود السوفيتي المتنامي في المنطقة، لذا كان إرسال الأسلحة لإسرائيل كفيل بخدمة مصلحة عالمية هامة للولايات المتحدة (كونات، (1994): 115).

وفي الوقت الذي شهدت العلاقات السوفيتية المصرية تسير نحو التوتر شهدت العلاقات الأمريكية الإسرائيلية تحولًا كبيرًا نحو الازدهار؛ فبالرغم من الاختلافات الدورية حول الأسلحة دخلت الولايات المتحدة وإسرائيل مرحلة تعاون غير معتادة في علاقتهما؛ ففي السنوات المالية 1970،1969،1968 تسلمت إسرائيل من الولايات المتحدة قروضًا عسكرية قيمتها 25 مليون دولار، و85 مليون دولار و30 مليون دولار على التوالي، وبعد أزمة الأردن وفي السنوات التالية 1971، 1972، 1973 تلقت إسرائيل قروضًا عسكرية قدرها 545 مليون دولار، و300 مليون

دولارو 307 مليـون دولار علـى التـوالي، أي مـا يقـارب زيـادة بمقـدار عشـرة أمثـال (كونـات (1994): 149)

زاد الدعم الأمريكي لإسرائيل خلال حرب 1973، والذي ظهر من خلال الجسر الجوي بدعم إسرائيل بالسلاح؛ لتعويض الجيش الإسرائيلي عما خسره فى الحرب من طائرات ودبابات وخلافه منذ يوم 10 أكتوبر بصورة غير رسمية، ومنذ 13 أكتوبر بصورة رسمية، وسمت بعملية نيكل جراس واستخدمت فيها طائرات سى 5 وسى 141 ، وهى طائرات نقل عسكرية أمريكية عملاقة، ويذكر رئيس هيئة عمليات حرب أكتوبر 1973 محمد عبد الغنى الجمسي في مذكراته ويقول: (لم تكتف إسرائيل بطائرات الجامبو السبع لشركة العال لنقل احتياجاتها من الأسلحة والمعدات، ولذلك عملت محاولات استئجار طائرات مدنية أمريكية لسرعة إجراء النقل، لكن شركات الطيران رفضت التعاون معها خوفًا من المقاطعة العربية، واتجه التفكير إلى استخدام طائرات النقل العسكرية الأمريكية لنقل الأسلحة والمعدات ... وقد استمر الجسر الجوى الأمريكي مدة 33 يوم، اعتبارًا من 13 أكتوبر حتى 14 نوفمبر 1973) ـ محمد عبد الغنى الجمسى (yom-kippur-1973.info (2015): نت)[1].

ومع خروج أول خيط لنور يوم 13 أكتوبر، كانت أول رحله رسمية من رحلات الجسر الجوي الأمريكي " نيكل جراس " قد بدأت عن طريق طائرات النقل العملاقة (سي 5 – جلاكسي، وسي 141)، واللتين كانتا تحملان على متنها دبابات من نوعيه " إم 60 " ، وصواريخ (الأرض / جو) الحديثة في ذلك الوقت، وليبدأ مطار العريش بالعمل بكامل طاقته لاستيعاب 1432 رحلة من مطارات القوات المسلحة الأمريكية العاملة في أو روبا، ومن المطارات العسكرية الأمريكية، ومن المخازن الاحتياطية للأمريكان، بل ومن القواعد الرئيسية العسكرية في أمريكا، وكانت أو ل رحله طيران قد خرجت من قاعدة "نورفولك" بولاية فيرجينيا لتنهال علي مطار "اللد"، ثم مطار العريش المئات من رحلات الطيران، ولم يتوقف الدعم الأمريكي للصهاينة عن دبابات الـ (إم 60) فحسب؛ بل كانت تشتمل علي الصواريخ التلفزيونية، تستخدم الأشعة تحت الحمراء (مافريك) والتي كانت تحت الاختبار ساعتها في أمريكا، ولم تكن

[1] http://yom-kippur-1973.info/bridge.htm

قد دخلت الخدمة بعد في أمريكا، بالإضافة إلي دبابات (إم 45) وأجهزه إشارة لاسلكية عالية التشفير، ومعدات حرب إلكترونية كاملة، وأجهزه رادار، وطائرات فانتوم، وطائرات الـ (إيه – 4)، وطائرات (سكاي هوك)، وبطاريات صواريخ (هوك)، و(فولكان) وصواريخ (شابرال) وصواريخ (التاو) وقنابل (روك أي) وذخائره مدفعية (175 ملمم) و(155 ملم) و(105 ملم) ومواسير مدفعيه، هذه بالإضافة إلي معدات لم يتم الإفصاح عنها (סלע، (2004): 32–40).

حصلت إسرائيل على مساعدات عاجلة من الولايات المتحدة بقيمة (3.139) مليون دولار أمريكي، في حين كال ما حصلت عليه من عام (1948–1972م) لا يتجاوز (2.600) مليون دولار (ربيع،1990، 91)، وساهمت الولايات المتحدة استخباريًا وعسكريًا من خلال الجسر الجوي الذي نقل معدات عسكرية لإسرائيل خلال حرب 1973 من تعويض خسائرها، بالإضافة الى وصول أنواع متقدمة من الصواريخ الأمريكية ومضادات الدبابات والطائرات (فتحي (2004): 81)، وقد زاد متوسط المساعدات الأمريكية لإسرائيل عن (2.6) مليار دولار سنويًا، وذلك منذ عام 1971 وحتى نهاية 2011م ، كان ثلثاها على شكل مساعدات عسكرية." (sharp, (2004): 28). و(מילר، עמ' 147).

بالإضافة الى الرحلات المكوكية والتي نجح فيها كسينجر من فض الاشتباك بين القوات المتحاربة، وذلك بإعلان التوصل إلى اتفاق بفصل القوات المصرية الإسرائيلية عبر قناة السويس، وفي 26 مايو 1974 تم توقيع مماثل بين سوريا وإسرائيل (كونات (1994): 182–190).

في هذه المرحلة استقال الرئيس الأمريكي نيكسون من منصبة بتاريخ 1974/8/19، أثر تفاقم الوضع الداخلي في أمريكا بسبب "فضيحة وترغيت" وحل نائبه "جيرالد فورد" مكانه، ولم يتغير بالطبع الطاقم الإداري والسياسي، واتبع الرئيس فورد النهج السياسي نفسه بالنسبة لقضية الصراع العربي الإسرائيلي. واعتمد بشكل كامل على وزير خارجيته كيسنجر والذي استخدم سياسة الخطوة خطوة في حل الصراع العربي الإسرائيلي، ولكنه لم ينجح بالذات وصول رابين الي رئاسة الحكومة في إسرائيل، والذي رفضت كل مقترحات كيسنجر، ويرجع ويليام كونات هذا الوضع الى أن اسحاق رابين ترأس حكومة ائتلافية منقسمة، وكان وزير دفاعه

شمعون بيرس آنذاك متلهفًا على أخذ مكانه عند أو ل خطأ يرتكب (كونات (1994): 220-221).

واستجابة لرسالة بعث بها ستة وسبعون عضوًا من مجلس الشيوخ، رسالة إلى الرئيس فورد يحثونه على الاستجابة لاحتياجات إسرائيل الاقتصادية والعسكرية، تم تقديم مساعدات اقتصادية لإسرائيل مقابل توقيع اتفاقية سيناء الأولى، والتي تنص على استفادة إسرائيل من تسهيلات جمركية تمس خاصة المنتجات التي تحتل فيها إسرائيل مكان الممون الأول للولايات المتحدة، وتتعهد الحكومة الأمريكية بتشجيع الشركات الأمريكية على توفير المواد الأولية اللازمة للسوق الإسرائيلية، بالإضافة إلى أن تكون إسرائيل هي الممون الأول لدى وزارة الدفاع الأمريكية، بنفس درجة الممونين على أن تعفى الشركات الأمريكية المستثمرة في إسرائيل من الضرائب على أرباحها في الولايات المتحدة، وهذا إجراء نادر في أي معاهدة اقتصادية (El-Hassan (1991): 129-131.

كانت اتفاقية سيناء والتي وقعت في بداية عام 1975 بين مصر وإسرائيل برعاية أمريكية بانسحاب إسرائيلي على عمق 20-40 ميلًا شرق قناة السويس، وإعادة آبار النفط التي استولت عليها لمصر، وكان هناك مذكرة تأكيدات أمريكية لإسرائيل، تتضمن مجموعة كبيرة من التعهدات، التي تلازم الولايات المتحدة " في حدود مواردها وبتفويض من الكونغرس والاعتمادات المالية، وعلى أساس مستمر وطويل الأجل .. بتقديم المعدات العسكرية ومتطلبات الدفاع الإسرائيلي وطلباتها من الطاقة والاحتياجات الاقتصادية (تشيرجي، (1993): 116).

وفيها تعهد بدعم إسرائيل بأسلحة متطورة، وإعداد خطة طوارئ عسكرية لإسرائيل في أي موقف طارئ، وأن تراعي حساب المعونة السنوية لإسرائيل خلال السنوات الخمس التالية، والنفقات الإضافية التي ستتحملها إسرائيل لاستيراد البترول نتيجة عن تخليها عن حقول البترول المصرية، وستبحث واشنطن طلبات إسرائيل للحصول على أسلحة متطورة، منها: طائرات F16، وصواريخ بريشيتغ أرض أرض ذات الرؤوس التقليدية، وأن تلتزم أمريكا بعدم التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، طالما لم تعترف بحق إسرائيل في الوجود، ولا تقبل قراري مجلس الأمن 242، 383، وقال الخبير الاقتصادي دونالد نف: " إنها أضخم تنازل من الخزانة

الأمريكية، حيث التزمت الولايات المتحدة بمنح إسرائيل معونة سنوية بملياري دولار وأكبر دعم دبلوماسي تقدمه واشنطن الى قطر اخر (Neff, Fallen, (1995): 224).

6. **مرحلة: جيمي كارتر** (Jimmy Carter 1977-1981)

خاض جيمي كارتر حملته الانتخابية على أساس برنامج يناصر إسرائيل بقوة، وكان ملتزمًا بشدة في حال انتخابه سيحافظ على الدعم الأمريكي لإسرائيل" (Carter, (1982): p207)، وكان كارتر معجبًا بالمعجزة اليهودية، " كان على الإسرائيليين خوض الحرب 4 مرات للحفاظ على وجودهم، إنني معجب بشجاعتهم وبنجاحهم في البقاء والازدهار في ظروف صعبة (Ibid (1982): 208).

وصادف وصول كارتر للرئاسة وصول مناحيم بيغن، والذي كان من أشد المعارضين لقرار 242 ، وهو قرار انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام 1967 ، وقد وجدت إدارة كارتر خصمًا عنيدًا، حيث بذل الكثير من الجهود لإقناع بيغن وحكومته، والذي أعلن مرارًا أنه لن ينسحب من الضفة الغربية وغزة والجولان، وذلك بخلاف حزب العمل والذي يتذرع بالاعتبارات الأمنية؛ بل يتسمك بيغن بشدة بالاعتبارات الدينية والتاريخية بمطالبته بجميع المنطقة كجزء من إسرائيل القديمة"." (بول، (1994): 92).

وبدأت العلاقات الأمريكية الإسرائيلية تسير نحو مزيد من الضعف، ومما زاد الأمر تأكيدًا، اندفاع إسرائيل في تنفيذ برنامج المستوطنات في الأراضي المحتلة، رغم الاعتراضات الأمريكية بالإضافة إلى بروز نية إسرائيل بالتدخل في جنوب لبنان، وهو أمر إذا ما تم فإن شأنه أن يفقد واشنطن ما تبقى لها مصداقية في العالم" (هوداف ، (2002): 117).

ثم جاءت زيارة السادات للقدس، وتبعها توقيع اتفاقية كامب ديفيد للسلام بين إسرائيل ومصر وبرعاية أمريكية، والتي قطعت الطريق على مؤتمر جنيف للسلام، والذي حضره الرئيس الأمريكي والرئيس الروسي، وهذا أغضب إسرائيل كثيرًا، بالذات أنه صدر منه بيان مشترك في الأول من أكتوبر عام 1977، والذي يؤكد على ضرورة الانسحاب من أراضي 1967، وتأمين حقوق الشعب الفلسطيني، وهاجم حزب الليكود وإسرائيل مؤتمر جنيف، مما

أدى إلى تراجع الولايات المتحدة عن البيان المشترك بعد خمسة أيام فقط، والتي أعلنت أنه لا ينبغي الضغط على إسرائيل من أجل القضية الفلسطينية" (كونات، (1994): 423-424).

وقد انعزل كارتر وبيغن والسادات بالإضافة الى كبار مستشاريهم في منتجع كامب ديفيد من 5-17 سبتمبر، وقد وضع كارتر في حساباته ممارسة الضغط الشخصي على كل من بيغن والسادات، حيث إنه يمكنه عن طريق المفاوضات حل مسالة معقدة وخطيرة كمسالة الشرق الأوسط؛ لرفع وزنه السياسي الداخلي وتعزيز علاقاته بالأوساط الصهيونية، والتعويض بنجاحات في الشرق الأوسط عن التراجع الحاصل في علاقة واشنطن بالاتحاد السوفيتي (بوريسوف، (1982): 199).

وقد أسفرت نتائج المحادثات عن الاتفاق على وثيقتين هما: " إطار اتفاق السلام بين مصر وإسرائيل"، و" إطار المباحثات السلمية حول الشرق الأوسط"، (كونات، (1994): 425-436) حيث وقعت اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل في 26 مارس 1979م، ولم ينجح السادات وأمريكيا في تنفيذ الإدارة الذاتية للضفة الغربية وغزة حسب الاتفاقية، وفي ضوء الاتفاقية والذي يظهر منها التخلي الأمريكي عن فكرة ضمان إسرائيل مقابل التسوية، برز عقد معاهدة اتفاق مشترك مع إسرائيل، والذي اعتبرها وزير الدفاع الأمريكي هارولد براون في بداية سبتمبر عام 1978 بأنها ستعزز مسار التسوية الشاملة:".. وقد رفض موشية ديان فكرة المعاهدة ورأى فيها ما يشبه الفخ، باعتبار أنها ستلزم إسرائيل على تقديم تنازلات ترابية ,Quandt (1986): 217-242)).

وفي هذا الإطار، ورغم تقديم الولايات المتحدة معونات عسكرية، إلا أنها وقّعت اتفاقية مشتركة مع إسرائيل على غرار اتفاقية سيناء 2 وسبقها التوقيع على مذكرة عسكرية أخرى في 19 مارس 1979م، بين وزير الدفاع الأمريكي براون ونظيره الإسرائيلي عزرا وايزمان، وتتضمن اتفاقًا للتعاون في برنامج البحث والتطوير (RD) تبادل المعلومات العسكرية، كما تتضمن قائمة بـ 650 منتج عسكري، يمكن للمؤسسات الإسرائيلية أن تتقدم حولها بعروض على قدم وساق مع المؤسسات المنتمية لدول حلف الناتو (Mansour, (1996): p107).

7. **مرحلة: رونالد ريجان** (1981 – 1989) (Ronald Reagan)

تولى ريجان الرئاسة عام 1981 ورأى مع إدارته أن لإسرائيل أهمية استراتيجية يعول عليها في الصراع الإقليمي، خاصة وأن الحرب الباردة على أشدها، وعادت النظرة إلى الفلسطينيين على أنهم لاجئين، ولا بد من توطينهم أو تعويضهم دون النظر سياسيًا لصميم المشكلة ((Eberhard, (1996): 79-86.

وقال: قد تكون إسرائيل المركز الاستراتيجي الوحيد في المنطقة التي تستطيع الولايات المتحدة بالفعل أن تعتمد عليه، " (بول، (1994): 123)، وبدأت المكاسب الإسرائيلية في عهد ريغان منذ اليوم الأول؛ فقد أعلن في مؤتمر صحفي في 22 فبراير 1981م، وبشكل سافر وخلافًا للسياسة الأمريكية المعلنة بالحياد في رد الرئيس ريجان على سؤال حول اعتبار المستوطنات الإسرائيلية في الاراضي المحتلة غير قانونية، فقال: إنني أخالف اجتهاد الإدارات السابقة في اعتبار المستوطنات غير قانونية، إنني أعتبرها قانونية ((Christison, (1998): 48.

كما أكد وزير خارجيته هيج الذي شجع الإسرائيليين على المضي قدمًا في تنفيذ برنامجهم الاستيطاني، وعارض أي تشريع يمنع استخدام المساعدات الأمريكية في بناء المستوطنات الجديدة في الاراضي المحتلة"، وهذا شجع رئيس الوزراء الإسرائيلي بيغن لبناء مزيد من المستوطنات، حيث زاد عدد المستوطنين من 3 آلاف عام 1977، إلى 40 ألف مستوطن عام 1983م (بول، (1994): 127).

قامت إسرائيل بقصف المفاعل النووي العراقي في 1981/6/7م، باستخدام طائرات F15 الأمريكية، وقد ادعى الإسرائيليون أن العراق كان على وشك انتاج سلاح نووي في المفاعل، وأكدوا أن من حقهم مهاجمة أي بلد يعتقد أنه يهدد أمنهم، وبمقتضى القانون الأمريكي لم يكن باستطاعة ريغان تجاهل الغارة الإسرائيلية، ولذلك أعلن هيغ يوم 10 يوليو أن الولايات المتحدة أجّلت تسليم دفعة 4 طائرات F16 لإسرائيل، لدراسة إذا كان هناك خرق لاتفاقية الدفاع المشترك لعام 1952م، ولكن تأثير هذه الخطوة البسيطة تبدد يومًا واحدًا بعد ذلك، عندما أعلم ريغان السفير الإسرائيلي في واشنطن لا تتوقع أي تغيير أو إعادة تقييم أساسية لعلاقتها بإسرائيل" (بول، (1994): 130).

وقد وافقت إسرائيل على لسان وزير دفاعها أريئيل شارون أن تقوم بدور الشرطي بدل أمريكا في المنطقة من خلال اتفاقية وقعت في 30 نوفمبر 1981م، والتي ربطت إسرائيل صراحة بموقف واشنطن المعادي للاتحاد السوفيتي (هوداف ، (2002): 128) والذي نص بشكل صريح في الاتفاقية على أن تكون إسرائيل في مواجهة الاتحاد السوفيتي من خلال المناورات المشتركة، والتي يسمح لإسرائيل فيها استخدام الأسلحة الأميركية الموجودة تحت تصرف إسرائيل عند الضرورة ..)، ويسمح هذا الإعلان على التعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة لإسرائيل أن تروج لصورتها كدولة تتمتع بهامش كبير المناورة في المنطقة"، (Mansour, (1993): 120).

إلا أن إعلان بيغن ضم الجولان في ديسمبر 1981حيث قال في خطاب حماسي أمام الكنيست:" ليس من أحد يستطيع الإملاء علينا في شؤون حياتنا، ولا حتى الولايات المتحدة .. ليس على أحد أن يجبرنا على التراجع إلى حدود هدر الدماء والاستفزاز، وكان ردة فعل إدارة ريغان وهو تجميد مذكرة الوفاق الاستراتيجي، والسبب هو أن تحركات إسرائيل الانفرادية من شأنها ان تؤذي مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط / وقد ندد بيغن بالعقوبات ورد بشكل شديد اللهجة على السفير الأمريكي في إسرائيل. " (بول، (1994): 133-134)

استغل الثلاثي بيغن وشارون وايتان العملية التي قامت بها جماعة أبو نضال الفلسطينية لاغتيال السفير الإسرائيلي في لندن، وقامت بغزو شامل للبنان في 4يونيو1982، وتجمع أغلب المصادر أن العملية تمت بعد الحصول على الضوء الأخضر من الكسندر هيج (Rubenberg, (1986): 354).

كان الغزو إحدى نتائج اعتقاد حكومة بيغن بأن إسرائيل تستطيع تغيير البيئة السياسية في الشرق الأوسط بواسطة القوة؛ فبالإضافة إلى أهدافها الرئيسة إقامة حكومة صديقة في لبنان، وإضعاف الموقف السوري هناك، وتدمير منظمة التحرير الفلسطينية، فإن إسرائيل كان يراودها حلم إضافي، في أن يتم تأمين توزيع قوات أمريكية كجزء من قوات حفظ السلام في لبنان، وأن يضاف إليها إسهام الأمريكي للقوات المتعددة الجنسيات في سيناء؛ فان ذلك يجعل إسرائيل داخل حزام دفاعي عسكري أمريكي (تشيريجي، (1993): 192).

وكانت ردة فعل إدارة ريغان شديدة، حيث أرسل ريغان إلى بيغن رسالة شديدة اللهجة، والذي جعل هيج يهدد بالاستقالة، حيث استقال في 25 /1982/6، وعملت الولايات المتحدة من خلال مبعوث ريغان للشرق الأوسط فيليب حبيب على احتواء آثار الغزو الإسرائيل للبنان، والذي نجح في وقف القتال في لبنان وإجلاء قوات منظمة التحرير خارج لبنان، وارسال فرقة من المارينز كقوة دولية تشرف على عملية الجلاء، وانتخاب بشير الجميل لرئاسة لبنان، وبهذا تحقق لإسرائيل شرطيها من الغزو(Rubenberg. op.cit. 345). وهما: خروج منظمة التحرير من لبنان، ووجود قوات دولية لحماية حدودها الشمالية.

وعملت إسرائيل بتوفير دعم سري لسياسات ريغان تجاه إيران وأمريكيا الوسطى، حيث لعبت دورًا أساسيًا في قضية الرهائن، أو ما يعرف بقضية إيران كونترا، وأقر الجنرال ماتتياهو بيليد: إن إسرائيل تتعهد في أمريكيا الوسطى بالأعمال القذرة نيابة عن الإدارة الأمريكية (فندلي، (1993): 176).

ورغم أن قضية العميل جونثان بولارد ألقت بظلالها على العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، حيث قام بتسريب ألف وثيقة سرية، وأكثر من 800 وثيقة سرية للغاية، تحتوى على دراسات وتحليلات وحسابات ورسومات بيانات وصور للأقمار الاصطناعية، ومعلومات عن مواقع عسكرية عربية، بل حتى عن هويات العملاء الأمريكيين والذين يعملون لصالح الولايات المتحدة في الخارج (كوكبيرن، (1993): 172-177).

وحسب السناتور بول فندلي؛ فان شامير شخصيًا قام بنقل المعلومات للاتحاد السوفيتي في وقت كانت الولايات المتحدة تخوض الحرب الباردة مع موسكو، واعتذرت إسرائيل عن العملية وأو ضحت أن العملية لم تتم بتكليف رسمي (فندلي، (1993): 151).

واستمرت المساعدات الاقتصادية والعسكرية بالتدفق، حيث كان مجموع ما منحه ريغان لإسرائيل خلال ولايته يزيد عن 28 مليار دولار؛ أي بما يزيد عن الثلث عن مجموع المساعدات المقدمة ما بين 1948و1980، وكان كمها ما يقارب 23 مليار دولا ر على شكل هِبات" (بول، (1994): 124).

8. مرحلة: جورج بوش الأب (1989 – 1993) George Bush

شهد العالم تحولات دراماتيكية، أنهت صراع القطبيين في العالم لصالح الولايات المتحدة بانهيار الاتحاد السوفيتي، بالإضافة أن الولايات المتحدة خاضت حربًا ضد العراق بعد غزوها للكويت في 1990، وهاجمت الولايات المتحدة في 16 يناير 1991، بغداد ضمن تحالف دولي شاركت فيه بعض الدول العربية؛ لإخراج القوات العراقية من الكويت، ولم يقم الاتحاد السوفيتي بشيء لحماية العراق، بل صوّت ضده بجانب الولايات المتحدة في مجلس الأمن، وحاول صدّام حسين جر إسرائيل لمهاجمته مباشرة لاستمالة الدول العربية من خلال قصف إسرائيل بصواريخ سكود، إلا أن الضغط الأمريكي أجبر شامير بعدم الرد، ونصبت الولايات المتحدة صواريخ بطاريات لصواريخ باتريوت في إسرائيل مع جنود أمريكيين لتشغيلها، وهذه الحالة تتكفل فيها الولايات المتحدة بشكل مباشر للدفاع عن إسرائيل، تعد ضربة في الصميم لمبدأ كون إسرائيل أداة استراتيجية لحماية المصالح الأمريكية (Mansour. op. cit, p 156).

بعد حرب الخليج انصبت الجهود الأميركة على إيجاد تسوية للصراع العرب الإسرائيلي؛ فانطلق وزير الخارجية الأمريكي بيكر في جولات مكوكية في المنطقة بلغت 8 جولات في الفترة ما بين مارس الى اكتوبر 1991، وكانت أغلب جهوده منصبة للحصول على موافقة الأطراف المتنازعة على عقد مؤتمر سلام دولي، وأخذت الجبهتان السورية والإسرائيلية أغلب الاهتمام، حيث واجهت بيكر صعوبات كبيرة لتليين المواقف المتشددة للطرفين." (Enderlin, (1997): 363-388).

واستطاع شامير قبل إعلانه المشروط على الموافقة على المؤتمر الدولي أن يكسب التزام أمريكي باحترام الرسالة بين رابين والرئيس للأمريكي فورد في 1975، والذي يقول فيها التزام أمريكي، بأن أي سلام مع سوريا يجب أن يقوم على بقاء إسرائيل في هضبة الجولان، وتطبيع العلاقات بين موسكو وإسرائيل برعاية أمريكية، الاعتراض على أي عضو في الوفد الفلسطيني له علاقة بمنظمة التحرير أو من القدس، وإلغاء قرار الأمم المتحدة والذي يساوي بين الصهيونية والعنصرية (Rubenberg, (1986): 303).

وعقد في 30 أكتوبر 1991 وتحت الرئاسة المشتركة لكل من بوش وجورباتشوف مؤتمر السلام الدولي للشرق الأوسط، والذي كان واضح أنه يحمل في طياته الفشل، حيث لم يلبث بوش وبيكر إن تركا الأمر لفريق الشرق الأوسط من روس ومساعديه، والذي عملت إسرائيل على استغلاله لإملاء شروطها وتصوراتها، حيث كان شامير يطمح للتفاوض 10 سنوات للوصول إلى قلب الواقع الديموغرافي في الأراضي المحتلة لصالح اليهود (Joffe, (1997): 04).

حيث بلغت المساعدات الأمريكية لإسرائيل في عهد بوش الأب نحو 7.147 مليار دولار في السنة المالية 1991.

9. مرحلة: بيل كلينتون (Bill Clinton 1993-2001)

شهدت الفترة ما بين عامي 1992 والعام 2000 تحولات دراماتيكية، وهي الفترة التي تولى فيها الرئيس بيل كلينتون (الشوربجي، (2008): 236)، بيد أن هذه الفترة شهدت حراكًا نشطًا لحل القضية الفلسطينية من خلال فتح قنوات سرية مع منظمة التحرير وإسرائيل برعاية أمريكية انطلقت عام1991، وأثمرت جهودها في عام 1993م من خلال التوقيع على اتفاق أوسلو في واشنطن برعاية الرئيس الأمريكي كلينتون الذي استشعر أهمية حل القضية الفلسطينية؛ لارتباطها بالأمن القومي الأمريكي (سبير، (1998): 30).

يعتبر بيل كلينتون مناصرًا لإسرائيل؛ ففي حملته الانتخابية، وعد بتعزيز التعاون الاستراتيجي والسياسي والاقتصادي بين واشنطن وتل ابيب (linton, Al Gore, (1992)، ومع ذلك فقد أكد باحثون من أمثال جوستورك بأن كلينتون نفسه لم تكن له آراء شخصية متشددة بشأن الصراع العربي الإسرائيلي؛ فهو لم يكن يحمل غيرة ربغان المناصرة للصهيونية، ولا ميول بوش وبيكر نحو الصناعة النفطية، وقد تأثر بحقيقة أن المتبرعين اليهود قدموا 60% من أموال حملته الانتخابية أكثر من تأثرها بأية قناعة قوية بشان إسرائيل (جوستورك، (د. ت): 309).

وحينما زار رابين واشنطن في عام 1993 توصل مع كلينتون إلى وضع الأساس لوفاق استراتيجي جديد بين البلدين، وأبدت الإدارة الأمريكية التزامها بتقليص المخاطر التي قد

تتعرض لها الحكومة الإسرائيلية نتيجة دخولها في عملية سلام مع جيرانها (هوداف، (2002): 159).

وقد اتخذت عملية تقليص المخاطر شكل إجراءات تسهيلية لتزويد إسرائيل بعتاد عسكري جديد، يسمح لها بالإبقاء على تفوقها النوعي لقواتها، ومن الأسلحة طائرات F15 A عالية التقنية ونظام صواريخ ARAAM وأجهزة كمبيوتر فائقة الأداء بالإضافة الى دعم برنامج تطوير الصاروخ الإسرائيلي " حيتس" المضاد للصواريخ، وربط إسرائيل بالشبكة الأمريكية للمراقبة عبر الأقمار الصناعية...الخ (Manor, (1996): 91-92).

وقال البروفسير الإسرائيلي إسرائيل شاحك: إن نية إسرائيل المستورة في مكان عميق من اتفاقية هي إقامة نظام تميز عنصري يكون فيه مجلس الحكم الذاتي تحت السيطرة الإسرائيلية، بينما يرفع عن كاهل الإسرائيليين أية واجبات تجاه السكان الفلسطينيين، وقد استغلت الولايات المتحدة عزلة حليفتها القديمة الأردن بعد حرب الخليج، ودعت الأردن إلى توقيع اعلان مبادئ في يوليو 1994، تبعها معاهدة سلام دائمة في أكتوبر من العام نفسه، وهذا ما أسهم في زيادة اهتمام الأردن بحماية حدود إسرائيل الشرقية بعد أن كانت هادئة، بالفعل، مدة زادت على 40 عامًا (الحمش، (1997): 295–312).

وعملت الولايات المتحدة بضغط شديد على كسر المقاطعة العربية لإسرائيل ودمج اقتصاديات المنطقة في شكل " سوق شرق أوسطية كبير" في إطار مشروع أكثر شمولًا، يهدف إلى تغير جذري في النظام الإقليمي الشرق الأوسطي، وهوما بات يعرف بالشرق الأوسط الجديد" (بيرز، (1994): 25).

وكان في المقابل تقدم كبير على صعيد العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، حيث استمرت المساعدات العسكرية والأمنية بمعدل ثلاثة مليارات من الدولارات سنويًا على شكل هبات خالية من القيود، كما تسلمت إسرائيل كذلك أسلحة صارت تعتبر فائضة من جراء تخفيض الحضور الأمريكي في أو روبا، وفي عام 1995 وقع البنتاغون عقودًا لشراء مصنوعات وخدمات عسكرية إسرائيلية بقيمة مليار دولار (منصور، (1997): 125– 129).

وعلى الصعيد السياسي، تحقق لإسرائيل نصر كبير، بعدما صادق الكونغرس على قرار بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، وقد وصف رئيس لجنة الخارجية في مجلس الشيوخ القرارَ بأنه يصحح اختلالًا في العلاقة مع إسرائيل، وهي الدولة التي أثبتت المرة تلو الأخرى أنها أفضل صديق لبلادنا في العالم (باتريك، (1995): 24-29).

وتتابع الدعم الأمريكي لإسرائيل؛ ففي حين أدانت بأشد العبارات تفجير باص إسرائيلي، وصفت قيام المستوطن باروخ جولدشتاين حينما أطلق النار على المصلين في الحرم الإبراهيمي، وقتل فيها تسعة وستين شخصًا في 25 فبراير 1994 بجريمة قتل قام بها شخص مختل عقليًا، ويجب الالتفات للأمام ووقفت ضد صدور أي قرار من الأمم المتحدة يدين العملية (منصور، (1997): 96).

وفي السياق نفسه جاء القانون الأمريكي لمكافحة الإرهاب 1995 لتعزيز مصالح إسرائيل وحمايتها من الأعمال الإرهابية التي تقوم بها المنظمات الإرهابية وعلى رأسها حركة حماس، كما ضغطت الإدارة الأمريكية على عرفات ليضع مواجهة المقاومة (الإرهاب) على جدول أولوياته (الحمد، (1995): 165-181).

وقد أدى قصف الطيران الإسرائيلي لمخيم قانا التابع للأمم المتحدة إلى قتل وإصابة اللبنانيين الذين لجأوا إليه هربًا من الغارات الإسرائيلية في جنوب لبنان في 18 إبريل 1996، مخلفًا 102 من القتلى؛ فقد أدى إلى توتر شديد بين الأمم المتحدة من جهة وواشنطن وإسرائيل من جهة أخرى، وقد رفضت واشنطن نشر التقرير الأممي وهددت بالفيتو على ترشيح بطرس غالي لولاية ثانية (Awwad, (1998): 107).

واستمر الدعم الأمريكي لإسرائيل على جميع الصعد؛ ففي مارس 1997 قامت مرتين بإشهار الفيتو ضد مشروعي قرار لمجلس الأمن يدينان مواصلة إسرائيل بناء المستوطنات في شرق القدس (Awwad, (1998): 129).

10.مرحلة: جورج دبليو بوش الابن (2001 – 2008)

منذ استلام بوش الابن زمام الامور في يناير 2001م، فإن هناك تطابق واضح وصريح بين السياسة الأمريكية والإسرائيلية، ولخص عنوان رئيس في صحيفة واشنطن بوست في شباط 2003 هذا الوضع، بأن بوش الابن وشارون يكاد كلاهما يتطابقا حيال سياسة الشرق الأوسط (Kaiser, (2003): NET)[1].

فرغم التغيير التكتيكي من قبل الولايات المتحدة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمر 2001، ومحاولة ربط شارون السلطة الفلسطينية بالإرهاب، وتصريح جورج بوش الابن بأنه يؤيد قيام دولة فلسطينية؛ ما أغضب الإسرائيليين، لكن الأمور عادت إلى طبيعتها بحلول شهر نوفمبر 2001، وكان ذلك بفضل جهود اللوبي الصهيوني من جهة، والنصر الأمريكي في أفغانستان من جهة أخرى، والذي قلل الحاجة الملحة إلى الدعم العربي في الاشتباك مع القاعدة (الوادية، 2009: 55)، وبناء عليه، دُعي شارون إلى زيارة البيت الأبيض، وقبل الاجتماع هاجم الجيش الإسرائيلي أهدافًا في غزة، ولم ينتقد الرئيس بوش السياسة الإسرائيلية، وأكد المتحدث باسم البيت الأبيض بأن إسرائيل حكومة ذات سيادة، وأن لها الحق في العيش في أمان، وفي المقابل طلب الرئيس الأمريكي بوش من الرئيس عرفات أن يقوم بالمزيد من الإجراءات بوقف الهجمات العسكرية ضد إسرائيل (Milbank, (2001):) و(Sanger, (2001):).

واستمرارًا للدعم الأمريكي لإسرائيل بدلاً من احتواء الأزمة من منظور سياسي وليس أمني في المناطق الفلسطينية، وفرت الولايات المتحدة غطاء للتصعيد العسكري الإسرائيلي، وقامت بإرسال الجنرال أنتوني زيني إلى الأراض الفلسطينية في إشارة إلى أن الولايات المتحدة تتعامل مع الانتفاضة من منظور أمني وليس سياسي (سليم، (2001): 12).

ولقد بنى الجنرال أنتوني زيني خطته الأمنية معتمدا على ورقة " جورج تينت " بعد أن جردها من بعدها السياسي، ونصت على تحويل مسؤولية الأمن في مناطق السلطة للإسرائيليين، وبالتالي يصبح الدور الفلسطيني تسهيل أعمال إسرائيل الأمنية والتعاون معها، وقد

(1) https://electronicintifada.net/content/bush-and-sharon-nearly-identical-mideast-policy/4394

شكلت خطة زيني غطاء ومهدت الطريق لشارون لتنفيذ حملة السور الواقي (المكتب السياسي للجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين (17)).

وأما الموقف الأمريكي من اجتياح القوات الإسرائيلية للأراضي الفلسطينية، وحصار الرئيس عرفات في 29 مارس 2002، حيث حمل الرئيس بوش في خطاب له في 4 إبريل 2002 الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات المسئولية عن فشله في تنفيذ تعهداته بالقضاء على ما سماه بالأعمال الإرهابية (جاد، (1998): 91)

واعلن في الخطاب نفسه انحيازه الكامل بجانب إسرائيل وحاجة إسرائيل للدفاع عن نفسها امام ما اسماه الإرهاب مشيرا الى ان الوضع الذي يجد فيه عرفات نفسه هو من صنعه وطالب إسرائيل على استحياء بالانسحاب من المدن التي أعادت احتلالها، وقال: إنه يتحدث كصديق ملتزم لإسرائيل (الحياة اللندنية، 2002/3/17).

وارتكب الجيش الإسرائيلي مجزرة ضد السكان الفلسطينيين في جنين؛ فقد قدمت الولايات المتحدة إلى مجلس الأمن مشروع قرار في 19 إبريل 2002، وحظي بالإجماع وحمل رقم 1405، ونص على تشكيل لجنة لتقصى الحقائق في مخيم جنين، وقد تم صياغة هذا القرار بالتشاور من قبل واشنطن وإسرائيل، وعبرت إسرائيل عن قبولها التعاون مع اللجنة (أبو الرب، (2002): 174)

المبحث الثاني

الأمن القومي الإسرائيلي

مفهوم الأمن القومي

مدارس الأمن القومي

تعريف الأمن القومي الإسرائيلي

مبادئ الأمن القومي الإسرائيلي

مهددات ونقاط ضعف الأمن الإسرائيلي

مقدمة:

ليس هناك إجماع حول المقصود بظاهرة الأمن القومي، سواء من التعريف، أو المستهدفين بالأمن، أو مصادر التهديد، أو سبل وأدوات واستراتيجيات تحقيق الأمن القومي، وتتراوح التعريفات بين التركيز على القيم المجردة، والاعتبارات الاستراتيجية المحددة، والمفاهيم المجتمعية ذات الطبيعة الشمولية.

وعلى الرغم من ظهور الأمن القومي خارج الولايات المتحدة في منتصف القرن العشرين، إلا أن هناك تباين واضح في تحديد مفهوم واحد للأمن القومي، بسب الاختلاف في الإطار الفكري، والمصالح القومية، والزاوية التي يُنظر من خلالها إلى الأمن القومي" (المغاري، (2013): 46).

إن كل مصطلح ينبغي أن يكون مفهومًا بشكل كامل، وقابلاً للتطبيق على المستوى العالمي، وله تأثير واسع النطاق على المستوى الاجتماعي، ويؤثر كذلك بشكل مباشر على حياة الإنسان المهددة بشكل مستمر دون انقطاع من حيث الأصل أو الوجود، ويمكن أن يحدث ذلك دوريًا، ويوجد حاليًا في رواج في اللغة الحالية للأمن الطبيعي، بالإضافة إلى عدد من السمات الأخرى" (Paleri, (2008): 65-66).

في الصفحات التالية سيتناول الباحث مفهوم الأمن القومي بشكل عام، مع ذكر أهم مدارسه، ثم يعرّج إلى مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي، فيتناول تعريفه، ومبادئه، ومهدداته ونقاط قوته وضعفه.

مفهوم الأمن القومي

عرف جوزيف رومان Joseph J. Romm الأمن القومي بأنه: التحرر من التهديد العسكري والإكراه السياسي لزيادة لاحقة في التطور، وتشمل الأشكال الأخرى للأمن غير العسكري، كما تتناسب مع ظروف الوقت (Romm, (1993) : 122).

وعرفته موسوعة العلوم الاجتماعية الأمن القومي بأنه: "قدرة الأمة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية". ويرى والتر ليبمان Walter Lippmann أن الأمة الآمنة

"ليست في خطر التضحية بالقيم الأساسية إذا اضطرت إلى تجنب حرب ما، وأنها قادرة – إذا تم تحديها– على صيانتها بالانتصار في تلك الحرب" (Lippmann, (1943): 21).

ويرى ولفرز Arnold Walfers أن الأمن يعني: "حماية القيم التي تم اكتسابها وغياب الخوف من أي هجوم على تلك القيم" (Paleri, (2008): 52).

أما تريجر وكرونتبرج Trager and Kronenbory فيتحدد الأمن لديهما بأنه: ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يستهدف إيجاد شروط سياسية دولية ووطنية ملائمة لحماية أو توسع القيم الحيوية ضد الأعداء الحاليين أو المحتملين".

ويرى ياسين سويد أن مفهوم الأمن القومي ليس مفهومًا تنمويًا أو عسكريًا فحسب؛ بل يشمل كل المجالات المتعلقة بتطور الأمة ونموها، ومما لا بد منه لاستكمال الأمن القومي للأمة، قدرتها على بلوغ حد معين من الاكتفاء الذاتي الذي تظل أي محاولة لاستكماله ناقصة دونه" (سويد، (1998): 101).

وعرف حامد ربيع الأمن القومي بأنه: " مفهوم عسكري يمثل الضرورة الاستراتيجية للدفاع، ويعتقد أن جوهر الأمن القومي يكمن في تلمس عناصر الضعف الاستراتيجي القومي في الدولة ومحاولة تخطيها، وذلك من خلال صياغة مبادئ سياسية تكون محصلة للتعاون بين المخطط العسكري والمنظور السياسي" (ربيع، (1984): 38).

والتعريف الأمريكي على لسان وزير الخارجية الأمريكي الاسبق (هنري كيسنجر) حيث عرف الأمن القومي بانه: التصرفات التي يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء" (حبيب، (2010): 50)، وهو تعريف شبيه إلى حدٍ كبير بتعريف رئيس الوزراء الإسرائيلي أشكول، حيث يعبّر عن الأمن قائلًا:" إن الجبهة الأمنية لإسرائيل هي جبهة البقاء للشعب اليهودي في العالم أجمع" (فهمي، 1999: 91).

في حين عرّفه وزير الدفاع الأمريكي (روبرت مكنمارا): " الأمن يعني التطور والتنمية سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، في ظل حماية مضمونة (McNamara، (198): 150).

ويضيف مكنمارا قائلًا: " إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها؛ لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقة في المجالات كافة، سواء في الحاضر أو المستقبل" (حرب، (2008): 12).

وفصّل ولي العهد الأردني السابق الحسن بن طلال بأن الأمن القومي له مفهومان: أحدهما ضيق يقتصر على حماية التراب الوطني وكيان الدولة ومواردها من الاخطار الخارجية، والثاني أو سع يمتد إلى الجبهة الداخلية وحماية هوية المجتمع وقيمه ويؤمن المواطن ضد الخوف والفاقة، ويضمن له حدًا أدنى من الرفاهية والمشاركة السياسية " (مقاتل في الصحراء، (2012): نت)[1].

مما سبق يمكن القول: أن مفهوم الأمن القومي يرتكز على بعدين هما: البعد الخارجي أي الضغوط الخارجية التي تتعرض لها الدولة ولا تقدر على مواجهتها، وبالتالي يتعرض أمنها القومي للخطر، والبعد الداخلي: يعتمد على مكونات الدولة السياسية والاقتصادية والمعنوية والعسكرية التي تشكل مظاهر قوتها الداخلية، وبالتالي تؤثر على سياستها الخارجية، ويتأثر البعد الخارجي للأمن القومي بطبيعة النظام الدولي، وحالة الاستقطاب، والصراع الدولي، والتبعية، والاختراق الخارجي، أما البعد الداخلي فيتأثر بالخلافات الداخلية، والمشاكل الطائفية، والأيديولوجية، والنشاط التنموي والتماسك الاجتماعي.

كما يلاحظ أن مفهوم الأمن القومي مفهوم فضفاض في بعض الأحيان، رغم ما يتسم به الاسم من دلالات مصيرية ودقيقة، فهو أحد التزامات الدولة من ناحية الحماية العضوية والمادية لمواطنيها، ولهذا فإن المفهوم – بغض النظر عن المسميات – يتصف بالعالمية، حيث لا توجد دولة أو قيادة لم تمارس هذا المفهوم، ولولم تستخدم الكلمة أو الاصطلاح للتعبير عن شرعية الممارسة، كذلك فإن ما ينطوي تحت هذا المفهوم لا يمكن أن يكون مطلقًا، ومن الممكن النظر إلى هذا المفهوم نظرة واسعة، بحيث يشمل حماية هيكل النظام السياسي القائم ضد أي تغيير إلا من خلال القواعد التي وضعها النظام نفسه، فمن الممكن أن يتقلص هذا المفهوم، بحيث لا يعدو كونه حماية الحدود ضد أطماع أو مفاجآت عدوان خارجي.

(1) http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/OsosAmnWat/sec08.doc_cvt.htm

ويلاحظ من التعريفات السابقة تأثرها بطبيعة عمل كل شخص، والبيئة التي يعمل بها والمدرسة السياسية أو الأمنية التي ينتمى اليها، وعليه؛ يمكن إجمال تعريف الأمن القومي بأنه: (قدرة الدولة على تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية، في شتَّي المجالات ومواجهة مصادر التهديد الداخلي والخارجي، في السلم وفي الحرب، مع استمرار الانطلاق المؤمَّن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل تخطيطًا للأهداف الموضوعة).

مدارس الأمن القومي

وفي إطار التعريفات المختلفة للأمن يمكن إيجاز الأمن القومي في أربع مدارس كالآتي:

1. المدرسة الاستراتيجية التقليدية ذات المفهوم العسكري للأمن.
2. المدرسة الاستراتيجية المعاصرة ذات المفهوم السياسي للأمن.
3. المدرسة الاجتماعية ذات المفهوم الاجتماعي للأمن.
4. المدرسة التنموية ذات المفهوم الشمولي للأمن.

أولاً: المدرسة الاستراتيجية التقليدية ذات المفهوم العسكري للأمن

تبلور هذا المفهوم ما بين الحرب العالمية الأولى والثانية التي عكست تطورًا جديدا في المفهوم، والذي نشأ الى جانب القوة العسكرية على أساس العلاقات المتبادلة بين الدول بعضها بعض، والتي شكلت قوة سياسية عملت على تسيس المفهوم العسكري للقوة" (شبيب، (2003):31)، وأصحاب المدرسة الاستراتيجية التقليدية يرون أن الجانب العسكري هو العامل الأساسي في عملية بناء القوة، والأكثر أهمية وحسمًا في تحقيق الأمن" (نهار، (1993): 3).

ومن هؤلاء والتر لبمان (walter lippmann) في كتابه السياسة الخارجية للولايات المتحدة "، يقول: الأمن القومي هو قدرة الأمة على حماية قيمها من التهديدات الخارجية" (محمد، (1988): 49).

ويؤكد التعريف السابق تعريف البيت الأبيض للأمن بأنه القوة التي توفر الحماية من التهديدات الخارجية وتمكن من استخدام القوة المسلحة لمنع أي تهديد خارجي" (شبيت، (2003): 32).

ثانياً: المدرسة الاستراتيجية المعاصرة ذات المفهوم السياسي للأمن

يرى أصحاب هذه المدرسة: أن الجانب السياسي هو نتاج طبيعي للقوة العسكرية؛ بمعنى أن الجانب السياسي القائم على أساس قوي وفاعل يعد عاملًا مهمًا وأساسيًا في عملية بناء القدرات لتجنب الحرب وتحقيق الأمن (شبيب، (2003): 34).

وهذا المفهوم واضح بالنسبة لفرنسيس بيير (Franccis A. Beer) والذي يرى أن الأمن تحده الحرب، والتي هي أشبه ما يكون بالسرطان الذي يهدد الجسد ويفتك به :(Beer, (1988) " (1).

وهناك تعريفات خلطت بين المدرستين السابقتين؛ فجعلت من الأمن مرتكزًا أساسًا على قوتين: القوة العسكرية؛ وهي تمثل المدرسة الاستراتيجية الكلاسيكية، والقوة السياسية؛ وهي التي تمثل المدرسة الاستراتيجية المعاصرة (شبيب، (2003): 36).

وبهذا حدد وظيفة الأمن القومي بكونه حاميًا للنظام السياسي والاقتصادي، ومسيرًا شؤون الناس في الدولة، ويؤكد هذا المفهوم أيضًا المختص في شئون الأمن القومي، كوهن (Cohen) الذي يعرف الأمن بأنه" إمكانية الحماية التي يحاول النظام توفيرها لسلامة سياساته المتعددة الاتجاهات من التهديدات الداخلية والخارجية" (شبيب، (2003): 37).

وأكد على هذا المفهوم الاستاذ البراك الذي يرى الأمن القومي: " مصطلحًا على تصور واضح لمصادر التحديات ومضامينها، والتي يتعرض لها الوطن، مع الاعتماد على رؤية واعية بكيفية تحويل عناصر القوة إلى قدرة مؤثرة وفاعلة تستند إلى واقعية وصوابية ومفاهمية" (البراك، (1986): 24-43). وهو بهذا يفصل بين المفهوم كنظرية والمفهوم كعملية تنفيذية، ويركز على أهمية الجانب النظري لتحقيق أكبر قدر ممكن من المرونة والتأثير عند الممارسة والتنفيذ، أو عندما يستلزم المفهوم ممارسة واقعية قد تتغير أو تبتعد قليلًا أو كثيرًا عن المفهوم النظري للأمن (شبيب، (2003): 37).

أما أموس جوردن (Amos. A. Jordan) ووليم تيلر (William. J.Taylor) فعرفا الأمن على أنه:" الحماية العضوية التي قد يؤثر المس بها بسيادة الدولة أو بقائها" (William and

Jordan (1984) .P4). ويتضح من تعريفهما للأمن أنهما يركزان على مبدأي الدفاع والردع بما تملك الدولة من قدرات عسكرية وأخرى سياسية.

ويعرفه دوغلاس ماكجريجور: بأنه فن وعلم في التنمية والتخطيط على المستوى الوطني باستخدام المقومات السياسية والاقتصادية والنفسية والعسكرية، وذلك لتحقيق الأهداف، وحماية المصالح الوطنية أو الترويج لها. كما أضاف: إنه "فن السيطرة وإدارة جميع الموارد الوطنية، بما في ذلك قواتها المسلحة، لحماية مصالحها الحيوية وتشجيعها بطريقة فعالة وتأمينها ضد الأعداء الحقيقين أو المحتملين (מקגרגור (ماكجريجور) 2007: 238).

وفي المحصلة فإن أصحاب المدرستين: الاستراتيجية الكلاسيكية، والاستراتيجية المعاصرة، يرون القوة العسكرية منها والسياسية أساس مهمًا؛ بل وحاسمًا في تحقيق الأمن وتشكيل القدرة، الأمر الذي قاد إلى ظهور ما يعرف بنظرية القوة التي هي في الأصل نظرية سياسية عنت أول ما عنت بالقدرة على الفوز في الصراع وتجاوز المصاعب." (محمد، (1988): 49).

ثالثاً: المدرسة الاجتماعية ذات المفهوم الاجتماعي للأمن

ويقصد به صون المجتمع من التهديدات الداخلية، والتي لا يتأتى إلا بفعل قوة المجتمع وقدرته على تحقيق التوازن والرفاهية والردع.

ومن هذا المنطلق؛ كانت الرؤية أن الأمن منحصرًا في قدرة المجتمع على مواجهة جميع المظاهر المتعلقة بالطبيعة المركبة الحادة العنيفة" (المشاط، (1983): 15).

ومن الملاحظ أن تعريف الأمن أصبح واسعاً؛ مما أدى إلى تدخلات وخلط في تحيد أبعاد القوى التي تستند إليها أو إلى بعضها مهمة إسناد الأمن وحفظه، والتي تمخضت عنها عدة وجهات نظر أبرزها:

النظرة الاجتماعية السياسية: والتي خلطت بين عاملي المجتمع والسياسة في إقامة دعائم الأمن وتحقيق التوازن في المجتمع والدولة، وعليه؛ عرّف هارلود براون (Harlod Brown) أحد

وزراء الدفاع في الولايات المتحدة الأمن: بأنه القدرة على صياغة وحدة الأمة وأراضيها والحفاظ على علاقتها الاقتصادية مع دول العالم بشروط معقولة" (شبيب، (2003): 41).

النظرة الاجتماعية العسكرية: والتي يعرف الأمن من منظورها فرانس سكرمان (France Schurman): " بانه متعلقًا بعوامل داخلية وأخرى خارجية، قد تتعرض لها الدولة أو ترتكز عليها " (Schurman, (1974): 66).

النظرة الاجتماعية السياسية العسكرية: وهي نظرة قوامها ثلاث ركائز أساسية هي المجتمع والسياسة والعسكر وهذا الذي وضحه ستيف حان (Steve Chan) والي يعتبر الأمن: " يشمل كل ما من شأنه ان يشكل تهديدًا للأمن، كالتنظيم والعنف المسلح والحروب والتدخلات الخارجية والازمات الدولية." (Chan, (1984): 76).

ورغم أن هذه المدرسة تولي اهتمامًا بالغًا بالإنسان الذي هو جوهر كل نشاط، إلا أنها تفتقر إلى الشمولية والكمال مما أدى إلى تطور نظرة شمولية قامت على أساس التنمية الشاملة لكل مناحي الحياة، انطلاقًا من الانسان نفسه وانتهاء به أيضًا (شبيب، (2003): 43).

رابعًا: المدرسة التنموية المعاصرة:

أدرك أصحاب هذه المدرسة أن فهم التهديدات التي يمكن أن تتعرض لها الدولة سيسهل عليهم معرفة شاملة للأمن القومي.

وظهر هذا جليًا في تعريف وزير الدفاع الأمريكي روبرت مكنامرا (Robert Mcnamara) الذي يرى بأن الأمن يمكن أن يتحقق من التنمية القومية الشاملة، يقول مكنمارا: " إذا كان الأمن يتضمن شيئًا فهو يتضمن القدر الأدنى من النظام والاستقرار، وإذا لم توجد تنمية داخلية – أو على الأقل درجة أدنى منها – فإن النظام والاستقرار يصبحان مستحيلاً... إن الأمن هو التنمية، وبدون التنمية لا يمكن أن يوجد أمن، والأمن هو التنمية وهي جوهر الأمن" (مكنمارا، (1970): 120).

ويذكر تامر محمد ثلاث دلالات تشير للأمن وهي: " دلالة التحرر وانتفاء التهديد، ودلالة علاقته بالتنمية ودلالة المحافظة على الدولة وحماية قيمها الأساسية من الخوف." (محمد، (1985): 23).

وهذا التعريف يدمج وبشكل متوازي بين حماية الدولة من التهديد الداخلي والخارجي، وامتلاك القدرة ودفع عجلة التنمية الفاعلة والمتطورة بما يتناسب وحجم التفاعلات الداخلية والخارجية، وجاء هذا الفهم لوجود علاقة تداخلية مترابطة بين الأمن القومي والتنمية الوطنية والقومية الشاملة وذلك بأبعاده الداخلية والخارجية.

ورغم تعدد المدارس إلا أن مفهوم الأمن يتغير نسبيًا بتغير الحاجات والتهديدات والأولويات، ويبقى الأمن يهدف إلى منع التهديدات الداخلية والخارجية ويعمل على فرض الرفاهية والاستقرار للأمة والمجتمع النظام.

تعريف الأمن القومي الإسرائيلي

إن فرضية (إسرائيل كأمة تعيش أزمة كيانية) (هورفيتش، (1986): 33) يجب أن تكون هي المنطلق لتعريف الأمن القومي الإسرائيلي، والذي ينبع منه التهديد الدائم على الوجود، وهذا إجماع لدى كل القيادات الإسرائيلية منذ قيامها، حيث تعددت التعريفات والتي حصرت ما بين التعريف العسكري وما بين التعريف الشمولي.

النصوص الأولى التي استخدمت بعد حرب 1948م، كُتبت من قِبل مجموعات ضباط التخطيط في قيادة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي"، مما يشير إلى هيمنة" النخبة في الجيش الإسرائيلي خلال جيلين، على الأقل بالتفكير حول الأمن القومي، تلاه النصوص الجزئية مثل أبراهام تامير، الرئيس السابق لفرع التخطيط في جيش الإسرائيل، وبعدها نائبي وزير الدفاع وايزمان وشارون في 1999–1998 تم إجراء محاولة أخرى لصياغة مفهوم الأمن، والتي بدأها وزير الدفاع في حينه إسحق مردخاي، ثم دان مريدور وذلك في عام 2003، ومن المهم ملاحظة أن إسرائيل ليس لديها تصورات مكتوبة لتعريف الأمن القومي، ولا يوجد صياغة رسمية أو غير رسمية (תמרי (تماري)، (2014): 3).

وقد عرّفه الباحث في الشئون الاستراتيجية، جورشون كوهين: بأنه حماية الأمة وتقاليدها الداخلية من التهديدات الخارجية والمنظمات الإرهابية (הכהן (هكوهين)، (2014): 20)، وقد عرّفه اللواء المتقاعد في جيش الاحتلال فلنائي بأنه:" الإطار الذي يعمل فيه الجيش كجزء من جهد قومي عام يعبر عن مجال قدرات الدولة لضمان وجودها"، أما العقيد يسرائيل تال فقد وصفه بأنه: "ضمان أمن الأمة والحفاظ على مصالحها الحيوية ((טל، (تال)، (1996): 2).

من ناحية أخرى عرّف بن غريون الأمن القومي: أنه لا يستطيع أن يرى أي شيء إلا من خلال نظارة الأمن، وأن الأمن مرتبط بفروع الحياة .... والأمن يضم كل شيء، وكل شيء مشتق منه، ولن يقوم أمن إسرائيل على الجيش والسلاح فقط، رغم أنه دون هذين لا يوجد أمن، أمن إسرائيل يعني الهجرة إليها، ويعني الاستيطان، واحتلال البحر والجو، والأمن هو تنمية البحث العلمي في كل المواضيع، وهو إعداد مهني متطور للشبيبة في الزراعة، والمهن والصناعة، والبناء (محمود، 2007: 48).

وقد اقترب من هذا المفهوم كثيرًا إبراهام تامير (مؤسس وحدة الأمن القومي في الجيش الإسرائيلي) حيث وصف الأمن القومي: "بأن أية قوة أمنية تبنى في مجالين: مجال علاقات القوة الأمنية الشاملة، ومجال علاقات القوى العسكرية، وفي مجال علاقات القوة الأمنية الشاملة يجب الأخذ في الحسبان اعتبار كل عناصر الأمن القومي: السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والعلمي التكنولوجي، والديموغرافي، والعسكري." (هركافي وآخرون، (1987): 66).

ويلاحظ أن هناك تقارب في عناصر الأمن القومي عند بن غريون وتامير، حيث إن مبادئ الأمن القومي تتكون من التفوق النوعي في الوسائل القتالية، والردع النووي وبناء علاقات خاصة مع دول عظمى، والتفوق التكنولوجي الاقتصادي في حين أن كل ما سبق يشمل عناصر الأمن القومي عند تامير.

وقد قامت نظرية بن غريون الأمنية على فرضية أن إسرائيل تعيش أزمة كيانية تهدد وجودها، وأنها مضطرة للاعتماد على نفسها بالدرجة الأساسية؛ وبالتالي اعتمادها على غيرها من القوى الصديقة يأتي في المرتبة الثانية، كما أنها (إسرائيل) لا تستطيع حسم الصراع مع

أعدائها العرب بالاعتماد على القوة العسكرية وحدها، بل في حاجة إلى مركبات مدنية وأمنية أخرى كالهجرة والاستيطان والتعليم والاقتصاد وما يلزم من البنية التحتية البشرية" (2010: Golov, 29).

ورغم التباين في وجهات النظر في تعريف الأمن القومي الإسرائيلي بين الاستراتيجيين والعسكريين إلا أن القاسم المشترك بينهم جميعًا، هو وجود قوة عسكرية ضاربة، قادرة على كسب المعركة إلى جانب النجاح في المعادلة الأمنية اللازمة لتحقيق ما تصبو إليه إسرائيل من أهداف قومية" (المغاري، (2013): 235)، ويلاحظ ذلك في نظر بن غريون نفسه للأمن والذي يتبنى نظرية أمنية أرست بناء قوة عسكرية نظامية صغيرة إلى جانب قوة عسكرية تعتمد على قوات احتياطية، يتم استدعائها للخدمة، وتكون جاهزة طيلة الوقت وتشكل قبضة حديدية تستطيع العمل بمبادرة إسرائيلية لضرب العدو. سواء بضربة وقائية أو استباقية" (يعفش، (1989): 448).

يقول يعقوب عميدرور مستشار رئيس وزراء إسرائيل للأمن القومي: "لا يوجد تعريف مكتوب في إسرائيل ومجمع عليه لمفهوم الأمن القومي، وقبل بضع سنوات، قدم فريق بقيادة وزير الأمن الإسرائيلي الأسبق دان مريدور وثيقة من المبادئ والسياسات في محاولة فاشلة لتحقيق توافق الآراء لإعلان بيان المبادئ والسياسات، ولكن هذه الوثيقة لم تناقش بجدية في أي محفل حكومي، وبالتأكيد لم يتعامل معها على أنها واجبة. هذا المبدأ لا يزال يخدم باعتباره الأساس الفكري، المهم أن أولئك الذين يتعاملون مع هذه القضية، على الرغم من هذا المذهب يفتقر إلى صلاحية رسمية (עמידרור عميدرور، (2002): 7-20)

وخلاصة القول، فالأمن الإسرائيلي هو مجموعة من المفاهيم التي تعبر عن طريقة تنظيم (الحكومة والجيش)، والتي تفسر حقيقة مفهوم الأمن بعموميته، فالمفاهيم التي تشكل مفهوم الأمن هي المفاهيم المجردة، والتي تحتوي على صور مقبولة للأمة بشأن وضعها الأمني، ومن هنا جاء مفهوم الأمن والذي ينطلق من الرؤية الذاتية للفرد والمجتمع حسب تأثرهم في أي وقت وعصر، تحليل نقدي للواقع الاستراتيجي (دراسة الظروف والتهديدات والفرص الخارجية – اختيار الشروط والقيود والخيارات الداخلية، وتحديد التغييرات الاستراتيجية

والسياسية)؛ التداعيات العسكرية وتوصيف التحليل أعلاه وتحديد الاتجاهات التنفيذية ذات الصلة من أجل المستقبل؛ يمكن أن تترجم تلك المفاهيم لهياكل تنظيمية واتجاهات وجهود ونظم تكنولوجية وعقيدة المحارب ومفاهيم للتدريب والتطوير، فهذه المجموعة من المفاهيم، سواء المؤسسي منها أو غيره، هوما يسمونه عقيدة أو نظرية الأمن " (תמרי (تماري)، (2014): 2).

مبادئ الأمن القومي الإسرائيلي

استمدت إسرائيل الأساس الذي ارتكز عليه بن غريون في نظريته الأمنية بمبادئها الخمسة.

المبدأ الأول: التفوق النوعي في الوسائل القتالية التقليدية

فقد جعلت إسرائيل التفوق العسكري على رأس أولوياتها الأمنية، واستقطعت من ميزانيتها العامة الحصة الأعلى، وما أن حانت حرب 1956 حتى حقق الإسرائيليون تفوقًا عسكريًا بنسبة (4.5) الى (1) في عدد المقاتلين، وبنسبة (7:1) في عدد الدبابات، وقد ساعدها ذلك في تحقيق الانتصار العسكري في حرب 1956 بالتعاون مع فرنسا وبريطانيا، وواصلت إسرائيل تفوقها في حرب عام 1967م، حيث وصل عدد جنودها إلى 265 الفًا، يساندهم 1.300 دبابة، و3000 مدفع، و450 طائرة، وخمسون قطعة بحرية، مقابل 254 الف جندي يمثلون مصر وسوريا والأردن، ويملكون مجتمعين 1410 دبابة (سلامة، (1985): 23-27).

وبعد حرب 1973 اهتمت إسرائيل بالتفوق النوعي وليس التفوق الكمي، مع التركيز على العمل الاستخباري، والعمل على مزج التفوق على مستوى الأسلحة الرئيسة الثلاث في الجيش القوات البرية والجوية والبحرية، وهذا يتضح من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (1) يبين عدد القوات النظامية بالآلاف لكل من إسرائيل ومصر وسوريا والأردن ولبنان في الفترة (1973-2010) (Cordesman,2010,p2)

الدولة	1973	1976	1982	1985	1988	1991	1994	1997	2000	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
لبنان	14.25	15.5	23.75	17.4	15	21.8	41.3	48.9	67.9	72.1	72.1	72.1	72.1	56	56	59.1
الأردن	69.25	80.25	67.5	70.3	80.3	82.25	100.6	98.65	104	100.5	100.5	100.5	100.5	100.5	100.5	100.5
سوريا	100	177.5	222.5	402.5	407.5	404	408	421	316	296.8	296.8	307.6	307.6	292.6	262.6	325
مصر	325	322.5	367	445	445	450	430	440	450	450	450	468.5	468.5	468.5	468.5	468.5
إسرائيل	77	156	172	142	141	141	176	175	173.5	168	168	168.3	168	176.5	176.5	176.5

فقد ظهر بشكل واضح الزيادة النوعية في عدد قوات الجيش الإسرائيلي مقابل الزيادة المضطردة عدديًا في عدد الجيوش العربية، وقد عالجت ذلك من خلال زيادة كفاءة الجندي وتبنت مبدأ "عسكرة المجتمع" لتعويض النقص المترتب على ضعف العامل الديموغرافي؛ فقسمت جيشها إلى قسمين: أحدهما نظامي، وهو الذي يباشر عمله باستمرار، ويتكون عادة من الضباط العاملين والجنود المكلفين بالخدمة والثاني: الاحتياط، ويشكل قطاعًا واسعًا من المجتمع الإسرائيلي، يتم الاستعانة به عند الضرورة ضمن نظام وقانون إسرائيلي خاص، إضافة إلى ذلك؛ فالنظرية العسكرية أضافت عنصر "الجاهزية" إلى مركبات أمنها، لتكون قادرة على مواجهة الخطر في كل وقت، وهذا شأنه أن يضاعف من قدرات جنودها وآلياتها على خوض المعركة" (الون، (1985): 5).

ويتجاوز الجيش الإسرائيلي في صلاحياته صلاحيات الجيوش الأخرى؛ فهو جهاز عسكري ومدني في آن واحد، استنادًا إلى فلسفة – عسكرة المجتمع – التي تعني الاعتماد على جيش يضم كافة أفراد المجتمع الذي يمكن تعبئته عند الضرورة، تطبيقًا لمفهوم الأمة الواحدة المحاربة التي نادى بها وايزمان، حيث اعتمد على تعبئة الاحتياط الأول خلال 24 ساعة، وخط الاحتياط الثاني خلال 72 ساعة، إضافة إلى الخدمة الإلزامية للنساء والرجال." (الكيلاني، (1969): 120).

كما تمتلك إسرائيل قدرات عسكرية مختلفة من طائرات وغواصات وصواريخ بالستية، قادرة على حمل رؤوس نووية، وتحرص إسرائيل على تحسين مستواها القتالي؛ فهي تزود جيشها

بتقنيات عسكرية حديثة، من أجل الابقاء على حالة التفوق النوعي والتكنولوجي على كافة جيوش المنطقة، (برزلاي،1999)، وضمن هذا السياق قامت إسرائيل بشراء طائرات F35 المتطورة كجزء من المعونة العسكرية الأمريكية، كذلك تعتمد على الأقمار الصناعية والتجسس الالكتروني، حيث بدأت في إطلاق أو ل قمر صناعي باسم OFIQ1 عام 1988م، واستمرت بإطلاق الأقمار وكان آخرها OFIQ9 عام 2010م، وقد دفع هذا التطور رئيس مركز أبحاث الفضاء الإسرائيلية– تل عنبر– بوصف قدرة الأقمار الصناعية التجسسية: " بانها تستطيع رؤية شعر وجه أحمد نجاد، هذا بالإضافة إلى محطات القيادة والسيطرة على الأقمار الصناعية، وهي منشئات تخت الأرض بالإضافة الى الكشف عن الوحدة 8200 وهي أكبر قاعدة تجسس وتنصت مركزية على الدول العربية، تابعة للاستخبارات العسكرية للجيش الإسرائيلي (حسنين،2011، 114).

وتقدر مصادر إسرائيلية: أن عدد افراد الجيش الإسرائيلي (العامل والاحتياطي) حتى نهاية الالفية الثانية بحوالي361 الف جندي، ويمتلك من المعدات القتالية الآتية: 3895 دبابة قتالية ،1348 مدفعية، 12 قاذفة صواريخ، 624 طائرة قتالية، 289 مروحية، 5 غواصات نووية من نوع دلفين ألمانية الصنع (معاريف، 1999/7/2).

وقد أنيطت للصناعات العسكرية الإسرائيلية مهمة مواجهة التفوق الكمي العربي بالتفوق النوعي الإسرائيلي، وبحسب أهارون كلايمن الباحث الإسرائيلي في الشؤون الاستراتيجية، فان الصناعات العسكرية الإسرائيلية حققت قفزة نوعية، بفعل الصراع مع العرب والتوسع في حجم الجيش ومشتريات الأسلحة، إلى جانب السمعة العالمية التي يتمتع بها الجيش الإسرائيلي" (Klieman, 1999: P55).

المبدأ الثاني: الردع

الردع كما عرفته قيادة أركان الجيش الإسرائيلي بأنه (לשכת הרמטכ"ל (قيادة أركان الجيش الإسرائيلي) (2015): 19–20).

1. الردع يتم بنائه في الوعي، ولكن لأنه أيضًا يقوم على العناصر المادية وغير المادية التي هي جزء من اعتبارات العدو، مثل نتائج الصراعات السابقة، العمليات الروتينية مما يدل على عدم جدوى الصراع أو التهديد باستخدام القوة في أي وقت مضى.
2. الردع العام والأساسي لإسرائيل، يعتمد على مزايا وقوة الجيش الإسرائيلي ولا يزال موجودًا، ولكن أهميته انخفضت مقارنة بالماضي، لأن التهديد لم يتغير.
3. الردع يجب أن تكون مخصص ومتكيف مع كل عدو يجب أن يقوم على التحليل المستمر لخصائص العدو والقدرات، اعتباراته وهويته وعمليات صنع القرار لديه.

هو نوع من أنواع القتال غير المباشر، ويراد به إغاظة العدو، وإضعاف معنوياته، ومنعه من الكثير من الأعمال العدوانية، (المغاري، (2013): 242)، وقد عرّفه إسماعيل محمد: بأنه التدابير التي تعدها وتتخذها دولة واحدة أو مجموعة من الدول، بغية عدم تشجيع الأعمال العدوانية، التي يمكن أن تشنها دولة معادية أو مجموعة من الدول، وذلك عن طريق بث الذعر في الطرف الآخر إلى حد يصبح فيه الذعر غير محتمل (محمد، 2007: 89).

وقد عملت إسرائيل منذ البداية على الردع التقليدي والردع النووي، وقد ظهر جليًا أن الردع التقليدي لا يمكن أن ينجح على المدى البعيد، والذي ظهر جليًا في حرب 1973، والتي امتلك فيها العرب الإرادة والوحدة النسبية لمهاجمة إسرائيل على عدة جبهات عسكرية وسياسية واقتصادية، لذا اتجهت إسرائيل للردع النووي، وهددت به في حرب عام 1973.

ويقصد بسياسة الردع النووي: " تلك التوجهات السياسية العسكرية الرسمية وغير الرسمية التي ترتبط بامتلاك السلاح النووي واستخدامه" (عبد السلام، (1993): 139)، وتملك إسرائيل خمس مفاعلات نووية وهي مفاعل ريشون لتسيون، ومفاعل النبي روبين، ومسرع التخنيون، بالإضافة إلى مفاعل ناحل سوريك، وديمونا (الشايب، (2001): 78) وتغلف إسرائيل مشروعها النووي بالكثير من الغموض، والذي يتكرر على لسان المسؤولين فيها: " إن إسرائيل لن تكون الدولة الأولى التي تدخل السلاح النووي في المنطقة ولكن لن تكون الدولة الثانية التي تفعل ذلك" (Klieman, 2000: p157-p158).

ويهدف الغموض في الملف النووي الإسرائيلي الى

1. التمتع بالقوة على الردع، ويستخدم كعامل نفسي رادع لكل من تسول له نفسه التفكير بمهاجمة إسرائيل.
2. تتفق سياسة الغموض مع البيان الرسمي الإسرائيلي، والذي يشير إلى أن امتلاك هذا السلاح لا يأتي بنية استخدامه، وبهذا الخصوص فإن إسرائيل ترى أنها لا تسعى لامتلاك هذا السلاح، لكنها لن تكون الثاني في امتلاكه أو استخدامه (الضربة الوقائية) (عبد السلام، 1999: 139).
3. اجبار العرب على الخضوع لإملاءات إسرائيل وشروطها، والتي عبر عنها شمعون بيرس عام 1961 – مدير عام وزارة الدفاع الإسرائيلية – بالإكراه التقليدي في سياق حديثه عن النظرية الأمنية الإسرائيلية، حيث قال: "إن الحصول على نظام متفوق للسلاح، يعني استعماله بالإكراه؛ أي إكراه الطرف الآخر على القبول بالمطالب الإسرائيلية التي تتضمن بقبول الوضع القائم وتوقيع اتفاق سلام" (ايشاي، يدعوت احرنوت، 1999/5/4).

في مقايل العمل الحثيث على بناء المفاعلات، وبناء القوة النووية لتكون الذراع الرادعة لإسرائيل عملت على تدمير كل المحاولات العربية والإسلامية لامتلاك التقنية النووية، وذلك من منطلق " عقيدة مناحيم بيغن"، وهو الاسم الذي يطلق على سياسة إسرائيل بعدم السماح للدول المعادية لتطوير التكنولوجيا النووية، خوفًا من أن تستخدم الأسلحة النووية ضدها.

لم تعلن هذه السياسة رسميًا من قبل الحكومة الإسرائيلية، ولكن إسرائيل قامت بعمليات معلنة وغير معلنة ضد الدول التي عملت على تطوير التكنولوجيا النووية؛ فقد قصفت المفاعل النووي العراقي 1985 في عملية أطلق عليها إسرائيليًا " عملية أو برا" والمحاولات السورية 2007 بالإضافة الى محاربة والتحشيد العالمي ضد المشروع النووي الإيراني (מלמן، 2008): نت)[1].

(1) http://www.haaretz.co.il/1.1553087

المبدأ الثالث: الاعتماد على قوى عظمى

هذا المبدأ بات واضحًا، وقد فسره اللواء اللبناني ياسين سويد بقوله: " أن يعتمد أحد الطرفين المتخاصمين على مساندة خارجية بهدف تأمين المسرح الدولي لأعماله العسكرية قبل بدئها، أو أثناء ذلك بحيث يقوى إرادة الأصدقاء، ويدمر الخصم بقصد إضعاف العدو وتفتيت قواه (سويد، (1990): 380).

اشتملت السياسة الإسرائيلية على مصطلح التوسع على صعيد الفاعلين الدوليين، مثل الصين والهند وروسيا أو التنظيمات غير الرسمية من الاحزاب ومؤسسات المجتمع المدني والنقابات المهنية (المهنية والعمالية)، أو على صعيد توسع حيز القوة، من قوة صلبة إلى ناعمة وذكية، وتعزيز التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة ونظام الشراكة مع الاتحاد الأوربي وحلف شمال الأطلسي (المصري، 2009: 19)؛ فإسرائيل – منذ بداية نشأتها – اعتمدت على بريطانيا، ثم فرنسا، والتي ساعدتها في بناء أو ل مفاعل نووي بحثي، وكان الاتحاد السوفيتي من أوائل الدول التي اعترفت بها، وكان للولايات المتحدة الفضل الأكبر بعد تحولها للحليفة المركزية لإسرائيل، وكان هذا جليًا في كثير من المحطات على مستويات الدعم المالي والسياسي واللوجستي، والخبرات النووية حيث حصلت إسرائيل على مساعدات عاجلة من الولايات المتحدة بقيمة (3.139) مليون دولار أمريكي، في حين كل ما حصلت عليه من عام (1948–1972م) لا يتجاوز (2.600) مليون دولار (ربيع، (1990): 91)، وساهمت الولايات المتحدة استخباراتيًا وعسكريًا، من خلال الجسر الجوي الذي نقل معدات عسكرية لإسرائيل خلال حرب 1973 من تعويض خسائرها، بالإضافة إلى وصول أنواع متقدمة من الصواريخ الأمريكية ومضادات الدبابات والطائرات (فتحي، (2004): 81)، وقد زاد متوسط المساعدات الأمريكية لإسرائيل عن (2.6) مليار دولار سنويًا، وذلك منذ عام 1971 وحتى نهاية 2011م، كان ثلثاها على شكل مساعدات عسكرية." (sharp, (2004): p28).

المبدأ الرابع: الهجرة والاستيطان

كان لقانون العودة والذي أصدرته إسرائيل عام 1950م، وأدخلت عليه تعديلات في عامي 1954م، و1971م، والذي نص على أن لكل يهودي الحق في القدوم إلى البلاد بصفة

عائد دائم" (الشرقاوي، 2007: 632)، الدور الأساسي في تشجيع يهود العالم للهجرة إليها، والتي تركت الباب مفتوحًا لاستجلاب كل يهود العالم دون وضع شروط على السن أو العرق أو الجنس، حيث حققت الهجرة هدفين رئيسين وهما: هدف أيديولوجي مرتبط بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين وتشجيع يهود العالم للعجرة اليها، والثاني هدف أمني لتغطية النقص في الأعداد البشرية، لتكون فادرة على تلبية أعباء الدولة الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية (محارب، (1972): 54).

فقد كانت الدعوة المنسوبة للكاتب يسرائيل زنغويل: " أرض بلا شعب، إلى شعب بلا أرض"، والتي روجت لليهود للهجرة والاستيطان في فلسطين، ورغم كل المحاولات إلا أن مجموع اليهود في فلسطين يقارب 4% من نسبة يهود العالم (دحلان، 2009: 11)، ويعزز ذلك المقولة التي قالها أريئل شارون رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق:" إن المستوطنات جزء من النظرية الأمنية الإسرائيلية، حيث أقيمت على أراضي الدولة، كما أقيمت في مهد ولادة الشعب اليهودي" (هارتس، 2002/8/3).

حيث تبلغ مساحة الدولة العبرية 20980 كم2، وعدد سكانها عام 2010م 7,697,600 نسمة، ويصل مستوى الكثافة السكانية إلى 366/كم2، كما أن هناك ما نسبته 3,7% (نحو 260 ألف مستوطن) من إجمالي سكان إسرائيل يسكنون في مستوطنات الضفة الغربية (دائرة الاحصاء المركزية الإسرائيلية) (Central Bureau of statistic Israel). (الرقم لا يشمل اليهود الذين يسكنون شرق القدس).

ووصل عدد المهاجرين لإسرائيل عام 2014م 24,112 مهاجراً، بزيادة 60% عن عام 2009م، والذي بلغ عدد المهاجرين فيه 14,572 مهاجراً، وهي النسبة الأعلى منذ سنوات. يذكر أن أعلى نسبة هجرة جاءت في الآونة الاخيرة ما بين سنوات 1990-2001 ما عدده 1,010,091 مهاجر.

والاستيطان يعد من مرتكزات الأمن القومي الإسرائيلي، حيث يعتقد المفكرون والساسة في إسرائيل: " أنه لا صهيونية بدون استيطان، ولا دولة يهودية بدون إخلاء أراضي العرب

وتسييجها" (دوعر، (2012): 16)، وتبرز خمسة دوافع ذكرها غسان دوعر يبرزها الإسرائيليون لتبرير الاستيطان هي: (دوعر، (2012): 22–23)

1. **العامل القومي أو الايديولوجي:** ويتمثل في ارتباط الفكر الصهيوني وما يقدمه من معتقدات بخصوص حق اليهود في أرض فلسطين وإحياء الالتزام الأيديولوجي.
2. **العامل الأمني:** باعتبار أن الأحزمة والشبكات الاستيطانية هي خطوط دفاع يمكن أن تلغب دورًا في الحد من العمليات الفدائية، أو نقطة انطلاق عسكرية لمواجهة تهديد رجال المقاومة، وقد تنبه بن غريون لهذا الأمر من البداية حيث قال: "ما تنبهت إليه من الصعب هذا الاختبار – عناصر غير عسكرية لأمننا ... – بما في ذلك – تركيز خطير من السكان في منطقة أرض صغيرة، ف (تل أبيب) حوالي 6 كم مربع، والذي سيبرز حال هجوم مفاجئ للعدو(בן–גוריון (بن غريون)، (1953): 2)
3. **العامل السياسي:** إن شبكة المستوطنات تعد ورقة لها وزنها في أية تسوية مع العرب، وبفضلها تضع الحكومة الإسرائيلية أو ضاعًا ميدانية يمكن أن تقرر الحدود الجديدة.
4. **العامل الاقتصادي:** الذي يتمثل في استغلال المستوطنات للمياه والزراعة والأنشطة السياحية، والموارد الطبيعية لدولة فلسطين.
5. **العامل النفسي:** والذي يهدف لإيجاد حالة من التأقلم مع الوجود الإسرائيلي، وتكريس التعامل معه واستمراره.

المبدأ الخامس: التميز التكنولوجي والاقتصادي والاعتماد على الذات

رغم أن إسرائيل انطلقت منذ وجودها معتمدة على المساعدات الغربية، إلا أنها عملت جاهدة على وجود استقلالية واضحة اقتصاديًا وتقنيًا، وقد عبر عن ذلك بوضوح اللواء في الجيش الإسرائيلي إيغال الون في قوله: يجب على إسرائيل ألا تسمح مهما كانت الظروف بان تجعل وجودها معتمدًا على ضمان خارجي؛ لأن ذلك قد يؤدي إلى خضوع إسرائيل لإملاء سياسي، حول طرق ووسائل النزاع العربي الإسرائيلي، مما قد يكون في صالح الأعداء، وقد تكون الدولة الضامنة غير متفقة معنا في تقدير الموقف، وأخيرًا فإننا نعيش في عالم لسان حاله

يقول: اصنع نفسك، واستمرار بقائنا يعتمد على قدراتنا الذاتية في الدفاع عن أنفسنا دون معاونة خارجية (المغاري، (2013): 248)

ورغم المساعدات الأمريكية السنوية لإسرائيل والتي تصل الى3 مليارات من الدولارات، إلا أنها أصبحت من الدول المتقدمة جدًا على المستوى التكنولوجي والزراعي خصوصًا تجارة وتصنيع السلاح، حيث بلغت نسبة العاملين في الصناعات العسكرية الإسرائيلية 30% من نسبة العاملين في المجال الصناعي في منتصف التسعينيات، و8% من إجمالي الأيدي العاملة، ويرتبط نصف العلماء والمهندسين في إسرائيل بهذه الصناعات مما يجد من هجرة العقول (شبيب،2003: 72).

وقد نشرت رئاسة هيئة أركان قيادة الجيش الإسرائيلي – ولأول مرة منذ قيام دولة إسرائيل – استراتيجية الجيش الإسرائيلي (אסטרטגיית צה"ל) للصحفيين، وذلك في أغسطس 2015، والتي عرَفت فيها الجانب العسكري للأمن القومي بأنه:" يقوم على أربعة مبادئ: هي الردع، والإنذار المبكر، والدفاعي، والقرار، والتي انعكست على استراتيجية الجيش الإسرائيلي على النحو الآتي: (לשכת הרמטכ"ל (قيادة أركان الجيش الإسرائيلي)، (2015): 9–10).

استراتيجية الجيش الإسرائيلي

1. الاستراتيجية الأمنية الدفاعية الموجهة للدفاع عن قيام إسرائيل من خلال إنتاج ردع فعال، وتحييد التهديدات والرد عليها إذا لزم الامر.
2. استراتيجية عسكرية هجومية – والفرضية الأساسية هي أنه لا يمكنك إخضاع العدومن خلال موقف دفاعي؛ لذا وجب تفعيل قوة هجومية لتحقيق نتائج عسكرية واضحة، وتفعيل القوة يجب أن يكون مع الإصرار، وذلك لتحقيق أهداف سياسية من خلال العمل وفق القانون الدولي وقوانين الحرب والمحافظة على شرعية دولة إسرائيل.
3. التعاون الاستراتيجي: من خلال تعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة، وتطوير علاقات استراتيجية مع دولة أخرى على أساس توطيد وتعزيز مراكز الدعم بالعالم.
4. تعزيز دور إسرائيل في المنطقة وتعزيز التعاون مع الولايات المتحدة وإقامة علاقات استراتيجية مع دول رئيسية، وكذلك مع مراكز الاتصال في جميع أنحاء العالم.

5. الحفاظ على اتفاقيات السلام، وإمكانية التعاون المشترك مع دول رئيسة مع العناصر المعتدلة الفاعلة في المنطقة.
6. الحفاظ على التميز النسبي الذي يقوم على أساس نوعية القوى العاملة، والقدرات التكنولوجية المتقدمة "وسائل قتالية" واستخبارات مختلفة.

الفكرة النظامية لمفهوم الأمن الإسرائيلي

صدر عن قيادة الجيش الإسرائيلي وثيقة حددت الفكرة النظامية لمفهوم الأمن القومي الإسرائيلي، وهي على النحو الآتي: (לשכת הרמטכ"ל (قيادة اركان الجيش الإسرائيلي) (2015): 10)

1. إيجاد فترات طويلة من الهدوء الأمني لتمكين تنمية المجتمع والعلوم والاقتصاد وتحسين التأهب لحالات الطوارئ والحرب.
2. خلق الردع ضد البيئية الإقليمية والعناصر التي يمكن أن تسبب تهديدات، على أساس الحفاظ على قوة عسكرية قوية، ذات الصلة، وقرار بتفعيل القوة العسكرية اللازمة بكامل قوتها في وقت الحاجة.
3. ممارسة وتعميق وصيانة الردع عن طريق بناء القوة، وخلق تهديد حقيقي فيما يتعلق بالرغبة والاستعداد لاستخدام القوة العسكرية، موازاة لتفعيل كافة الأجهزة الأمنية بالتنسيق لضرب قدرات العدو وقوة البناء.
4. حالات الطوارئ والحرب والإزالة السريعة للتهديد، من خلال التقليل من الأضرار التي تلحق بدولة إسرائيل وتعزيز قوة الردع الإسرائيلية في المنطقة.

مهددات ونقاط ضعف الأمن الإسرائيلي

كما أن لإسرائيل انجازات على مستوى الأمن القومي، إلا أنها تعاني من نقاط ضعف ومهددات تشكل خطر وجودي عليها، ويمكن اجمال هذا المهددات بالآتي:

خطر الطبيعة الجغرافية

ونتشكل أخطر نقاط الضعف لإسرائيل بالذات من ناحية الموقع والمساحة وشكل الدولة والديموغرافيا (טמיר (تامير)، (1988): 20).

1. **الموقع:** حيث تقع إسرائيل في وسط محيط عربي معادي يحيط بها من مناطق اليابسة كافة؛ مما يقطع عنها طرق المواصلات البرية مع باقي دول العالم، وهذا ما يفسر الاعتماد الكامل على الخطوط البحرية والجوية لاستيراد الاحتياجات الاستراتيجية غير المتاحة، والتي تضطر لاستيرادها من مناطق بعيدة، مثل: الفولاذ، والاخشاب، ومنتوجات الطاقة، وكذلك السلع الغذائية الأساسية، مثل: القمح، وعلف الحيوانات، والزيوت، والسكر (سوفير، (1987): 50). ورغم ذلك؛ فقد نجحت إسرائيل من خلال اتفاقات السلام مع مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية في تخطي معضلة الموقع ولو مؤقتًا.
2. **المساحة والشكل:** يبلغ طول إسرائيل 430 كم، ومساحتها 21 الف كم٢، في حين يبلغ في الشمال ما بين 50- 70كم والجنوب117كم، أما الوسط فيبلغ 72-95 كم، وتعتبر أضيق خاصرة لها المحاذية للضفة الغربية، إذ تبلغ فقط14 كم، ويبغ طول الساحل 120 كم، يتركز فيه ما مجموعه 80-90% من عدد السكان (وكالة الاستخبارات المركزية (CIA)، (2015): نت)[1].

والكيان الإسرائيلي هو دولة صغيرة المساحة، لا تتجاوز مساحتها 20989 ألف كم مربع، وتعتبر من الدول القزمية في العالم، وشكلها الطولي أفقدها العمق الجغرافي والاستراتيجي، بل جعل كل النقاط الحيوية تحت مرمى المقاومة، ووصولها إلى مدينة طبريا التي تبعد 35كم عن جنوب لبنان، فالأمر بالغ الخطورة، أما الكيان فأصبح تحت مرمى نيران المقاومة الفلسطينية." (قاسم، (2012): 29).

وعند دراسة المساحة والمسافات، سيلاحظ أن المرافق والمدن الحيوية الإسرائيلية في فلسطين المحتلة عام 1948 لا يبعد عن حدود الدولة العربية كثيرًا، مما يمكن صواريخ قصيرة أو متوسطة المدى من استهدافها بسهولة، خاصة في الخاصرة المحاذية للضفة الغربية وقطاع غزة (المغاري، (2013): 251).

(1) https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/is.html

وهذا الأمر لوحظ في استهداف حزب الله في حرب عام 2006 لشمال إسرائيل، حتى وصل إلى مدينة حيفا الاستراتيجية، أما حركة حماس فقد نجحت خلال الحروب الثلاثة والتي شنها الاحتلال على قطاع غزة من استهداف العمق الإسرائيلي، حتى وصلت الى ما أبعد من مدينة حيفا والتي تبعد عن قطاع غزة 160كم.

ثانيا: خطر الديموغرافيا

لا يزال الهاجس الديموغرافي يشكل القلق الأكبر بالنسبة للإسرائيليين، فرغم موجات الهجرة المكثفة والدعاية التي تقوم بها دائرة الهجرة والاستيعاب في وزارة الخارجية الإسرائيلية إلا أن عدد سكان إسرائيل وصل الى نحو 7 ملايين شخص يشكل العرب الفلسطينيين نحو (20%) منهم.

وهذا ما يفسر اصرار قادة إسرائيل في كل الاوقات على يهودية الدولة، والدعوة لمبادلة السكان العرب بسكان المستوطنات من خلال مبدأ تبادل الأراضي والسكان (الغارديان، (2011): صحيفة الكترونية)[1]

ويتضح ذلك من خلال خطة فك الارتباط وخطة انسحاب المستوطنات من قطاع غزة، والتي نفذها شارون مُنَظّر المشروع الاستيطاني في الضفة وغزة، والذي تبجح وتعهد لناخبيه من اليمين بأنه سيفرط بتل أبيب في حال فرط بنتساريم (سيخاروف واخرون 2006/3/25).

ورغم كل المحاولات الإسرائيلية، والتي أو صلت الكاتب شموئيل شنيتر في افتتاحية معاريف 29 سبتمبر 1967 للدعوة لإنشاء عائلات يهودية كبيرة، واجراءات لتحدي النسل عند الفلسطينيين في إسرائيل والأراضي المحتلة، بالإضافة إلى اعتماد سياسة علنية لتشجيع الفلسطينيين على الهجرة إلى ما وراء البحار، وفي إسرائيل يمثل عائقًا أمام الهجرة اليهودية وتوطين الشعب اليهودي ونشره في مكان ما من البلد، وبالتالي يمثل تهديدًا للصفة اليهودية لإسرائيل (مصالحة، (2001: (259).

بالإضافة الى إصرار قادة إسرائيل طوال الوقت على أن حدود 1967 والتي تشكل الأساس في المفاوضات مع السلطة الفلسطينية ليست مقدسة، وسعي إسرائيلي إلى خلق حدود جديدة تعتمد على فرض الأمر الواقع.

(1) http://www.theguardian.com/world/2011/jan/23/palestine-papers-expose-peace-concession

ويرى الباحث أن الجدار العازل والذي نفذ بعد عملية ما يسمي بالسور الواقي عام 2002م، هي الحدود النهائية والتي تسعى إسرائيل بكافة السبل لإقرارها مع السلطة الفلسطينية، من خلال توزيع الضفة الغربية إلى مجموعة من الكنتونات يمكن التحكم بها.

وتزايدت الهجرة العكسية خلال الحروب الثلاث التي شنت على غزة، حيث وصل عدد الإسرائيليين الذي يعيشون في الخارج إلى 750 ألف شخص، يقول روفي ريفيلن رئيس الكنسيت السابق: " لقد تغلل اليأس إلى نفوس الإسرائيليين من مستقبل كيانهم، الذي يعبر عنه سعي أعداد متزايدة من الإسرائيليين للحصول على جوازات سفر أو روبية، لاستخدامها للفرار من الدولة عند الحاجة، معتبرًا هذا السلوك لم يكن ليصدر عن هؤلاء الإسرائيليين لولا الشعور المتأصل في نفوسهم بأن الدولة في طريقها للتفكك والزوال لأسباب عدة أهمها المقاومة الفلسطينية (أبو زيد ،2008/5/4).

ولوحظ أن الهجرة الإسرائيلية العكسية آخذة بالتحوّل إلى حالة جماهيرية جارفة متعددة المستويات، خاصة مع اختيار وجهات جديدة للتمركز، وهذه تمثل هاجسًا كامنًا لدى المؤسسة الإسرائيلية، التي تدرك أنّ قرابة ثلث الإسرائيليين ليسوا في فلسطين المحتلة في أي وقت من الأوقات، وهذه الحالة تؤجّج تجاذبات بين الشبان الإسرائيليين من دعاة الانطلاق إلى العالم والهجرة إلى الخارج، وأو ساط إسرائيلية حكومية وإعلامية تمارس التحريض ضد هذه الدعوات وتنعتها بوصف معاداة الصهيونية (شاكر، (2014): صحيفة الكترونية)[1].

على الرغم من التراجع النسبي لمعدلات الزيادة الطبيعية في أو ساط الشعب الفلسطيني، إلا أن هذه الزيادة تظلّ مرتفعة مقارنة بغيره من الشعوب، ومقارنة بالمجتمع اليهودي الاستيطاني في فلسطين. وبالإشارة إلى أن عدد الفلسطينيين في فلسطين التاريخية، حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بلغ نحو 5.9 ملايين نسمة في نهاية سنة 2013، في حين بلغ عدد اليهود 6.1 ملايين نسمة بناء على تقديرات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية. (Central Bureau of Statistics, (2013))[2]

(1) http://www.albayan.ae/one-world/arabs/2014-10-19-1.2224848
(2) http://www1.cbs.gov.il/publications14/yarhon0114/pdf/b1.pdf

وبناء على معدلات النمو السنوية، والبالغة 2.9% للفلسطينيين في الضفة والقطاع، و2.5% لفلسطينيي 1948 "إسرائيل"، و1.7% لليهود؛ فإن عدد الفلسطينيين واليهود سيتساوى في فلسطين التاريخية خلال سنة 2016، حيث سيصل عدد كل منهما إلى 6.42 ملايين تقريبًا؛ وذلك فيما لو بقيت معدلات النمو على حالها، وستصبح نسبة اليهود المقيمين في فلسطين نحو 48.9% فقط من السكان، وذلك في سنة 2020، حيث سيصل عددهم إلى نحو 6.87 ملايين مقابل نحو 7.18 ملايين فلسطيني (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013): نت)[1]

عدد الفلسطينيين واليهود المقدر في فلسطين التاريخية 2011-2020 (بالألف نسمة)[2]

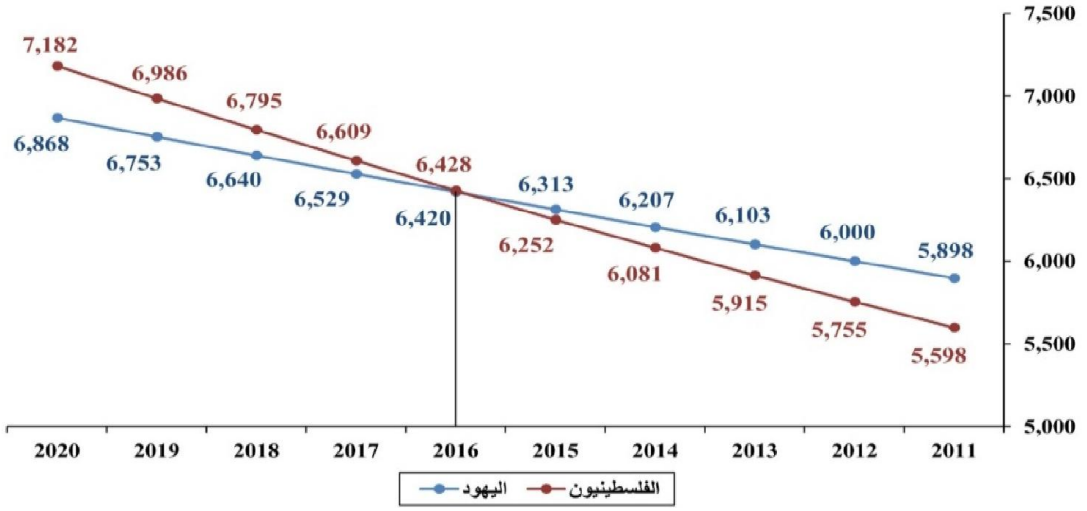

ووصل عدد سكان إسرائيل في نهاية عام 2015 وبداية عام 2016 الى 8.5 مليون نسمة، ووفقًا لتقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الإسرائيلي يتضح ما يأتي:[3]

- في 31 ديسمبر 2015 ويقدر عدد سكان إسرائيل في حوالي – 8462000 نسمة.
- 6335 ألف من اليهود (74.9٪ من السكان)، 1757 ألف – العرب (20.7٪) و– 370000 – (4.4٪) أخرى.
- خلال عام 2015، ازداد عدد سكان إسرائيل بنسبة 2٪.

(1) http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1952.pdf

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1952.pdf .

(3) http://www1.cbs.gov.il/reader/newhodaot/hodaa_template.html?hodaa=201511355

- خلال العام كان حوالي (176,700) من المواليد (74٪ يهود و23٪ من العرب وغيرها من 4.4٪.).
- 28,000 مهاجر جديد وصلوا إسرائيل خلال 2015، وكانت بلدان المنشأ الرئيسية المهاجرين الجدد هي: فرنسا (25٪)، وأو كرانيا (24٪) وروسيا (23٪) والولايات المتحدة (9٪).

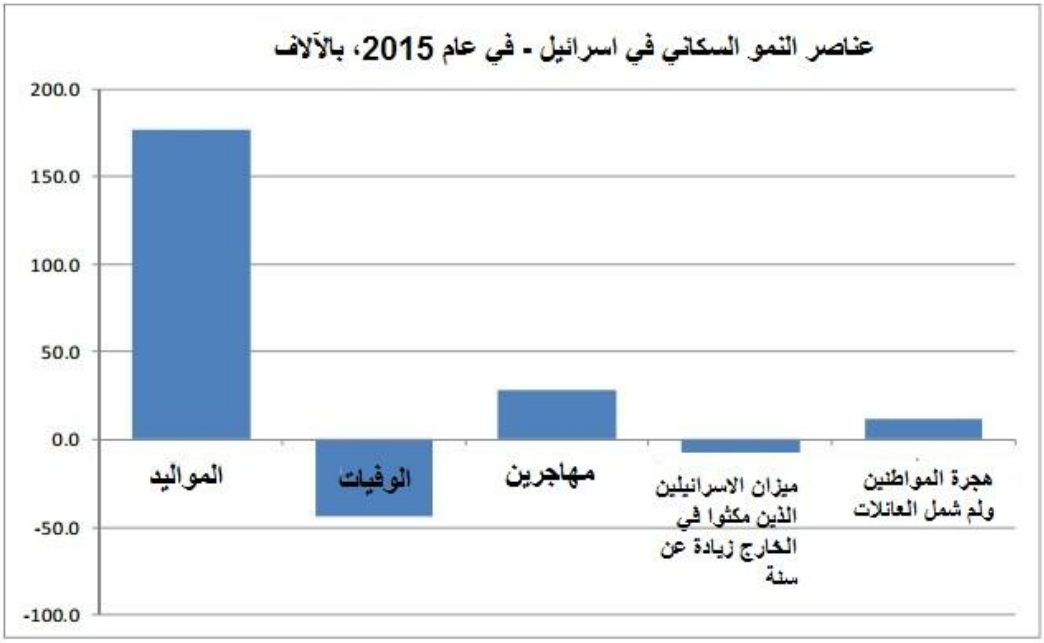

ثالثا: خطر الصواريخ والبرنامج النووي الإيراني

ربما نجح الغرب في إبطاء الخطر النووي الإيراني على إسرائيل من خلال اتفاقية إيران مع مجموعة 5+1، والتي دخلت حيز التنفيذ في سبتمبر 2015، (الجزيرة، (2015): صحيفة الكترونية)[1]

إلا أن خطر الصواريخ والذي ظهر بشكل بارز خلال الحروب 2006، حيث تعرضت إسرائيل لرد صاروخي عنيف من حزب الله، وحروب 2008-2009، وحرب 2012م وحرب 2014م، والذي برز فيها سلاح الصواريخ، حيث شكل أخطر ما تعرضت له إسرائيل منذ نشأتها، من خلال استهداف كل العمق الإسرائيلي، ووقوعها بشكل كامل تحت مرمى الصواريخ الفلسطينية المنطلقة من قطاع غزة.

(1) http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/7/14/%D8%A3%D9%87%D9%85-....

فإلى جانب تطوير الصناعات الصاروخية طورت المقاومة من استراتيجيات وتكتيكات استخدام هذه الصواريخ، حيث استعملت الأنفاق كمواقع لمنصات الإطلاق، مما قلل من قدرة الطائرات الإسرائيلية على اكتشافها وقصفها، ولم تأت عمليات إطلاق الصواريخ كردّات فعل؛ بل في إطار تكتيكات وخطط وضعت مسبقًا، بحيث تم قصف الأهداف الإسرائيلية على مدى الأيام خلال الحروب الثلاثة، مما أفقد العدو تقديره لحجم المخزون الصاروخي للمقاومة ومدى تأثر عمليات الإطلاق بالقصف الإسرائيلي، كما تم التركيز على الأهداف الأكثر أهمية كالمطارات والمدن الكبرى، بالإضافة الى تكثيف استعمال قذائف الهاون والصواريخ قصيرة المدى في ضرب غلاف غزة، والتي لا يمكن للقبة الحديدية أن تعترضها." (القاسم، (2015): 80).

رابعاً: خطر تنامي المقاومة الفلسطينية

مرروًا بالانتفاضة الفلسطينية الأولى 1987م، وبانتفاضة الأقصى الثانية عام 2000م، ووصولًا لانتفاضة القدس الثالثة، شكلت المقاومة الفلسطينية أخطر ما تعرضت له إسرائيل من مهددات على الأمن القومي، حيث تكمن صعوبة التهديد الذي تمثله المقاومة كونها تدير معركتها مع إسرائيل من الداخل، الأمر الذي يهدد الأمن الشخصي والاقتصادي والاجتماعي، ويربك الحياة العامة في الدولة، ويعيق الجيش الإسرائيلي عن الاستعداد لمهامه الأصلية، كما إنها تمثل حالة استنزاف دائمة، قد تنعدم بسببها الرفاهية التي يسعى الإسرائيليون لتحقيقها." (المغاري، (2013): 253).

فالصواريخ والأنفاق الهجومية، وعمليات الإنزال خلف خطوط العدو، أبرز السمات التي ظهرت جلية خلال حرب العصف المأكول2014م؛ فالخسائر الإسرائيلية لا يمكن أن تقاس بعدد القتلى والجرحى فقط، حيث إن إسرائيل نفسها قائمة على أساس الأمن والاقتصاد، والصواريخ الفلسطينية لم تعد بدائية إذ أخذت تهدد 80% من الإسرائيليين، أي أكثر من 6 ملايين إسرائيلي، أما المصانع والمناطق الحيوية والمطارات التي تقع في مرمى الصواريخ؛ فقد باتت تتأثر بشكل مباشر وغير مباشر، وتتكبد الخسائر الكبيرة في أي حرب مقبلة مع المقاومة" (القاسم، (2015): 82).

وقد وقَعت إسرائيل اتفاقًا لشراء أربع سفن ألمانية قادرة على حمل أنظمة قتالية متطورة، وقالت الإذاعة الإسرائيلية: إنها ستستخدم "لحماية حقول الغاز الطبيعي في البحر المتوسط"، في صفقة تبلغ قيمتها نحو نصف مليار دولار. وأشارت الإذاعة إلى أن قيمة الصفقة بلغت 430 مليون يورو (نحو 480 مليون دولار)، ستمول الحكومة الألمانية ربعها، لكنها لم تفصح عن موعد تسليم السفن الجديدة. وذكرت صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية على موقعها الإلكتروني: أن "كل سفينة تزن نحو ألفي طن، وقادرة على حمل أنظمة قتالية متطورة من شأنها التمكين من تنفيذ العمليات من مسافة مئات الكيلومترات من السواحل الإسرائيلية، وتشمل أنظمة تعقب الصواريخ"، لكن الصحيفة أو ضحت أن "السفن ستصل خاوية، على أن تقوم وزارة الدفاع الإسرائيلية بتركيب الأنظمة القتالية المتطورة في عملية تستغرق عامًا واحدًا"، وتابعت قائلة: "لحقول الغاز تأثير إيجابي على الاقتصاد الإسرائيلي، إلا أنها تشكل أيضًا تحديًا أمنيًا للبحرية الإسرائيلية التي تقوم بحماية هذه الحقول بعد أن أصبحت أهدافًا استراتيجية" (الجزيرة، (2015): نت)[1].

يعتبر نائب رئيس مركز الأبحاث القومية في إسرائيل، أودي ديكل أن عملية الحرب على غزة قد حققت أهدافها؛ فعلى المستوى السياسي، استطاع الجيش الإسرائيلي إصابة حماس بشكل قوي وذلك من خلال إضعافها وردعها والزامها بضبط العناصر من التنظيمات الأخرى، إلا أن هذه الأهداف محددة؛ فعلى المستوى الاستراتيجي، هل حققت الأهداف في ردع حماس على المدى الاستراتيجي بعيد المدى؟ أما الهدف الثاني: وهو تحقيق وقف لإطلاق النار بشروط إسرائيل، إلا أن هذه الشروط لا تلزم حماس لمحاربة إسرائيل مرة أخرى، حيث إن حماس لم تنجح في الزام إسرائيل إيجاد آلية لفتح المعابر بشكل واسع، أو إقامة ميناء بحري، وربط كل اتفاق مستقبلي بعودة السلطة الفلسطينية إلى غزة، أما الهدف الثالث؛ فهو إخضاع على المستوى التكتيكي التشغيلي (דקל (ديكل)، (2014):16).

ولقد نجحت حماس في التعلم من الحروب السابقة، لاسيما على مستوى القتال، وأيضًا أثبتت قدرة في أثناء القتال على التكيف في المجالات الآتية: (דקל (ديكل)، 2014 :17-18)

(1) http://www.aljazeera.net/news/international/2015/5/11/%D8%A5%D8%B3%D8%B1%.....

1. السيطرة على المبادرة واستباقها، وبالتالي انتزاع عامل المفاجأة، (على النقيض من المفاجأة الإسرائيلية خلال عملية الرصاص المصبوب، والتي تسببت في أضرار شديدة لقوات حماس وصواريخ بعيدة المدى.
2. وخلال عملية عمود السحاب، التي بدأتها إسرائيل باغتيالٍ استهدف "رئيس أركان حماس أحمد الجعبري وتحييد تهديد الصواريخ بعيدة المدى).
3. أما في عملية الجرف الصامد؛ فقد وجدت حماس نفسها في خضم الحملة بعد سلسلة من تصاعد الأحداث، وعندها قرر الجناح العسكري لمفاجأة إسرائيل برد فعل استباقي باستخدام قدراته الاستراتيجية، وإطلاق صواريخ بعيدة المدى داخل إسرائيل، ومرحلة الهجمات ضد الأهداف الإسرائيلية عبر الأنفاق ومن البحر، وفي الوقت نفسه، أعد الجناح العسكري نفسه لمدة طويلة من القتال مع إسرائيل، معتمدًا على القدرات الدفاعية والمنظومات اللوجستية في المخابئ والأنفاق المحصنة، والتي اتخذها القادة السياسيون والعسكريون لحركة حماس حصنًا تحت الأرض، كي تتمكن من الحفاظ على استمرارية القيادة والسيطرة على قواتها.
4. بفضل التهريب والتصنيع المحلي، شيدت حماس كثيرًا من منصات الصواريخ مخبأة بشكل جيد، لإلحاق أكبر ضرر على سكان إسرائيل في المراكز، ولو على حساب دقة وقوة التأثير، من خلال زيادة المادة المتفجرة. هذا سمح لحماس إطلاق الصواريخ بشكل مستمر طيلة فترة القتال مع عدد قليل جدًا من الاخفاقات. تم إنشاء مواقع إطلاق حتى في قلب المناطق (عنق الزجاجة)، وهي مناطق لإطلاق الصواريخ في قلب المناطق المتحضرة، و كانت الهجمات الصاروخية على– أهداف إسرائيلية مختلفة – والتي هدفت إلى اختراق جدار الحماية للدفاع الجوي (القبة الحديدية) على الرغم من المعرفة بعدم النجاح، والذي يهدف الى تعطيل وتشويش الحياة اليومية للإسرائيليين طوال أيام القتال.
5. أعدت حماس البنية التحتية للأنفاق الهجومية لتصل إلى العمق الإسرائيلي من تحت الأرض، ومن أجل القيام بأعمال القتال والأسر، وإقامة الكمائن للقوات الإسرائيلية، بالإضافة إلى ذلك، تم استخدام الأنفاق لحماية المقاتلين، ونقل الأسلحة داخل قطاع غزة بطريقة لا يمكن معها رصدهم، أو استهدافهم من خلال الجو بالطيران الإسرائيلي، وكانت الأنفاق أيضًا وسيلة لمفاجأة القوات البرية للجيش الإسرائيلي التي دخلت قطاع غزة، وذلك من خلال

المتفجرات ونصب الكمائن للدبابات بالصواريخ المضادة للدبابات، واختطاف الجنود داخل غزة.

6. شيدت حماس قدرات القيادة والسيطرة تحت الأرض، والتي سمحت لها بالاستمرارية طيلة فترة القتال، بالإضافة إلى القدرات الصاروخية، كما شيدت حماس قدرات قذائف الهاون قصيرة المدى، حيث أدى تركيز القصف من خلال قذائف الهاون قصيرة المدى، والتي أطلقت على المستوطنات المحاذية لقطاع غزة ومناطق انتشار الجيش الإسرائيلي، إلى النزوح الجماعي من المنطقة، وقد نجحت حماس في الاستفادة من إخلاء المستوطنات من سكانها، نتيجة التركيز في القصف بقذائف الهاون.
7. على مسافات بعيدة، حاولت حماس أن تركز جهودها على أهداف استراتيجية، مثل مطار بن غوريون الدولي، مفاعل الأبحاث النووية في ديمونة.

ومن الصعب تحديد ما إذا كان القتال من قبل حماس وغيرها من الفصائل الفلسطينية خلال حرب 2014 نتيجة التخطيط المسبق بينها، لاسيما أنه لم يظهر أي من الطرفين الرغبة في الصراع، لكن وكما حدث مرات عديدة من قبل، فقد وجدت إسرائيل وحماس مرة أخرى نفسيها في خضم جولة طويلة من القتال، واستفادة حماس من الحرب منذ عملية الرصاص المصبوب يكشف استفادة واضحة من أخطائها. خلال الفترة ما بين عملية الرصاص المصبوب والجرف الصامد تصرفت حماس بضبط النفس، مبتعدة قدر الإمكان عن الصدام المباشر مع الاحتلال، حرصاً على عدم جر المنطقة إلى حرب في ظل الظروف الصعبة التي يعيشها سكان قطاع غزة. ورغم ذلك، فقد قويت البنية التحتية العسكرية داخل قطاع غزة، وكان هناك محاولات منهجية لتنفيذ هجمات في الضفة الغربية أيضًا، وقد تميزت هذه العملية من خلال نهج حربي مشترك يتكون من عنصرين أساسيين.

العنصر الأول: محاولة هجومية، وقد هدف إلى ضرب إسرائيل من خلال وسيلتين: إطلاق نار عبر الحدود عن طريق الأنفاق الهجومية، الحفاظ على قدرة اطلاق الصواريخ بجهد دفاعي، بما في ذلك التستر على إطلاقها من منصات تحت الأرض في بيئات مدنية مكتظة بالسكان، هذان العنصران الهجوميان لم يكن القصد منها تحقيق قرار (انجاز) من أي نوع، بل الهدف منه الحاق الضر بحياة المواطنين الإسرائيليين، مما يدفعهم للضغط على الحكومة

الإسرائيلية لتخفيف القيود المفروضة على حركة البضائع والناس في قطاع غزة، كما استخدمت حماس والتنظيمات الأخرى العاملة في غزة اطلاق قذائف قصيرة المدى لتقويض الشعور بالأمن بين سكان المستوطنات، التي تقع على مقربة من السياج الحدودي، وزاد على هذا الأمر عاملين مهمين، العامل الأول: الاعتراف بأن إطلاق الصواريخ على مطار بن غوريون كان لديه القدرة على تعطيل السفر الجوي الدولي إلى إسرائيل، وقد أكد ذلك صاروخ استهدف المطار ولم يعترضه نظام القبة الحديدية، ودفع هذا التصعيد عددًا من شركات الطيران لإلغاء رحلات طيران من وإلى إسرائيل لبضعة أيام، والعامل الثاني: قذائف الهاون على المستوطنات، والتي أطلقت على طول محيط غزة، مما مارس الضغط على إسرائيل، وبالإضافة لخطر إطلاق الصواريخ، والذي يمكن للقبة الحديدية اعتراضه، أضيف خطر آخر؛ ألا وهو قذائف الهاون قصيرة المدى حيث لا يسمح للسكان بالتحذير الكافي، ونجحت حماس في بناء قوة قتالية منتظمة، وزيادة قوة اطلاق الصواريخ على مدى قدراتها السابقة، وقد انعكس هذا على عدد من المستويات، من حيث الأسلحة وزيادة إطلاق الصواريخ من ناحية الكمية والنوع والمدى، مما دفع التنظيمات الفلسطينية الأخرى لنقل عملياتها تحت الأرض لحماية معداتها وقدراتها الصاروخية، وهذا مكنهم من الحفاظ على قوة صاروخية ثابتة طوال أيام القتال، وزيادة من قدرة اطلاق قذائف الهاون قصيرة المدى على المستوطنات في الأيام الأخيرة للحرب (סיבוני (سيبوني)، (2014)30-31).

ومع ذلك، القبة الحديدية غير قادرة على توفير استجابة فعالة لصواريخ قصيرة المدى وقذائف الهاون التي أطلقت على البلدات الإسرائيلية المحاذية لقطاع غزة، وتعمل إسرائيل الآن على الجديد تطوير الدفاع الصاروخي وهوما يعرف باسم شعاع الحديد، الذي تم تصميمه لمعالجة هذا التهديد، يستخدم هذا النظام الليزر لاعتراض قذائف الهاون قصيرة المدى، على الرغم من بيانات إسرائيل بشأن أداء نظام القبة الحديدية، وقد أبدى بعض المتخصصين في هذا المجال رأيه مجال مثل (Theodore Postol) ثيدور بوستال من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، منتقدًا ادعاء أنظمة الدفاع الصاروخي، قال: إن تحليلًا مفصلًا للصور الفوتوغرافية من الصواريخ الاعتراضية خلال التصعيد على غزة، يوضح أن معدل الاعتراض كان منخفضا بحوالي 5%، مع تحسن طفيف عن حرب 2012، حيث يدعي أن الاعتراض الناجح يتطلب أن يقترب الصاروخ وجها لوجه، في حين أن صور صواريخ القبة الحديدية تظهر أن هذا لم

يحدث، وعلاوة على ذلك، قال ان سبب انخفاض الخسائر الناتجة عن صواريخ حماس، هو استعدادات الدفاع المدني الإسرائيلية، مثل الإنذارات المبكرة (לנדאו (لاندو) ברמנט (برمنت)، (2014): 35-41).

خلاصة الفصل الأول:

مرت العلاقات الأمريكية الإسرائيلية بمراحل عدة، بدأت صامتة لكنها ركزت على دعم الهجرة والاستيطان، وامتدت حتى عام 1922م، وفي المرحلة الثانية ركزت العلاقة على دعم إنشاء دولة إسرائيل وانتهت بالاعتراف بالدولة عام 1948م، واقتصرت العلاقة في الفترة (1948 – 1956) على التعاطف العام والدعم المادي والمعنوي، ثم تحولت إلى تحالف استراتيجي بعد العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، وتصاعدت بشكل كبير بعد انتصار إسرائيل على ثلاث دول عربية عام 1967م، واستمرت في حالة تصاعد مستمر ودعم اقتصادي وعسكري وسياسي حتى الآن.

وفي سياق حماية إسرائيل أمنها القومي، نجحت في الالتزام بالمبادئ الخمس للأمن القومي، ومزجت بين أهم ثوابت الأمن القومي ومتغيراته بطريقة راعت الخصوصية الإسرائيلية؛ فحافظت على مفهوم المتغير في القدرة العسكرية، والنمو الاقتصادي، والتقدم التكنولوجي من حيث إنها قابلة للتغير على المدى القريب والبعيد والمتوسط، لكنها اعتبرت التفوق العسكري والاعتماد على الذات من الاحتياجات الاقتصادية والتميز التكنولوجي من مبادئ الأمن القومي، وإنما جعلت المبدأ هو التفوق العسكري على جميع الأعداء المحتملين، وبهذا فرقت إسرائيل بين القدرة والتفوق، وبين النمو والاعتماد على الذات، وبين التميز والتقدم، وربما دفع بها إلى تحويل ما تراه الدول الأخرى من متغيرات الأمن القومي إلى ثابت بالنسبة للأمن القومي الإسرائيلي، هو إيمانها بأن ثوابتها الجغرافية والديموغرافية يشوبها كثير من الضعف، وأن ثوابتها التاريخية والثقافية والانتماء لهوية مشتركة غير قادرة على الصمود في وجه التحديات.

الفصل الثاني

موقع إسرائيل في السلوك الأمريكي تجاه الملف النووي الإيراني والثورات العربية

المبحث الأول: موقع إسرائيل في السلوك الأمريكي تجاه الملف الإيراني

المبحث الثاني: موقع إسرائيل في السلوك الأمريكي تجاه الثورات العربية

المبحث الأول

موقع إسرائيل في السلوك الأمريكي تجاه الملف الإيراني

مدخل تاريخي

مرحلة ما بعد الثورة الإيرانية

موقع إسرائيل في السلوك الأمريكي تجاه الملف النووي الإيراني

أولاً: الخيار الدبلوماسي والحل السلمي

ثانيا: العقوبات الاقتصادية

مدخل

يعتقد البعض أن الاتفاق الذي توصل إليه الإيرانيون من مجموعة 5+1، وهي مجموعة الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، بالإضافة إلى ألمانيا، والتي تتولى المفاوضات مع إيران حول برنامجها النووي، وقد بدأت المجموعة المفاوضات في عام 2006، وقد تم توقيع الاتفاق في العاصمة النمساوية فيينا يوم 14 يوليو/تموز 2015. حيث دخل حيز التنفيذ في أكتوبر 2015 (الجزيرة نت، 2015/7/14)[1].

تُعدُّ إيران الدولة الأكبر، من حيث القوة العسكرية والتعداد السكاني، في منطقة الخليج العربي، خاصة بعد خروج العراق من دائرة الفعل العربي، نتيجة للاحتلال الأمريكي لها في عام 2003م، ومساندتها له واهميتها الجغرافية، وقد رسمت إيران سياستها الأمنية في المنطقة، وقامت ببناء برامج وأبحاث نووية وتسليحية متطورة، أثارت العديد من التساؤلات وردود الفعل السلبية والايجابية، الإقليمية والدولية حولها وحول مدى انعكاساتها ومخاطرها الأمنية على دول المنطقة والعالم (Rahmani, (2000): 133).

انطلق النشاط النووي الإيراني في الستينيات من القرن العشرين (1953)، من خلال التعاون الوثيق ألمانيا (شركة سمنز)، ومع الولايات المتحدة، والتي وضعت وقتذاك أسس علاقة استراتيجية بينها وبين نظام الشاه محمد رضا بهلوي، بعد أن قضت الاستخبارات الأمريكية على ثورة رئيس الوزراء محمد مصدق في أغسطس 1953م، على منابع النفط ضمن مجموعة من المحتكرين للبترول الإيراني، أطلق عليه الكونسرتيوم" (السبكي، (199): 176).

أمدت الولايات المتحدة إيران بمفاعل للابحاث في جامعة طهران سنة1967م وبقوة 5 ميغا، وكان هذا التعاون ثمرة لعلاقات استراتيجية إبان فترة الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفيتي، (ابوالنصر، (2010): 16)، الذي يمثل حجر الزاوية للبرنامج النووي الإيراني بطاقة إنتاجية 6كغم نت بلوتونيون سنويًا. (Zanotti and others, 2012: p27)

بعد توقيع إيران والولايات المتحدة على الاتفاقية، والتي انطلقت في إطار برنامج (ذرة من أجل السلام) الذي أطلقه الرئيس الأمريكي أيزنهاور عام 1956م (أبو نصر، 2010: 16).

(1) http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/7/14 .....

وقد وقعت إيران على معاهدة الحد من إنتاج وتجربة الأسلحة النووية في الأول من يوليو 1968م، وأصبح التوقيع نافذًا في الخامس من مارس عام 1970(Zanotti and others, 2012: p11)

واستنادًا إلى توقيع المعاهدة تمكنت إيران من استيراد ما تحتاجه من مصادر لبناء المفاعلات النووية، وقد بنت 23 مفاعلًا نوويًا لإنتاج الطاقة الكهربائية، – وبمدة قصيرة جدًا – لتكون جاهزة في منتصف التسعينيات، وتغطى عموم المساحة الإيرانية وبتكلفة 30 مليار دولار أمريكي، وهي المفاعلات التي يمكنها إنتاج البلوتونيوم، الذي يشكل الأساس في صناعة الأسلحة النووية، والذي سعى اليه الشاه لبناء قوة عسكرية أكثر تسليحًا وحداثة في منطقة الشرق الأوسط، ومع سقوط الشاه كان مفاعل (بوشهر–1) قد أنجز العمل فيه بما يقارب 90%، في حين لم ينجز من مفاعل (بوشهر–2) إلا 50%. (الراوي، عبد الاله، (2006): 113).

مرحلة ما بعد الثورة الإيرانية

بعد سقوط الشاه توقف البرنامج النووي الإيراني من عام 1979 إلى عام 1984، نتيجة للحرب العراقية – الإيرانية (1980–1988) من ناحية، (حيث ضرب صدام حسين المفاعل النووي الإيراني (بوشهر) مرتين أثناء الحرب)، ومن ناحية أخرى لأن قائد الثورة الإيرانية الإسلامية (الإمام الخميني) كان له رؤية أيديولوجية تتمثل في تحريم استخدام أسلحة الدمار الشامل لأغراض عسكرية" (الراوي رياض، (2006): 118).

وفي ظل الظروف الدولية والإقليمية التي أحاطت بإيران تمت مُراجعة شاملة لهذا القرار عام 1982، عندما تعرضت المنشآت النووية الإيرانية للقصف الجوي والصاروخي العراقي أثناء الحرب، في الوقت الذي بدأت تُعاني فيه من الحظر على مشتريات الأسلحة، فيما كان العراق يحصُل على كل ما يحتاجه من الاتحاد السوفيتي وفرنسا، الأمر الذي جعل المسؤولين الإيرانيين يُعيدون التفكير في ضرورة التزود ببرنامج للتسلُح النووي.

ووفقا للباحث في شؤون الإرهاب البروفيسور إيلي كارمون، البرنامج النووي الإيراني لديه ثلاثة أهداف رئيسة (כרמון، (2015): نت)[1].

(1) http://www.kipa.co.il/community/show/10918367

1. دفاعي للبقاء على النظام. عندما يملك النظام أسلحة نووية، لا تجرؤ دول أخرى على تحديه، أو محاولة الإطاحة به بالوسائل العسكرية.
2. إرساء الهيمنة الإيرانية الإقليمية في الخليج العربي، تحت مظلة الأسلحة النووية، سيجعل من السهل أن تسيطر إيران على جيرانها من البحرين إلى السعودية، عن طريق تشجيع وتفعيل الشيعة في هذه البلدان.
3. الابتزاز، التهديد النووي الإيراني على دول مثل الولايات المتحدة وإسرائيل لتجنب أي تحركات سياسية أو عسكرية (على غرار أنشطة كوريا الشمالية)، وبهذا تشل أي نشاطات دولية ضدها.

كل هذه العوامل شجعت إيران على العودة إلى ملفها النووي؛ فأبرمت إيران مع كل من الصين وباكستان (1987و1990) اتفاقيات زودت إيران بمساعدات نووية قيمة، منها تدريب العلماء الإيرانيين في مجال استخلاص البلوتونيوم، وفي أبحاث التخصيب باستخدام الليزر، وقد جرى التدريب في مختبرات الدكتور عبد القدير خان في (كاهوتا)، حيث جرت أبحاث التخصيب وتركيب القنبلة، ونجحت في 15 يناير 1991 من إبرام اتفاقية مع الصين، لتزويدها بالوقود النووي من دون إشعار الوكالة الدولية للطاقة النووية. (Zanotti and others, 2012: p17).

ووقعت روسيا في عام 1991 اتفاقًا مع إيران لبناء مفاعل للماء الخفيف في بوشهر، ولكن الظروف الاقتصادية لإيران حالت دون إكمال هذه الاتفاقية، ورغم الضغوط الأمريكية والتي كانت سببًا في افشال العديد من الصفقات لشراء المعدات النووية من الأرجنتين والتشيك وشركة انسالدو الإيطالية، إلا أنها نجحت في عام1995 من توقيع عقد مع روسيا لتنفيذ مشروع بوشهر تحت إشراف الوكالة لدولية للطاقة النووية. (Mayer, (2004): 8).

شهدت الفترة ما بين 1991 –2002 انطلاقة سريعة للبرنامج النووي الإيراني، وأصبحت تملك بنية أساسية لإجراء الأبحاث النووية المتقدمة، كما قامت بنشر المنشآت الاستراتيجية على مساحة واسعة وإحاطتها بجدار هائل من السرية (محمود، (2001): 55)

وقد نجحت أمريكا في إقناع روسيا باستعادة الوقود النووي المستنفذ من بوشهر، وذلك في ضوء المخاوف الأمريكية من استخدامه لإنتاج أسلحة نووية تصل إلى قدره 180 كغم من البلوتونيوم سنويًا (عبد المؤمن، (2003): 97).

ويعتبر عام 2002 هو العام الحقيقي لانفجار الأزمة النووية الإيرانية على الساحة الدولية، وذلك حين قدمت منظمة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة، ومن خلال مؤتمر صحفي في واشنطن، معلومات عن العديد من المنشآت النووية السرية في إيران مثل موقع أراك وناتانز، مصنعٌ للماء الثقيل (ديتيريوم)، كما كشف عن منجم من خام اليورانيوم في أجاد في مقاطعة يزد (Kerr، (2005): نت) [1].

وقد اعترفت إيران أيضًا بأنها تطور استخدام مفاعل نووي صغير بالاعتماد على القدرات الذاتية المحلية (شانون، (2004): 845-874).

وفي يناير 2006 قامت السلطات الإيرانية بفك أختام الوكالة ووسائل مراقبتها عن منشآت نووية، يعتقد بأنها تعمل بأجهزة التخصيب بالطرد المركزي، مما أثار استياء المجتمع الدولي، وفي أوائل العام 2006 رفضت إيران المقترح الروسي بنقل عمليات التخصيب إلى الأراضي الروسية، ضماناً لعدم لجوء الإيرانيين لاستخدامه في أغراض تصنيع سلاح نووي، وقوبل الرفض الإيراني، باتفاق في وجهات النظر الأوروبية والأمريكية، ودعم روسيا والصين، على ضرورة أن توقف إيران برنامجها النووي بشكل كامل، ومن ثم توحدت المواقف الدولية وصدر قرار مجلس محافظي الوكالة في 4 فبراير 2006، ليقضي بإحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن من دون اتخاذ إجراءات عقابية في هذه المرحلة، حيث لا يزال الأمر متعلقًا بالشك في طبيعة هذا البرنامج، وبذلك أصبحت إيران في مرمى فرض عقوبات دولية عليها ما لم تمتثل لقائمة الطلبات التي احتواها قرار مجلس محافظي الوكالة. (Zanotti and others, 2012: p32

وبعد إعلان إيران تعليق العمل بالبرتوكول الإضافي، وشهد بعد ذلك درجة عالية من التشنج، حيث قررت الوكالة إحالة الملف الإيراني لمجلس الأمن في 2006/3/8، مع إعطاء إيران مهلة حتى 2006/4/28 لتعليق أنشطة التخصيب، وأعلن الرئيس الإيراني محمود نجاد في 2006/4/9 أن إيران نجحت في تخصيب اليورانيوم بنسبة 3.5%، وتبعه إعلان نجاد أن إيران انضمت إلى عضوية الدول التي تملك التكنولوجيا النووية (Zanotti and others, 2012: p22).

(1) http://www.armscontrolwonk.com/archive/600517/exiles-and-iran-intel/

موقع إسرائيل في السلوك الأمريكي تجاه الملف النووي الإيراني

لا يمكن للمتابع أن يغفل عن الدور الأمريكي والإسرائيلي في بناء القوة التسليحة والنووية الإيرانية في عهد الشاه، والذي أسهم كثيرًا في بناء العداوة ضد المشروع الإيراني.

ويرى الإسرائيليون في البرنامج النووي الإيراني كسرًا لاحتكارهم القوة النووية بالمنطقة في وقت السلم، وخطرًا وجوديًا عليهم في وقت الحرب؛ فهم يقرؤونه إذن قراءة عسكرية بالأساس، ويطالبون على الدوام بـ"تفكيك" هذا البرنامج بالكامل، كما حصل مع البرنامجين النوويين في العراق وليبيا (الجزيرة، 2015: نت)[1].

أما الأميركيون فيدركون أن البرنامج النووي الإيراني لا يشكل خطرًا عسكريًا على الولايات المتحدة، وإنما يقرؤونه برؤية إستراتيجية أوسع وأبعد مدى من المخاطر العسكرية المباشرة؛ فيرون أنه سيغير المعادلة الإستراتيجية السائدة في الخليج والشرق الأوسط تغييرًا عميقًا، يسحب البساط من تحت العملاق الأميركي المخيم بظلاله على المنطقة، وقد تعاملت الولايات المتحدة مع الملف النووي الإيراني ضمن مجموعة من الرؤى يمكن تفصيلها كما يأتي:

أولاً: الخيار الدبلوماسي والحل السلمي: تنامى دور الدبلوماسية في السياسة الأمريكية بصورة واضحة بعد تولي الرئيس الأمريكي باراك أوباما سدة الحكم في الولايات المتحدة، وإن إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما أعطت الأولوية للوسيلة الدبلوماسية بالنسبة إلى إيران، وتعمل الإدارة الأمريكية على إقناع إيران دبلوماسيًا بالتخلي عن سياستها المعادية للولايات المتحدة الأمريكية حسب ما يراه الأمريكان، والتي تعدها تهديدًا للمصالح الأمريكية، وقد تسعى الولايات المتحدة إلى تقديم عدة محفزات لإيران، ويستند هذا الاحتمال في بروز مؤشر الحل الدبلوماسي لحصول التقارب من أجل تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي (السعبري، 2012: 19).

والحوار بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران من خلال سلوكيات وقرارات الرئيس الأمريكي باراك أوباما في انتهاج سياسة مغايرة لأسلافه من الرؤساء، حيث تتناقض سياسته مع سياستهم؛ فهم انتهجوا سياسة المقاطعة الجدية مع إيران منذ انتصار الثورة الإسلامية في إيران عام1979، إذ أدركت الإدارة الأمريكية أن الإدارات السابقة لم تراع المخاوف الإيرانية

(1) http://www.aljazeera.net/encyclopedia/issues/2015/6/18 .....

من السياسة الأمريكية في المنطقة، ولهذا كانت القطيعة بين البلدين لمدة طويلة، وقد اتضحت معالم هذه السياسة الجديدة في يناير، حينما أعلن الرئيس الأمريكي باراك أوباما بأنه "سيعتمد نهجًا جديدًا في التعامل مع إيران وملفها النووي، كما إنه سيعتمد أسلوب الانخراط المباشر مع إيران، بدلًا من أسلوب المواجهة والاحتواء الذي كانت الإدارة الأمريكية السابقة تتبعه خلال السنوات الثماني الماضية.

ومن أهم مؤشرات التطور تغير الخطاب الرسمي الأمريكي، إذ وصف الرئيس الأمريكي باراك أوباما إيران بصفة الجمهورية الإسلامية، بدلًا من النظام الإيراني الذي اعتادت الإدارة الأمريكية على وصفه به، وقد قوبلت تصريحات إيران المتشددة على المبادرة الأمريكية بلهجة غير مألوفة في الخطاب الرسمي الأمريكي. (الجزيرة، 2015: نت)[1]

هناك جملة من المصالح الأمريكية دفعت الإدارة الأمريكية الجديدة لتغيير خطابها الرسمي تجاه الجمهورية الإسلامية، ويمكن تركيز هذه المصالح في عدة ملفات أهمها: (شعبان، مصدر سبق ذكره.).

الملف الأفغاني: أدركت الولايات المتحدة أن لإيران دورًا كبيرًا في أفغانستان، قد يشكل عاملًا مهمًا في تحجيم الدور المتنامي لحركة طالبان، وفي حال التوصل إلى حلول سياسية مع إيران، فإنها قد تكون إيران ممرًا مناسبًا للإمدادات الأمريكية إلى افغانستان، نظرًا لوجود موانئ كثيرة في بحر قزوين والخليج، فضلاً عن الخبرة السابقة لإيران في التعامل مع الملف الافغاني.

الملف العراقي: ترى الإدارة الأمريكية أن إيران تؤدي دورًا مهمًا في التأثير في الداخل العراقي، من خلال نفوذها على بعض الاحزاب والقوى السياسية العراقية (الشيعية).

ملف الشرق الأوسط: تعتقد الإدارة الأمريكية الحالية بأهمية الحوار والتقارب مع إيران من أجل عملية السلام في الشرق الأوسط؛ فالولايات المتحدة الأمريكية أصبحت على قناعة تامة، بأن الموقف الإيراني من عملية السلام، والدعم الذي تقدمه إيران لحزب الله في لبنان، ولحركات حماس الجهاد في فلسطين، كانا من الأسباب الرئيسة لتعثر عملية السلام طيلة السنوات الماضية؛ ولذا فإن الحوار والتعاون وفتح آفاق جديدة مع إيران من شأنه مساعدة

(1) http://www.aljazeera.net/encyclopedia/issues/2015/6/18 .....

الإدارة الأمريكية في جهودها لإحلال السلام، وقد وضعت الإدارة الأمريكية عدة حلول في السيناريو السلمي لدراستها والوصول الى نتائج تحقق المصلحة الأمريكية منها:

أسلوب الحوار الذي يعتمد الضغط على الدول والمنظمات الدولية ذات العلاقة بالبرنامج النووي الإيراني، نلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية منذ انتصار الثورة الإسلامية في إيران، تحاول الضغط على الدول التي تقدم والعمل بكل ما بوسعها للتأثير على البرنامج النووي الإيراني، وكذلك ممارسة الضغط على الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومجلس المحافظين في الوكالة من أجل إحالة الملف النووي الإيراني برمته إلى مجلس الأمن الدولي (حسين، (2006): 121)، وعلى الأخص روسيا الاتحادية، بوصفها الدولة الأكثر تعاونا مع إيران فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني؛ فمنذ الثمانينيات أصبحت إيران العميل الأول للسلاح الروسي في المنطقة، وفي التسعينيات عقدت روسيا مع إيران اتفاقًا لتنفيذ مشروع بناء مفاعل بوشهر، مع تأكيد روسي لأمريكا بأن المشروع لن يتيح لإيران إنتاج وتخصيب اليورانيوم؛ وبالتالي صنع القنبلة الذرية، كما وإن هذا التعاون لا يتعارض مع معاهدة نزع السلاح (الاصفهاني، (2001): 145).

بينما الولايات المتحدة لم توافق على هذا الاتفاق، وطالبت روسيا بوقف التعاون النووي غير العسكري، لكن روسيا لم توافق على طلب الولايات المتحدة الأمريكية، بل مضت في بناء مفاعلات أخرى في إيران، وأعلنت عدم توقفها عن تصدير الوقود النووي إلى محطة بوشهر الإيرانية، شريطة أن يعاد لاحقا إلى روسيا لمعالجته مجددًا (حسين، (2011): 122).

وفي إبريل 2010، قال الرئيس أوباما خلال التوقيع على معاهدة ستارت الجديدة بين أميركا وروسيا: إن الولايات المتحدة وروسيا ودول أخرى يطالبون بإنزال عقوبات في مواجهة إيران، لفشلها في الوفاء بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأنه "لن نتسامح مع الإجراءات التي تنتهك معاهدة حظر الانتشار النووي، ومن خطر حدوث سباق تسلح في منطقة حيوية، والتي تهدد مصداقية المجتمع الدولي والأمن الجماعي. (Zanotti and others, 2012: p37)

وقال وزير الخارجية الأمريكي جون كيري وكان لديه تحديا آخر: كيف يمكن الذهاب بعمق مباشرة إلى الدبلوماسية مع إيران، وقال أحد حلفائه في مجلس الشيوخ، في إشارة إلى احتمال نشوب نزاع عسكري: "تخميني هو أنك ذاهب لرؤية جون كيري يغوص بنفسه، لأنه يعلم ما البديل الذي سيكون، ويوجه السيد برينان تحديه الخاص لإيران: حيث إنه سيرث مشروع وكالة الاستخبارات المركزية، والذي أشرف عليه جزئيا في البيت الأبيض، لتخريب البرنامج النووي الإيراني، جوهر هذا الجهد كان مقدمة معقدة من سلاح الإنترنت في محطة لتخصيب اليورانيوم في ناتانز، حيث حققت إيران معظم حاجاتها من الوقود النووي، ولكن سيركز على المواقع العميقة تحت الأرض في مدينة (قمّ)، حيث إن (قمّ) الإيرانية المستخدمة في إنتاج الوقود والمستهدفة بالقصف في حالة أي هجوم على المواقع النووية الإيرانية (نيويورك تايمز، (2013): صحيفة الكترونية)[1].

ثانيا: العقوبات الاقتصادية

1. من خلال إصدار قرارات أمريكية أو من الأمم المتحدة: لقد نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في تكوين إجماع غربي ضد إيران حول برنامجها النووي، والسلوك المتشدد الذي تسلكه إيران من وجهة النظر الغربية، إذا عملت الولايات المتحدة على اقناع الدول الغربية واليابان بضرورة محاصرة إيران اقتصاديًا من خلال فرض عقوبات قاسية، ومن جهة أخرى ذكر تقرير أوروبي أن إيران سحبت أصولًا من بنوك أوروبية في محاولة للتصدي للعقوبات المالية الجديدة ضدها، مشيرًا إلى خطوة احترازية من قبل إيران، تحسبًا لقرار أوروبي بتجميد الأصول الإيرانية في البنوك الأوربية.

وتعد هذه العقوبات محاولة لعزل إيران عن العالم، وحث المنظومة الإقليمية والدولية التي تتعامل معها اقتصاديًا وتجاريًا على تقليص ذلك التعامل بقدر الامكان من جانب، ومن جانب آخر تشديد العقوبات الاقتصادية عبر القرارات الصادرة من مجلس الأمن الدولي ضد إيران، خاصة بعد صدور القرار (1737) في كانون الأول 2006، والذي تم بموجبه فرض عقوبات على إيران، لعدم امتثالها لقراراته السابقة المتعلقة بوقف أنشطة تخصيب اليورانيوم

(1) http://www.nytimes.com/2013/01/09/us/politics/obama-nominees .....

وتعليقها، وقد استهدفت العقوبات في المقام الأول نقل التكنولوجيا النووية والصاروخية (United Nations Security Council Resolution, (2006): net)[1].

كما وسعت العقوبات من قبل مجلس الأمن بعد رفض إيران الامتثال للقرارات السابقة ليشمل حظر سفر 13 مسؤول إيراني، وتجميد أرصدتهم المالية، وفرض المزيد من العقوبات على تصدير وتوريد السلع والتكنولوجيات ذات الصلة بالأنشطة النووية، وهدد باتخاذ مزيد من التدابير بناء على البند 41 من مجلس الأمن (حسين، (2009): نت)[2].

وكذلك فان الوفود الأمريكية تجوب العالم لحث الدول على تقليص استثماراتها في إيران، ومنع أية استثمارات إيرانية جديدة، وكذلك فرض عقوبات وضغوط على البنوك التي تتعامل مع البنوك الإيرانية، علمًا أن الولايات المتحدة تفرض على إيران عقوبات اقتصادية من خلال منع الشركات الأمريكية التعامل مع إيران وفق قانون (داماتو)، الذي وقعه الرئيس الأسبق كلينتون، في آذار عام 1995، والذي أكد فيه أهمية فرض حظر تجاري شامل على إيران، في الخطاب الذي ألقاه أمام المؤتمر اليهودي العالمي في نيويورك في نيسان حيث قال: "أنا مقتنع بأن فرض حظر تجاري ضد إيران، أفضل وسيلة تنتهجها بلدنا، لتساعدنا على كبت ميول إيران للحصول على الأسلحة المدمرة، وقيامها بدعم الفعاليات الإرهابية.

وقد نجحت الولايات المتحدة في فرض عقوبات على إيران، وعلى الدول التي تساعد إيران، وكذلك تسعى لتقديم مشروع قانون من شأنه أن يوسع العقوبات الاقتصادية، لإرغام الدول المستوردة للنفط الإيراني، لكي تقلل وارداتها من إيران، ويعد هذا المشروع الأمريكي أحدث ما تسعى إليه الولايات المتحدة لمنع الحكومة الإيرانية من تخصيب اليورانيوم الى المستوى الذي يمكنها من صنع أسلحة دمار شامل، بينما كانت إيران تجري محادثات مع القوى الكبرى في كازاخستان لمناقشة البرنامج النووي الإيراني، ومن المفروض أن يعطي هذا المشروع الجديد الرئيس الأمريكي باراك أوباما سلطات إضافية، لفرض عقوبات مالية على الشركات الاجنبية، التي تمد إيران بالقدرة الحيوية لاقتصادها، وتحاول الولايات المتحدة تقليل صادرات النفط

(1) http://www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=S/RES/1737 (2006)
(2) http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=10993&article ….

الإيراني إلى الصين والهند واليابان من خلال الضغط على هذه الدول (تورس، 2007: صحيفة)[1].

كذلك سعت الولايات المتحدة الى إعداد قانون خاص بالعقوبات المفروضة على إيران، يستهدف نظام البنك المركزي الأوروبي لتسوية المدفوعات المصرفية بين الدول، للضغط على هذا البنك لمنع الشركات والبنوك الإيرانية من استخدام نظام التسوية الآلية للتحويل السريع عبر أو روبا، ويعني أن هذا القانون سوف يصدر عقوبات ضد المؤسسات المالية التي تنجز معاملاتها المالية مستخدمة (نظام تارغيت) بما يخدم المصالح الإيرانية.

2. العقوبات التجارية والاستثمارية: وتعني تقليص التبادلات الاقتصادية؛ فالعقوبات الاقتصادية التي فرضت من قبل الولايات المتحدة والأمم المتحدة على إيران، يراد منها استسلام الحكومة للضغوط الغربية، ولا يمكن ذلك إلا من خلال فرض حصار بحري على النفط الإيراني، وايقاف الاستثمارات الخارجية في قطاعي النفط والغاز، واغلاق التجارة الإيرانية الخارجية، مما يؤدي إلى ضرر كبير في الاقتصاد الإيراني. ولكن هذه العقوبات لا تتناسب منطقيا مع شدة الضرر من البرنامج النووي الإيراني والتهديدات المفترضة(Zanotti and others, 2012: p40).

ويشمل ذلك حظر الطيران المدني، وهبوط الطائرات الإيرانية في المطارات الدولية، ومنع مشاركة الفرق الإيرانية في الألعاب الرياضية، وكذلك وضع أفراد من النخبة الإيرانية على القائمة السوداء للدخول إلى دول العالم.

3. العقوبات المالية: تستهدف مصالح الشرائح الصناعية العليا والتجارية، وتجميد الودائع الحكومية وودائع الشركات والافراد الذين يحملون الجنسية الإيرانية، وتعد عملية عرقلة نفاذ الاستثمارات إلى دولة إيران ركنًا هامًا من أركان العقوبات المالية، كما يتضمن هذا النوع من العقوبات تصعيب الشروط الخاصة بإعادة الجدولة للديون المستحقة على إيران، وهوما يزيد من أزمة الديون الخارجية، ويضغط بشدة على صناعة القرار الاقتصادي فيها، وكذلك على احتياطي العملة الصعبة التي سوف تستهلك في دفع الفوائد والأقساط لسداد ديونها الخارجية،

(1) http://www.turess.com/alwasat/6203

وتستهدف العقوبات المالية رفع العملة الوطنية الإيرانية من قائمة التبادلات النقدية الدولية، وهذه تعتبر من الإجراءات التي لا تحتاج إلى غطاء من مجلس الأمن، وهو يؤثر على سمعة إيران اقتصاديًا ودوليًا، إنما هي اجراءات عدائية غربية لإيران، وعمومًا فإن هذه الاجراءات لا تؤثر عليها، لأن سعر النفط المرتفع من عام 2001 جعل طهران تبني احتياطات نقدية كبيرة في مواجهتها النووية، كما أن إيران لا تحتاج كثيرًا إلى صندوق النقد الدولي، لأن اقتصادها يعتبر شبه مكتفي، وأن العملة الإيرانية سوف تتأثر، ولكن لن تصل إلى الحد الذي تؤثر على الاقتصاد الإيراني، والعقوبات المالية المفروضة على الشركات الأوربية التي تتعامل مع إيران، وسوف تتضرر هذه الشركات قبل إيران، وتحتاج العقوبات إلى مدة زمنية كبيرة (هارتس، (2011): صحيفة الكترونية)[1].

ويرى (هاس) الباحث والمفكر الأمريكي: أن ذلك التأييد الدولي للعقوبات الاقتصادية على إيران، يعطي انطباعًا عن الرؤية المشتركة والمتطابقة لاستخدام هذه الوسيلة، لإحداث تغيرات مهمة تحقق الأهداف التي وضعت من أجلها العقوبات الاقتصادية، وهوما يمكن ان نحصل عليه من تطبيق القوة العسكرية في مكان ما، فضلًا عن أن العقوبات الاقتصادية قد تؤدي غالبًا إلى خطوة لاحقه، وهي استخدام القوة العسكرية بسبب عدم الحصول على الأهداف من العقوبات الاقتصادية، وأن هذه العقوبات لم تستطع إحداث التغيير الكامل في الأزمة، وبالتالي منع إيران من الحصول على السلاح النووي وهو مسوغ للضربة العسكرية المحتملة (هاس، (2009): 27).

4. المفاوضات المباشرة: يعد هذا الأسلوب من أفضل الأساليب التي قد تؤدي إلى نتائج ترضي جميع الأطراف المتناحرة، خصوصًا إذا عرفنا أن نتائج الضغوط الدولية والعقوبات الاقتصادية لم تعطي ثمارها في إيقاف إيران عن حقها في التقنية النووية، لذا؛ على الولايات المتحدة والغرب السعي في طريق آخر للوصول إلى النتائج التي تطمئن إيران في حقها من التقنية النووية، وعلى إيران أن تطمئن العالم بأنها لن تستخدم تلك التقانة في صنع القنبلة الذرية، وذلك يأتي من خلال الحوار والمفاوضات بين الطرفين إيران والولايات المتحدة

(1) http://www.haaretz.co.il/1.1605664

الأمريكية، علمًا أن العقوبات الاقتصادية جعلت إيران تسرع في برنامجها النووي، من أجل الوصول للتقنية النووية، التي تمكنها من التطور في الصناعة والطب وانتاج الطاقة الكهربائية السلمية من دون الاستعانة بالدول الأخرى؛ لذا كان على الغرب جلب إيران للمفاوضات لأنها الوسيلة الناجحة (السعبري، 2012: 29)، هذه الخطوة من المفروض أن تبدأ من الجانب الأمريكي؛ فعلى الولايات المتحدة أن تبادر وتعطي الأدلة الناجحة التي تجعل تستجلب ثقة إيران؛ فهي لديها نظرة تشاؤمية من الولايات المتحدة، وغير واثقة من أي تصرف تقوم به.

ثانياً: الخيار العسكري: يندرج هذا الخيار ضمن مجموعة من البدائل المطروحة في المفاوضات الجارية مع إيران فيما اذا وصلت الى طريق مسدود، والذي قد يحدث نتيجة الاختلاف والتصادم بين رؤية إيران الداعية إلى برنامج نووي سلمي متاح ضمن إطار معاهدة الحد من الانتشار النووي، ومسموح به ضمن قوانين وكالة الطاقة الذرية الدولية، وكما هو متاح لكثير من دول العالم: كألمانيا واليابان والارجنتين والبرازيل، وبين رؤية الولايات المتحدة الأمريكية المبنية على الاختلاف الأيديولوجي مع إيران والموقف الإيراني من إسرائيل، وكذلك الخوف على المصالح الأمريكية والغربية في المنطقة، وهنا تباين كبير بين الرؤيتين بالشكل الذي يجعل احتمالية التصادم قائمة إلى حد كبير؛ فالولايات المتحدة والغربيون يسعون إلى منع إيران من الوصول إلى بناء قدرة نووية، لأنها سوف تشكل خطرًا على هيمنة الدول الغربية في المنطقة. ورفض التعايش السلمي مع إيران النووية، مما يستدعي شن حرب موسعة ضد إيران (Nadim, 2014: net) [1]، ويمكن أن يكون بدافع الاستعجال والسرعة قبل وصول إيران إلى مرتبة الدول القادرة على إنتاج السلاح النووي.

وتطالب إسرائيل تحقيق هذا السيناريو من قبل الولايات المتحدة، أو هي من تقوم بنفسها في توجيه ضربة استباقية ضد البرنامج النووي الإيراني، وذلك من خلال شهادة مدير الاستخبارات القومية الأمريكية (دينيس بلير) أمام الكونجرس، وتقييم الوكالة الدولية يخلص إلى أن إيران أصبحت تمتلك القدرة التقنية والصناعية التي تخولها إنتاج السلاح النووي، وإنها سوف تكون قادرة على إنتاج كمية من اليورانيوم اللازم لصنع السلاح النووي في فترة

(1) http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/irans-missile-arsenal .....

قريبة، وهناك أكثر من سيناريو عسكري محتمل لاستخدام القوة ضد المنشآت النووية الإيرانية، يتضمن إحداها خطط الساسة من العمليات السرية التي تهدف إلى تدمير المواقع النووية الإيرانية، وتعطيل أجهزة الكومبيوتر التي لابد منها لمواصلة البرنامج النووي، وذلك عن طريق استخدام فرق محدودة العدد من القوات الخاصة ومن معارضين إيرانيين (سيناريو بوش يقضي بضربات قاصمة للمواقع الاستراتيجية الإيرانية، صحيفة الوطن، العدد 1236).

يتلخص الموقف الإسرائيلي إزاء البرنامج النووي الإيراني في أن إيران تشكل أكبر خطر على وجود إسرائيل، وأن برنامجها النووي سيصل إلى نقطة اللا عودة في أو اخر عام 2005، وأنه سيكون في مقدور الصاروخ الإيراني البالستي (شهاب بتطوره الجاري، القدرة على حمل رأس نووي يصيب وسط إسرائيل خلال عامين، أي عام 2007، ولم يخف كل من الرئيس الإسرائيلي (موشي كتساف)، ووزير الدفاع (شاؤول موفاز) رغبتهما في إسقاط النظام القائم في طهران، حيث ذكرت صحيفة (هآرتس): إن إسرائيل بدأت حملة دبلوماسية من أجل كسب تأييد الرأي العام العالمي لموقفها من إيران، وأنها قد تتخذ إجراء من جانب واحد مثلما فعلت عندها قصفت المفاعل النووي العراقي (أوزيراك) عام 1981 (سويلم، (2004): 8).

وتعتمد إسرائيل على عدة ركائز أساسية في مواجهة إيران وبرنامجها النووي ،منها: (عدوان، (2005): 29).

1. الجمع بين نظرية (بيغن)، التي تؤكد بقاء إسرائيل القوة النووية الوحيدة بالمنطقة، وبين نظرية بين غريون الداعية لاحتواء إطراف الصراع، ومن ثم أقامت إسرائيل قواعد لها في وسط آسيا، خاصة أذربيجان، بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، ووثقت علاقاتها الاستراتيجية مع الهند، خاصة بعد زيارة شارون في سبتمبر 2004، وأكث في تطويق إيران من الجنوب الشرقي، فضلًا عن اتفاق عسكري سابق مع تركيا، قد تستخدمه إسرائيل للسعي لدى تركيا لاستخدام مطاراتها القريبة من الحدود الإيرانية عند الضرورة، ولا ننسى الوجود العسكري الأمريكي المباشر في كل من افغانستان والعراق والخليج العربي، وعليه تكون إيران رغم اتساع مساحتها وتشعب حدودها مطوقة بوجود إسرائيلي أمريكي في كل مكان يحيط بها تقريبا.

2. الضغط المستمر خاصة على الولايات المتحدة الأمريكية لاتخاذ إجراءات أكثر حزمًا إزاء إيران، ومن ثم توارت كل التحركات الإسرائيلية خلف الولايات المتحدة، التي قد تكون هي من يطبق نظرية بيغن بالنيابة عن إسرائيل باي وسيلة ممكنة سواء كانت دبلوماسية مانعة أو عسكرية وقائية.
3. ولأن إسرائيل لا تعول كثيرًا في الاعتماد على غيرها، في الأمور التي تعتقد إنها ربما قد تمس وجودها وخططها المستقبلية لتوجيه ضربات استباقية وقائية لضرب المنشآت النووية الإيرانية إذا دعت الحاجة لذلك.
4. لا تتوقف إسرائيل عند الملف النووي فقط، لكنها تسعى لاستغلال ملف الإرهاب لفتح الباب على مصراعيه لاتهام إيران بإيواء الجماعات الإرهابية والاستمرار في دعم الإرهاب، الدول المجاورة لإسرائيل، وذلك لأن فتح العديد من الملفات على الجبهة الإيرانية يفيد إسرائيل في تحقيق هدفها الأساس في تكثيف الضغوط على إيران، تمهيدًا لإسقاط النظام السياسي فيها على غرار التجربة العراقية.

واعتبرت الحكومة الإسرائيلية تشغيل محطة بوشهر غير مقبول، ودعت إلى مزيد من الضغط الدولي على إيران، مبقية الباب مفتوحًا لاحتمال الخيار العسكري، وقالت وزارة الخارجية الإسرائيلية في بيان لها: إن تزويد أو ل مفاعل نووي إيراني بالوقود أمر غير مقبول على الاطلاق، وعلى القوى الكبرى زيادة الضغط على إيران لحملها للانصياع للقرارات الدولية، ووقف نشاطاتها في تخصيب اليورانيوم، وانتاج الماء الثقيل، وأضاف البيان أنه لا يمكن تصور أن يتمكن بلد ينتهك بشكل فاضح قرارات مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية من الاستفادة من فوائد الطاقة الذرية (العكّلة، 2013: 89).

وهذا التصعيد من قبل الولايات المتحدة في سياستها ضد إيران، دليل على أن سياسة الولايات المتحدة تتخذ منحى السيطرة والهيمنة على العالم، وتأمين مصادر الطاقة وحماية المصالح الأمريكية في المنطقة، والدفاع عن أمن إسرائيل، حيث نفذ الجيش الأمريكي والإسرائيلي في 12 نوفمبر 2012م عملية اطلاق صواريخ باتريوت من بطاريات أمريكية وإسرائيلية نصبت في قاعدة بلماخيم الجوية الإسرائيلية، بالتزامن مع عمليات اعتراض صواريخ

سورية وإيرانية أطلقت باتجاه الاراضي الإسرائيلية، وقد قامت إسرائيل بإعادة تجهيز قواتها العسكرية وتدريبها مع القيام بمناورات عسكرية مكثفة بالذخيرة الحية لمحاكاة المعارك البرية، واجراء تدريب لسلاح الجو الإسرائيلي على غارات ضد أهداف بعيدة المدى، قد تكون على الأرجح إيران، وأصبحت أولويات الولايات المتحدة وإسرائيل هي تعزيز القدرات الاستخبارية داخل إيران، من أجل تحديد أهداف الغارات الجوية وشن عمليات داخلية لزعزعة الأمن، ولتسهيل إثارة الخلافات الإثنية والطائفية داخل إيران، تحسبًا لحرب مقبلة (قهوجي، (2007): 120-123).

وعلى الرغم من التفاؤل الحذر الذي طرأ على العلاقات الأمريكية الإيرانية في عهد الرئيس باراك أوباما، الذي أرسل إشارة إلى إيران تتضمن إمكانية الحوار والمفاوضات بين البلدين، إلا أن إدارة أوباما تضع جميع الاحتمالات والخيارات الممكنة للتعامل مع إيران؛ ففي مؤتمر صحفي خاطب الرئيس الأمريكي باراك أوباما إيران بانها سوف ترى رئيس يقول ويفعل بإشارة منه الى أن ينفذ صبره تجاه البرنامج النووي الإيراني (التنير، (2011): 6).

ولاسيما أن الإعلام الأمريكي والإسرائيلي يطرح بين الحين والآخر عدة سيناريوهات للخيار العسكري المحتمل ضد المواقع النووية الإيرانية، على نحو الاشتراك أو على نحو تفرد إسرائيل بضربة عسكرية للمواقع النووية الإيرانية، كما فعلت في ضرب البرنامج النووي العراقي عام 1981، وعلى الرغم من صعوبة الجزم بإمكان حدوث هذا الاحتمال، سواء من قبل إسرائيل أو من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين، على الرغم من التصميم الأمريكي على منعها من امتلاك وتحقيق تقدم في برنامجها، وهناك عدة رؤى لحل الأزمة النووية الإيرانية نوضحها كالتالي (التنير، (2011): 6).

الرؤية الأولى: تغيير النظام في إيران: هناك جدل داخل الإدارة الأمريكية حول ماهية الأسلوب الذي يجب اتخاذه لحل الأزمة النووية مع إيران، وايجاد السبيل لإيقاف البرنامج النووي الإيراني مع وجود التأييد الإسرائيلي المستمر حول ضرورة ايقاف ومنع إيران من الوصول إلى إمكانية تصنيع السلاح النووي، وبالتالي لن تكون إسرائيل القوة الكبرى في منطقة الشرق الأوسط، وهذا يعني تهديدًا للأمن الإسرائيلي حيث يرى فريق من داخل إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما:

بأن سياسة العقوبات الاقتصادية ضد إيران لا يمكن أن تحقق أهدافها المطلوبة حتى مع تأكيد الرئيس الأمريكي بإمكانية فرض جولات جديدة من العقوبات الاقتصادية المهمة والمؤثرة، إلا أن هناك رؤى تؤكد أن سياسة الرئيس الأمريكي باراك أوباما باستخدام العقوبات الاقتصادية من أجل جلب إيران إلى طاولة المفاوضات، من خلال الضغط عليها للحصول على تنازلات إيرانية، إلا أن هذه الفكرة لا يمكن أن توقف إيران عن مواصلة برنامجها النووي للحصول على السلاح النووي، وأن الحل الوحيد لإيقاف هذا البرنامج هو تغيير النظام في إيران من خلال التدخل العسكري. (العكّلة، 2013: 62).

ولكن من المحتمل أن البرنامج النووي الإيراني هو قضية وطنية إيرانية غير مرتبطة بالنظام الإيراني؛ فالولايات المتحدة الأمريكية إذا سعت إلى تغيير النظام وجلب نظام موالي لها، هل سيتوقف البرنامج النووي الإيراني أم إنه لن يشكل تهديدًا مستقبلًا، ولذا ترى أن التغيير لابد أن يكون أمريكيًا، وفي الوقت نفسه تحاول الولايات المتحدة الأمريكية قبل الشروع باختيار الضربة العسكرية ضد إيران أن تقوم بتحريك الداخل الإيراني من المعارضة، والتركيز على إيجاد حالة امتعاض لدى الشارع الإيراني من طبيعة النظام الحاكم، من خلال إثارة نعرات شعبية حول أسلوب النظام في استخدام النظام القضبة الحديدية للإمساك بزمام الأمور في البلاد، ومحاولته تحجيم عمل التيار الإصلاحي، الذي يسعى إلى تغير النظام السياسي برمته، وتحويله إلى دولة علمانية، وبالتالي تستفيد الولايات المتحدة من وجود نظام علماني موالي لها في إيران يحافظ على مصالحها في الشرق الأوسط، ولا يكون خطرًا على الوجود الأمريكي في الخليج، ولا على مصادر النفط وتدفقه، ولا يكون خطرًا على أمن إسرائيل ومسيرة السلام في المنطقة (Carothers, (2003): net)[1].

إن الولايات المتحدة الأمريكية لا ترى امتعاض الشارع الإيراني المعارض للنظام السياسي الحاكم في إيران سببًا كافيًا لتغيير النظام السياسي الحالي، وإنما السبب الرئيس من وجهة النظر الأمريكية هو محاولة هذا النظام زعزعة استقرار المنطقة، من خلال امتلاكه السلاح النووي، وهذا يؤرق الولايات المتحدة الأمريكية وتعده التحدي الأكبر للأمن الإقليمي

(1) https://www.foreignaffairs.com/articles/2003-01-01/promoting-democracy-and-fighting-terror

والدولي، فلماذا لا يتم التغير وإنهاء هذا التحدي ومنع النظام من تحقيق أهدافه في الوصول إلى التقنية النووية التي تمكن من صنع السلاح النووي (Lemann, (2002): net)[1].

وهناك مجموعة من أعضاء الكونجرس الأمريكي توافقت حول هذا الرأي، يقودهم السيناتور براون باك، واقترحوا تقديم دعم للمعارضة الإيرانية مقداره (50) مليون دولار، وفق الشروط التي وضعها الكونجرس الأمريكي، منها أن تخصص هذه الأموال للمعارضة الإيرانية الموجودة في داخل إيران حصرًا، كما يخصص هذا المبلغ للمعارضة التي تحظى بشعبية كبيرة في الداخل الإيراني (العكّلة، 2013: 63).

فاذا تم تغيير النظام السياسي في إيران، فإن الحكومة اللاحقة مهما أظهرت من تبعية وصداقة تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن الحاجة والواقع الاقتصادي والضرورة العلمية والصناعية والزراعية وغيرها سوف ترغم الحكومة الجديدة على الاستمرار في البرنامج النووي الإيراني الذي بناه الشاه وطوره النظام السياسي الحاكم الآن.

الرؤية الثانية: تدمير البرنامج النووي الإيراني فقط أو لا: من خلال الاستراتيجية العسكرية الأمريكية، حيث يعد البرنامج النووي الإيراني من أهم مقومات القوة العسكرية الإيرانية، لأنه يرتبط بإمكانية الحصول على التقنية النووية التي تؤهله الى امتلاك السلاح النووي، فضلًا عن أهميته معنويًا وسياسيًا؛ فهو يعد سلاح ردع إذا ما اقتضت الضرورة لذلك، وأن أهمية امتلاك السلاح النووي للحكومة الإيرانية تتركز على عدة أسباب تتراوح بين الرغبة بالهيمنة والقيادة، سواء الإقليمية أو الإسلامية، إذا امتلكت هذا السلاح النووي، وبين أهداف تمتد إلى الشعور بامتلاك وسيلة تؤمن لإيران الدفاع في ظل التهديدات التي تواجهها؛ فالسلاح النووي الإيراني غاية قومية في الاستراتيجية الإيرانية (روجرز، 2010: 7-8).

هذا البرنامج بالنسبة لإيران حيث وزعت مواقعها النووية في عدة مناطق متباعدة، يصعب الوصول اليها مع الوجود العسكري القوي والصاروخي للقوات الإيرانية، فهناك مواقع في أصفهان وأراك وناتانز وقم وخرج ويزد والأهواز وساجهاند، وقامت إيران بإعداد مواقع تحت الأرض، وقامت بشق نفق عميق يتم التحكم بدرجة حرارته والضغط عن بعد، وهذا الأمر

(1) http://www.newyorker.com/magazine/2002/04/01/the-next-world-order

تدركه الولايات المتحدة الأمريكية جيدًا، وان السلاح النووي الإيراني يمثل نقطة ارتكاز تستند عليها إيران، ولذا تسعى الولايات المتحدة لتوجيه ضربة عسكرية لأهم مقوم من مقومات القوة الإيرانية، فهي تدرك أن إيقاف هذا البرنامج أو تدميره سوف يساهم بإضعاف قدرة إيران، ويركز أي عمل عسكري أمريكي بالدرجة الأولى على القضاء على المنشآت النووية الإيرانية، ويذكر التقرير الذي نشرته مجموعة أكسفورد البحثية عن احتمالية العمل العسكري، بأن الأهداف الرئيسية العسكرية التي يجب تدميرها، والتي تشكل الغاية الأساسية من الضربة العسكرية تكمن في المنشآت النووية، وهذه المنشآت هي الأهم للبرنامج النووي الإيراني، ويحددها التقرير كالاتي: محطات تخصيب اليورانيوم الواقعة في منشأة ناتانز، حيث سيكون التركيز على تدمير أجهزة الطرد المركزي والعمل في الوقت نفسه على القضاء على أكبر عدد ممكن من العلماء والفنيين العاملين.

هذا التركيز الواسع على المنشآت النووية الإيرانية هدفه الأساسي هو إيقاف هذا البرنامج أو القضاء عليه، وهذا بحسب المدرك الاستراتيجي الأمريكي عمل رادع ليس فقط ضد إيران، بل ضد أية دولة قد تسعى مستقبلًا لاستحداث أو تطوير برنامجها النووي خارج المظلة الأمريكية، وبالتالي سوف يساهم تدمير البرنامج النووي الإيراني في التريث لأي دولة تحاول السعي لتطوير برنامجها النووي، ولذلك سوف تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية قوتها العسكرية لرفع مصداقيتها في سياستها الرامية لمكافحة الانتشار النووي في العالم (روجرز، 2010: 9).

وهذا يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية إذا ما اختارت الضربة العسكرية المحدودة لتدمير المواقع النووية الإيرانية، سوف تستخدم النظام الصاروخي والهجوم الجوي، وسوف تستهدف معظم هذه الضربات المنشآت النووية الإيرانية، حيث عملت الاستخبارات المركزية الأمريكية ومراكز المعلومات على إحصاء وتحديد المفاعلات النووية الإيرانية التي يراد تدميرها.

وكذلك تعيين المنشآت التي تقدم الدعم للبرنامج النووي الإيراني بصورة غير مباشرة، وتسعى الولايات المتحدة لتحديد المواقع العسكرية الإيرانية التي يمكن أن تستخدمها إيران للرد في حال تعرضها للهجوم من أجل القضاء عليها قبل استخدامها للرد، وممكن أن تكون

الضربة تستهدف قدرات الرد قبل ضربة المنشآت، لأن مثل هذا الأمر سيحقق مفاجأة للإيرانيين، حيث وسائل الاعلام والتقارير السرية تؤكد على أن هدف الضربة ستكون للمنشآت، وحددت الاستراتيجية طبيعة الأسلحة التي يجب استخدامها بسبب طبيعة انتشار المنشآت النووية الإيرانية المتباعدة، فضلًا عن بناء جزء منها تحت أعماق الأرض، مما يتطلب إصابتها بأنواع محددة من القنابل قادرة على اختراق الأرض (السعبري، 2012: 37)،

لذا؛ فإن أهم نقاط الخلاف بين الدولتين هو السعي الإيراني لامتلاك التقانة النووية، وهي نقطة الخلاف الأساسي في الصراع الأمريكي الإيراني، لذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول اللجوء إلى استعمال القوة، لأن أهم أهدافها تدمير البرنامج النووي الإيراني، حيث الرؤية الأمريكية من امتلاك إيران للسلاح النووي الذي جعلها اكثر عدوانية على المستوى الإقليمي والدولي، وهذا الامتلاك للسلاح النووي لا يؤدي إلى توازون القوى، سيناريوهات العمل العسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية، والردع بقدر ما يؤدي إلى زيادة في المخاطر الإيرانية والتشدد في سلوكها العدواني، هذا السلوك الإيراني المحتمل هو الذي يدفع بالولايات المتحدة الأمريكية لتدمير هذا البرنامج النووي باستخدام القوة العسكرية، وتشترك مع الولايات المتحدة في الأهداف إسرائيل، بل هي المحرض الرئيسي لضرب المنشآت النووية الإيرانية، ولا يمكن اغفال الدور الإسرائيلي الذي تحاول القيام به، إما بمفردها أو بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية لضرب المنشآت الإيرانية النووية، لما تراه إسرائيل من أن امتلاك إيران للسلاح النووي سيجعل وجود إسرائيل وكيانها في خطر، في ظل السلاح النووي الإيراني فضلا عنه سيكون هناك تسابق نووي في المنطقة. (العكّلة، 2013: 72 – 75)

في أعقاب شن هجوم إسرائيلي مستقبلي –على منشآت إيران النووية–، قد تجد طهران نفسها مضطرة إلى استخدام وكلائها للقيام بعمليات تخريب صغيرة ضد البنية التحتية للصناعات البتروكيماوية في منطقة الخليج، فضلاً عن شن هجمات – يمكن انكارها – ضد سفن تجارية أو عناصر من الأسطول الأمريكي الخامس في المنطقة. وستهدف هذه الأعمال إلى إظهار قدرة إيران على إلحاق ضرر خطير بمصالح الولايات المتحدة إذا تدخلت واشنطن

في صراع بين الجمهورية الإسلامية وإسرائيل. ورغم ذلك، فإنه حتى الهجمات المحدودة ضد عناصر من الأسطول الخامس قد يكون لها تأثير معاكس لما تريده طهران، مما يؤدي إلى رد قاس من قبل الولايات المتحدة. (السعبري، 2012: 31).

ويمكن القول أن هناك مجالات أخرى قد تعمل بها إسرائيل، غير الضربة العسكرية وربما ستستخدم وسائل أخرى لضرب البرنامج النووي الإيراني، نذكر منها حسب ما أعلنته صحيفة يديعوت أحرنوت: (العكّلة، 2013: 87 – 90)

أولًا: تصفية الخبراء الإيرانيين.

تم اغتيال اربعة من العلماء الإيرانيين في طهران خلال العامين الماضيين: وهم الدكتور مسعود على محمدي، والدكتور مجيد شهرياري، والاستاذ داريوش رضائي نجاد، والاستاذ مصطفى أحمدي روشن، وقد اتهم المسؤولون الإيرانيون الولايات المتحدة وإسرائيل باغتيال هؤلاء العلماء النوويين، وأعلنت إيران في يونيو– حزيران الماضي عن إلقاء القبض على عشرين من العناصر المتورطة في اغتيال العلماء النوويين، وآخرهم الأمريكي والوك.

في أكتوبر 2010، وقع انفجار في موقع الإمام علي، وهي قاعدة صاروخية تخزن بها صواريخ شهاب 3 وتبعد نحو 500 كم من طهران، حيث قتل 18شخص في الانفجار، وفي نوفمبر 2010 ذكرت تقارير صحفية بأنه قتل اثنين من العلماء الإيرانين، وهم مجيد شهرياري، وفريدون عباس ديواني، وقتل أيضًا في مايو 2011 شخص واحد على الأقل، نتيجة انفجار في مصفاة نفط في مدينة عبيدان، ذكرت صحيفة هآرتس الإسرائيلية يونيو 2011، أن على متن الطائرة الروسية التي تحطمت في مدينة فتروزودتك في شمال روسيا حيث قتل غيها 44 شخص من بينهم 5 من الخبراء النوويين الروس، شاركوا في بناء المفاعل النووي الإيراني في بوشهر.

وقتل في يوليو 2011 درويش رئاي عالم فيزياء إيراني في بيته، ذكرت الأنباء بأنه مرتبط بالبرنامج النووي الإيراني (מלמן (ملمان)، (2011))[1].

(1) http://www.haaretz.co.il/1.1181389

واقر وزير الدفاع الإسرائيلي ايهود براك ومسئول وحدة البحث أمان (الاستخبارات العسكرية) ايتان برون بأنهم من نفذوا عملية تفجير في قاعدة تابعة للحرس الثوري الإيراني في 12 نوفمبر 2011 في بلدة ميدج، حوالي 45 كم "من طهران، حيث استخدمت كأساس لإطلاق صواريخ شهاب 3 وشهاب 4، حيث قتل في الانفجار 14 شخص من بينهم ضابط برتبة مقدم يقود المشروع الصاروخي الإيراني، وهذا سيسبب في تأخير المشروع الإيراني (אזולאי (ازولاي)، (2011))[1].

وفي 28 نوفمبر 2011 حدث انفجار قوي في مدينة أصفهان، حيث يوجد بالقرب من منطقة محطة نووية لتحويل اليورانيوم، وبعد أيام قليلة ذكرت صحيفة تايمز – صور الأقمار الصناعية ومقرها لندن– أن المنشآت النووية تضررت في الانفجار، ولكن في وقت لاحق نشرت وفقًا لصور الأقمار الصناعية أن المنشأة النووية نفسها لم يتضرر، ولكن المرفق المجاورة الذي كان بمثابة مخازن ربما تدمرت (שרף (شرف)، (2011))[2].

وفي 11 ديسمبر حدث 2011 انفجار في مصنع للفولاذ في محافظة يزد في وسط إيران، وهو مصنع فرضت عليه عقوبات كجزء من عمليات الولايات المتحدة ضد البرنامج النووي الإيراني حيث قتل سبعة أشخاص في انفجار (איל (ايال) בן דוד (بن ديفد)، 2011)[3].

وفي 11 يناير 2012، قتل مصطفى أحمدي روشان، البالغ من العمر 32 عامًا، شغل أيضًا منصب نائب مدير خبير الكيمياء للمنشأة نطنز لتخصيب اليورانيوم في سيارة محملة بالمتفجرات قرب جامعة في شمال طهران، وذكرت صحيفة صنداي تايمز واصفة بالتفصيل عملية الاغتيال، حيث أكدت أنهم عملاء إسرائيليين، –كما نقلت عن مصدر إسرائيلي– بأن الهدف من الاغتيالات هو وقف إيران، وأنه من الصعب عليها إعادة بناء برنامجها النووي بعد الاغتيالات. (العكّلة، 2013: 71)

(1) http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4154194,00.html
(2) http://www.haaretz.co.il/1.1587660
(3) http://news.nana10.co.il/Article/?ArticleID=852946

في 15 آب 2012، قالت إيران: إن مسلحين مجهولين قاموا بإتلاف كوابل لتوصيل الكهرباء لمنشآت تخصيب اليورانيوم في نطنز وبوردو، من خلال تفجير عبوات ناسفة في سبتمبر 2012، وقد اتهمت إيران شركة سيمنس الألمانية.

ونشرت قناة الجزيرة تقريرا في يوم 2014/3/2 عن شبكة سي بي أس نيوز الأميركية، إن مصادر مقرّبة من وكالات الاستخبارات الإسرائيلية كشفت لها أنها شعرت بالضغط من إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما لوقف تنفيذ الاغتيالات داخل إيران، وأضافت الشبكة أنه رغم عدم اعتراف إسرائيل من قبل بذلك؛ فإن الموساد الإسرائيلي أدار حملة اغتيالات لسبع سنوات ضد علماء إيرانيين كبار، بهدف إبطاء التقدّم الذي أحرزته طهران، والذي تشعر إسرائيل بأنه يهدف إلى تطوير سلاح نووي، وردع العلماء الإيرانيين من المشاركة في برنامج البلاد النووي. وقد قتل خمسة علماء إيرانيين على الأقل، أغلبهم بقنابل زرعت في سياراتهم، ونقلت عن مصادر أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أمر الموساد بالتركيز على التفتيش داخل إيران، وأماكن أخرى، على دليل أن الإيرانيين يخرقون التزاماتهم التي قدّموها في اتفاقيتهم النووية الأخيرة مع مجموعة "5+1" في فبراير 2013.

وفي ليلة 5 أكتوبر 2014، وقع انفجار في قاعدة فارتشين التابعة مباشرة لوزارة الدفاع الإيرانية، وقتل اثنان على الأقل، وأكدت شركة ISIS الأمريكية بأن تحليل صور الأقمار الصناعية: أن منزلين مجاورين دمرا تمامًا، وتسبب الانفجار في أضرار بيئية – مما يدل على شدة الانفجار، وتقدر مصادر استخباراتية أن إيران تحاول إنتاج الانشطار النووي في هذه القاعدة، وفي نوفمبر 2014 كان القضاء على أربعة من المهندسين النوويين في حي شمال دمشق، ثلاثة منهم على ما يبدو من الجنسية السورية ومن الإيرانية واحدة (סולומון (سولمون)، 2014)[1].

ثانيا: زرع الفيروسات في الحواسيب المركزية للمشروع النووي الإيراني

حيث قال ديمتري روجوزين سفير روسيا لدى حلف شمال الأطلسي: إن الفيروس الذي أصاب نظام الكومبيوتر في مفاعل بوشهر تسبب في خروج أجهزة الطرد المركزي عن السيطرة.

(1) http://invokemobile.com/nana/iarticle.aspx?ServiceID=126&ArticleID=1086574

وقال: الفيروس.. وهو سام للغاية وخطير.. كان يمكن أن يحدث انعكاسات خطيرة للغاية، واصفًا تأثير الفيروس بأنه مثل الألغام المتفجرة، وأضاف: هذه الألغام كان من الممكن أن تؤدي إلى تشرنوبيل جديدة، في إشارة إلى الحادث النووي الذي وقع عام 1986 في أو كرانيا، التي كانت جزءًا مما عرف بالاتحاد السوفياتي، وتابع قائلًا: يجب على حلف شمال الأطلسي أن يحقق في الأمر.. هذا ليس موضوعًا خاصًا (العكّلة، 2013: 73).

وقد كشفت صحيفة 'نيويورك تايمز:' أن مصاعب البرنامج النووي الإيراني وفيروس ستكنيت الذي ضرب أجهزة الطرد المركزية في مفاعل نطنز جاءت نتيجة لجهود امريكية، صهيونية، إضافة لدور الماني وبريطاني ثانوي، وأن مركز الجهود كانت في مفاعل ديمونا في صحراء النقب، حيث تحول لميدان فحص لعملية أمريكية صهيونية مشتركة، في محاولة للتأثير على جهود إيران النووية، ونقلت عن مسؤولين عارفين بالتجارب وعن خبراء ومسؤولي استخبارات، أن العملية المشتركة تجري منذ عامين تقريبًا وبشكل سري، وتقول المصادر: إن الباحثين قاموا بصناعة جهاز طرد مركزي يشبه جهاز الطرد المركزي في مفاعل نطنز لأجل فحص فاعلة فيروس ستاكنيت، الذي كان مسؤولًا عن تخريب خمسة برامج لأجهزة الطرد المركزية الإيرانية، ولكنه لم يدمرها بالكامل مما يعني تأخير جهود إيران من أجل التوصل لصناعة أسلحتها النووية، ونقلت الصحيفة عن خبير أمريكي قوله: إنه من أجل فحص فاعلية الفيروس، يجب تجريبه على الآلة التي تعرف تفاصيلها، ولهذا السبب سرى مفعول الفيروس حيث جرب في إسرائيل (هارتس، 2010)[1].

وأكد الرئيس أحمدي نجاد أن هذا الفيروس ألحق الضرر للبرنامج النووي الإيراني، والإشارات قوية عن أن الفيروس صممه الصهاينة والأمريكيون لتخريب البرنامج النووي الإيراني، وجاء الكشف عن العمليات السرية، بعد تصريحات صدرت عن رئيس الموساد السابق مائير داغان وهيلاري كلينتون وزيرة الخارجية الأمريكية، التي قالت إنها تعتقد أن البرنامج النووي الإيراني تم تعويقه لسنوات عدة، الأمر الذي أثر على قدرات إيران لشراء مكونات متعلقة بالبرنامج، وكان داغان قد أخبر الكنيست الصهيوني أن إيران تواجه صعوبات لإنتاج قنبلتها

(1) http://www.haaretz.co.il/captain/software/1.1233127

النووية المخطط لها في عام 2015، وأهم معوق هو الفيروس الذي أصاب أجهزة الطرد الإيرانية، ووصف خبراء أمريكيون وأوروبيون الفيروس في مقابلات أجرتها الصحيفة على مدار 3 اشهر، أنه محلي ومعقد، وكان الفيروس قد بدأ بالانتشار حول العالم في عام 2009 (المجد الأمني) [1].

وفي أكتوبر 2011 ذكرت صحيفة نيويورك تايمز، أن فيروس حصان طروادة ((Duqu هاجم، وفقًا لشركة خبراء أمن سيمانتيك تم إنشاؤه من قبل هاكرز، وهو شبيه لفيروس ستكسنت (Stuxnet)، واعترف مسؤولون إيرانيون أن الفيروس الجديد هاجمهم في 28 مايو2012، أعلنت إيران اكتشاف فيروس يسمى "لهب"، يجمع المعلومات من أجهزتها، واعترفت بأنهم فقدوا الكثير من المعلومات، وأدى ذلك إلى تعطل صادراتها النفطية، متهمة إسرائيل بأنها وراء هذا الهجوم الفيروسي الجديد، (ירון (يارون)، (2012): صحيفة الكترونية)[2].

ثالثا: الضغط الدبلوماسي على مجلس الأمن الدولي لفرض عقوبات قاسية على إيران رابعا: بحسب وثائق ويكلكس، فإن القيادة الأمنية الإسرائيلية قامت بإجراء لقاءات مع شركات غربية، من أجل عزل إيران اقتصاديًا، وعزل إيران من التعامل مع البنوك الأوربية.

خامسا: قام رئيس الموساد السابق (مئير داغان)، وحسب وثائق ويكليكلس بإجراء لقاءات مع المعارضة الإيرانية لدفع تغيير نظام الحكم في إيران.

الرؤية الثالثة: من خلال الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية، يعتبر الساسة الإسرائيليون العداء الإيراني لهم منذ قيام الثورة الإيرانية 1978م، كما ساهمت مجموعة من التقاطعات الدينية والأيديولوجية بين إيران والكيان الصهيوني، حيث تعد إيران هذا الكيان غاصبًا لأراضي الشعب الفلسطيني، ويجب استردادها منه فهو حق للفلسطينيين، وهذا واجب مقدس جعل من إيران احدى الدول المهددة لإسرائيل، وسعي إيران للحصول على السلاح النووي زاد من شدة الخطورة تجاه إسرائيل، لذا؛ الفكر الصهيوني يقوم على فكرة أن إيران تشكل خطرًا على مستقبل الوجود الإسرائيلي، وأن السلاح الإيراني النووي يعزز القدرة العسكرية الإيرانية،

(1) http://www.almajd.ps/?ac=showdetail&did=3708
(2) http://www.haaretz.co.il/1.1719020

لاسيما أن هذا السلاح سوف يجعل إيران تتصرف بعدوانية تجاه إسرائيل، وأنها ستساعد حلفائها في المنطقة، مثل: حزب الله، وحركة حماس، في تزويدهم بأسلحة نووية تكتيكية لمواجهة إسرائيل، أو تعزيز قدرات هاتين الحركتين عسكريًا للضغط على إسرائيل، وهذا يؤدي إلى زيادة مصادر القوة للحركات الإسلامية المدعومة من إيران ضد إسرائيل، فضلًا عن صعوبة التوصل إلى سلام دائم حسب الرؤية الإسرائيلية القائلة: إنه يجب أن تكون إسرائيل الدولة الأقوى حتى يضطر العرب إلى السلام خضوعًا وخوفًا. (السعبري، 2012: 35)

هذه القراءة الإسرائيلية للأحداث والتطورات النووية الإيرانية، جعل من إسرائيل محورًا أساسيًا ومهمًا في أي احتمال عسكري ضد إيران، لأنها تعد نفسها المستفيد الأول من ضرب القدرات النووية الإيرانية، والخاسر الأكبر إذا ما تطورت إيران نوويًا، أو انتصرت في الحرب المستقبلية، وإذا تركت فإن القدرة النووية العسكرية تتطور بفضل التعاون العسكري الإيراني المستمد من كل من روسيا والصين وكوريا الشمالية، لذا ترى إسرائيل أنها ستكون ضمن الحملة الجوية والصاروخية في حال تم القرار بضرب إيران، أو أن تقوم إسرائيل وحدها بضرب المنشآت النووية الإيرانية، كما فعلت مع البرنامج النووي العراقي؛ فقد تقوم إسرائيل بضرب البرنامج النووي الإيراني بسبب صعوبة تحقيق إجماع أمريكي داخلي، أو إجماع دولي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لضرب إيران باستخدام القوات العسكرية، وكذلك يمكن أن تدعم الولايات المتحدة الأمريكية إسرائيل لضرب المنشآت النووية الإيرانية بمفردها بمساندة معلوماتية (السعبري، 2012: 42)، وتزويدها بمقذوفات ذكية وذات قدرات تدميريه، وقد يكون الهجوم الإسرائيلي على سوريًا نوع من التجارب على استخدام هذه المقذوفات، كما أن أحد الأسباب التي تدفع إسرائيل الى استعمال القوة، هو عدم قدرة سياسة المفاوضات الدبلوماسية مع إيران من منعها من تطوير برنامجها النووي، والسعي لامتلاك السلاح النووي، وهنا يقول جيمس فليبس الباحث في شؤون الشرق الأوسط في مركز دراسات السياسة الخارجية: إن التهديد الذي تشكله إيران على إسرائيل، نابع من عدم قدرة الأطراف الدولية على احتواء الخطر الإيراني، وفشل سياسة المفاوضات مع تسارع الوقت لصالح إيران لامتلاك القنبلة النووية، هذه الأسباب تشكل عامل دفع قوي لإسرائيل لاستخدام القوة ضد إيران لاسيما أن إدارة

الرئيس أوباما تؤكد على الحل الدبلوماسي مع إيران، وهذا سوف يطمئن إيران ويعزز من سياستها الرامية لإنتاج السلاح النووي.

في يوم 21 أغسطس/آب، بثت القناة الإسرائيلية الثانية تسجيلًا ليهود باراك، وزير الدفاع السابق ورئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق، قائلًا: إنه في ثلاث مناسبات منفصلة، خططت (إسرائيل) لمهاجمة المنشآت النووية الإيرانية لكنها تراجعت عن شن هذه الهجمات، ووفقا لباراك؛ فإنه في عام 2010، رفض رئيس الأركان الإسرائيلي في ذلك الوقت، غابي أشكنازي، الموافقة على خطة الهجوم، كما تراجع أعضاء مجلس الوزراء الإسرائيلي، موشيه يعلون ويوفال شتاينتس، عن خطة أخرى أيضًا، وفي عام 2012 تم إلغاء هجوم آخر حيث تزامن مع المناورات العسكرية الأمريكية الإسرائيلية، وزيارة من وزير الدفاع الأمريكي آنذاك ليون بانيتا (Zanotti and others, 2012: 48).

أفاد المراسل الدبلوماسي لـ"معاريف"، بن كسبيت ، في يوليو 2011، أنه عندما تولى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو منصبه، أقام سلسلة من الاجتماعات التي استمرت ما مجموعه عشرين ساعة، استعراض فيها الخيار العسكري، والذي طرحه سلفه يهود براك (כספית (كسبيت)، 2011)[1]. ووفقًا لتقديرات نشرت في الصحف.

لدى إسرائيل خياران رئيسيان للهجوم: هجوم عبر طائرات سلاح الجو، وهجوم باستخدام صواريخ "أريحا 3"البالستية، ويتميز هذا الخيار عن الخيارات السابقة، في عدم وجود خطر على حياة الطيارين، ولكن أثيرت الشكوك حول ما إذا كانت قادرة على توفير الاصابات الدقيقة اللازمة، وقال وزير الدفاع الإسرائيلي، إيهود باراك، إن الموضوع النووي الإيراني يناقش علنًا لسنوات في إسرائيل، وهناك عدد لا حصر له من المقابلات والمناقشات العامة، ونحن لا نخفي أفكارنا، ومع ذلك، هناك قضايا عملياتية لا يمكن مناقشتها علنًا. (Zanotti and others, 2012: 48).

وهناك وثيقة مسربة في عام 2011 كجزء من وثائق ويكيليكس، ادعت أن إسرائيل لن تجد صعوبة في مهاجمة برنامجها النووي، حيث نشرت وثيقة مكتوبة أصلًا في عام 2005

(1) http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/255/964.html

العديد من الحجج للولايات المتحدة الأمريكية، التي تجعل من الصعب على إسرائيل مهاجمة وتقويض البرنامج النووي الإيراني، وهي انتشار المنشآت النووية الإيرانية على مساحة كبيرة والخشية من ردة العل الإيرانية، وأن الهجوم سيسرع في إنتاج الإيرانين قنبلة نووية.

وفي 28 فبراير 2012 سربت ويكيليكس وثيقة للمخابرات في الولايات المتحدة، تنص على أن إسرائيل وروسيا عقدتا قبل بضع سنوات صفقة، حيث وافقت روسيا إسرائيل على إعطاء روسيا رموز طائرات بدون طيار التي باعتها إسرائيل لجورجيا، وفي المقابل قدمت لها روسيا رموز نظام الدفاع المستخدمة من قبل إيران (Zanotti and others, 2012: 33).

ثانيا: القدرة العسكرية الإيرانية المتطورة، حيث أعلنت إيران عن إنجاز منظومة صواريخ قصيرة المدى من طراز (تندر) (فاتح) وزلزال، وكذلك اختبار لصاروخ شهاب (الذي يقدر مداه بـ ()كم، أي يمكن أن يتجاوز إسرائيل، وذلك بعد ايام قليلة من قيامها بإخطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن مفاعلها النووي الجديد، تحت أحد جبال مدينة قم، علمًا أن المناورات التي تجريها إيران لاختبار دفاعاتها ليست موجهة لدول الجوار، وإنما هي أداة ردع باتجاه الدول المستكبرة، مع بيان أن لدى إيران قوة رد سريع، كما افتتح وزير الدفاع باستخدام صواريخ ذات عدة رؤوس، مع امكانية اطلاق عدة صواريخ من منصة واحدة (حسين، 2011: 117).

نشر موقع 'إيران برايمر' التابع للمعهد الأمريكي للسلام، في تقريراً له أعده مايكل إِلمان، خبير الشؤون الأمنية بالمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، ومفتش أسلحة سابق بالأمم المتحدة، قدرات السلاح الجوي الإيراني.

وقال التقرير إن إيران تمتلك المخزون الأكبر والأكثر تنوعًا من صواريخ المدفعية بعيدة المدى والصواريخ البالستية في الشرق الأوسط، وتشير التقديرات إلى امتلاكها ما بين 200 و300 صاروخ سكود- (ب) و- (سي)، الذي أعادت تسميتها إلى صواريخ شهاب-1 و-2. كما أنها تمتلك المئات من صواريخ زلزال وفتح- 110. (السعبري، 2012: 49).

دأبت إسرائيل على الضغط على واشنطن لتحريضها سرًا وعلانية على البرنامج النووي الإيراني، وكانت تبطن تحريضها دائمًا بالتلميح إلى أنه قد لا يتبقى لتل ابيب من خيار سوى

قصف المنشآت الإيرانية بالقنابل، ويقول المسئولون في إسرائيل: إن إسرائيل لا تصوغ هواجسها بشأن إيران في عبارات، مثل: إما أن تهاجموا أنتم أو نشن نحن الهجوم، " ولا تخاطب الولايات المتحدة بصيغة الإنذار إلا أنهم قالوا: ان كبار المسؤولين الإسرائيليين كانوا غالبًا ما يثيرون ذلك أثناء زياراتهم إلى واشنطن على مدى السنوات الماضية.

بالنظر إلى القضية النووية الإيرانية الأكثر حساسة بالنسبة لإسرائيل، والتي تشترك مع

الدول العربية، التقى مسؤولون إسرائيليون في عامي 2013 و2014 مع مسؤولين من الدول العربية، للتشاور بشأن منطقة إقليمية خالية من الأسلحة النووية، وقيل إن المشاورات وصلت إلى طريق مسدود، بشأن ما إذا كان السلام العربي الإسرائيلي، أو نزع السلاح يجب أن يأخذ الأسبقية، وقد وافقت إيران في مفاوضاتها مع مجموعة (5+1)، على تخفيض عدد أجهزة الطرد المركزي التي تستخدمها في تخصيب اليورانيوم من 19 ألف جهاز إلى 6104، وستقوم بتشغيل 5060 منها فقط، بموجب اتفاق نووي شامل ستوقعه في المستقبل مع الدول الست الكبرى، ويشمل الاتفاق (Williams, 2015)[1].

وستحظى إيران بموجب اتفاق الإطار بتخفيف تدريجي للعقوبات الاقتصادية الأمريكية والأوروبية المتصلة بالبرنامج النووي، مع التزامها بالاتفاق النووي الشامل الذي تسعى إيران والدول الست الكبرى لإنجازه بحلول 30 يونيو/ حزيران المقبل، على أن يعاد فرضها سريعًا في حال إخلال طهران لتعهداتها.

فيما أشار نص الاتفاق إلى أن العقوبات الأمريكية على إيران المرتبطة بالإرهاب، وانتهاكات حقوق الإنسان، والصواريخ الباليستية، ستبقى بموجب الاتفاق النووي المستقبلي.

(1) http://www.reuters.com/article/us-nuclear-un-conference-israel-idUSKBN0NH0H420150426

المبحث الثاني

موقع إسرائيل في السلوك الأمريكي تجاه الثورات العربية

مدخل

الثورة التونسية

الثورة المصرية

الثورة الليبية

الثورة السورية

الثورة اليمنية

خلاصة الفصل الثاني

مدخــل

لقد ظل الوطن العربي خارج موجات التغيير والتحول الديموقراطي التي اجتاحت أجزاء من شرق آسيا والى أمريكيا اللاتينية، وحتى بعض بلدان الشرق الأوسط كتركيا وإيران.

وفسر نثان شارانسكي (Natan Sharansky) رئيس وكالة الهجرة اليهودية ومؤلف كتاب دعمًا للديموقراطية: قوة الحرية للتغلب على الاستبداد والإرهاب الذي اعتبر العرب والمسلمين ليسوا مهيئين للديموقراطية، الأمر الذي يستوجب نقلهم الى الديموقراطية (الفاعوري، 2013: 82).

كما اعتبرت بعض الدراسات الأكاديمية أن مرد ذلك يعود إلى قدرة النظم السلطوية على الاستمرار والتأصل في البنية العربية، بدليل بقاء بعض الرؤساء في السلطة لعقود طويلة، الشيء الذي جعلها بمنأى عن التحولات التي عرفها العالم، ولم يكن الفشل في التنبؤ بالثورات العربية مقصورًا على الاكاديميين، بل امتد ليشمل أجهزة استخبارات الدول الكبرى، حيث اعترف العديد من المسؤولين عن عجزهم في التنبؤ، أو رصد مؤشرات الربيع العربي، إذ صرح جيمس كلارك مدير الاستخبارات الوطنية الأمريكية في جلسة استماع نحن لسنا عراقيين، " كما أكد السيناتور والدبلوماسي ورجل الأمن الأمريكي ديان فينشتاين أن الاستخبارات الأمريكية فشلت في التحذير من مخاطر الانتفاضات في الوطن العربي، وعليه؛ سواء كان الحقل الأكاديمي أو أجهزة الاستخبارات المهتمة بشؤون المنطقة؛ فقد عرف كلاهما اخفاقًا في توقع حدوث ثورات عربية.(الحروب، 2012: 36)

وقد اعتبر مارك لينش أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة جورج واشنطن أن أحد التغيرات الهيكلية المهمة التي مهّدت للربيع العربي، واكبته هو التغيير الهيكلي في الفضاء العربي (Lynch, (2012): p24)، حيث أضعفت تكنولوجيا الاتصال قدرة النظم على التحكم في حركة المعلومات أو تغييرها بما يناسبها.

وقد أشار الباحث في الأمن القومي والعلاقات الدولية روبرت كابلان من جهته في مقال بعنوان النظام العربي الجديد إلى أن الشعوب العربية لم تنتفض بسبب المأزق الفلسطيني،

ولم تثر بسبب الغرب أو الولايات المتحدة بقدر ما ثارت ضد البطالة والطغيان واهدار الكرامة في مجتمعاتها الداخلية، وهذا ما يشكل الموجة الكبرى في التغيير في تاريخ الشرق الأوسط (Kaplan, (2011): net)[1].

غير أن مفهوم الفوضى الخلاقة يعد تعبيرًا أكثر شمولية من مجرد كونه امريكيًا للتفكيك الممنهج لتماسك الجبهات العربية، وعملية رد الفعل الثوري العربي على هذا المفهوم لمسئوليته كمصطلح وكخطة عن قوة الدفع الهائلة، وحالة التعبئة التي قادت الحراك الجماهيري، وهي عملية فيها الكثير من اجتزاء الحقيقة، ورغم ذلك؛ تعتبر الفوضى الخلاقة من أخطر النظريات التي أنتجتها مراكز الأبحاث الأمريكية، كما تعتبر الديموقراطية أحد الأدوات الأخطر والأهم لهذه النظرية؛ فقد كان شعار نشر الديموقراطية هو عنوان السياسة الأمريكية منذ احتلال العراق في 2003، واستنادًا الى نظرية الدومينو، التي تعني تدحرج النظم واحدًا بعد الاخر، انطلاقًا من الأفاعيل التي أحدثها سقوط النظام العراقي، تتم إعادة رسم الخريطة الجغرافية السياسية والتي تشكلت بعد الحرب العالمية الثانية. (الحروب، 2012: 36)

والاستخدام الصريح للطائفية بهدف الاستفادة من التنوع الطائفي والإثني والديني الموجود في المنطقة، تحول إلى حالة تناقض في الولايات المتحدة، وهو ما يؤكده مايكل ليدن أحد المحافظين الجدد بقوله: إن التدمير هو وصفتنا المركزية، وإن الوقت قد حان لكي يتم تصدير الثورة الاجتماعية من أجل صوغ شرق أو سط جديد عبر تغيير ليس للنظم فقط، بل الجغرافيا السياسية (الحروب، 2012: 54).

ولئن كانت نظرية الفوضى الخلاقة تتأسس نظريًا على ثنائية التفكيك والتركيب؛ فانه لابد من إحداث شيء من الفوضى والخلخلة في المجتمعات العربية الراكدة سياسيًا، حسب شارانسكي لأن ذلك سيخلق دينامية جديدة توفر الأمن والازدهار والحرية، وهذا ما يسمى العلاج بالصدمة (صالح، (2005): 77).

يتفق الجميع أن القوى الاستعمارية تستغل تناقضات المجتمعات الذاتية والبينية، وتوظفها من أجل انهاك المجتمعات وتركيع أنظمتها، فهي تستغل وتوظف الخلافات الحدودية

(1_ http://foreignpolicy.com/2011/01/28/the-new-arab-world-order-2/

وتستغل أيضًا التباينات الطبقية والمذهبية في المجتمع، وتفاقمها إلى أن تصبح انشقاقات سياسية ذات آلية مدمرة تتيح للقوى الاستعمارية فرصة التدخل المباشر، وتوجيه حركة الصراع بينهما بما يخدم مصالحة الخاصة النهائية.

كان العديد من صناع القرار والمحللون يأملون أن تكون هذه الحركات بداية لحقبة جديدة في المنطقة؛ فقد وصف الرئيس باراك أوباما الانتفاضات بأنها فرصة تاريخية للولايات المتحدة، وأعربت وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون عن ثقتها في أن التحولات من شأنها أن تسمح لواشنطن للمضي قدمًا لتحقيق الأمن والاستقرار والسلام والديموقراطية في الشرق الأوسط. (Jones, 2012)[1]

كما أثير الكثير من الأسئلة حول دور الولايات المتحدة فيما حدث في المنطقة، وانخراطها في عملية الحراك الشعبي وإدارتها ومحاولة توجيه نتائجها، وتحديد هوية أنظمة الحكم المستقبلية في البلدان التي حدثت فيها الثورات، حيث نشرت صحيفة نيوزويك الأمريكية في 1/إبريل 2011 تقريرًا حول وزارة الخارجية الأمريكية للمدونين الثوريين، تتناول دور برامج تدريب المدونين في تعبئة الحراك الشبابي في كل من مصر وكولومبيا وفنزويلا، وفي 14/ إبريل 2011 نشرت نيوزويك تايمز تقريرًا حول مجموعات من الولايات المتحدة، ساعدت على تغذية الانتفاضات العربية، من خلال برامج التدريب والتمويل والرعاية التي قدمتها للنشطاء، لديموقراطيين خلال السنوات الماضية، وفي السياق ذاته، جاء التقرير الذي نشره مركز بيترسبرغ بدراسات الشرق الأدنى المعاصر في 2011/3/31 حول الدور الأمريكي في الثورات العربية، والتي تحدثت عن تعبئة الاحتجاج من خلال الشبكات الاجتماعية، بدليل أن روسيا اعتبرت الحراك العربي منذ بدايته نتاجًا مباشرًا للمبادرة الشرق أوسطية، التي أشرف عليها 350 برنامجًا في عام 2001، تحت إشراف إدارة الخارجية الأمريكية خضع خلاله عشرات الألوف من المواطنين العرب للتدريب والتعبئة السياسية باستخدام وسائل الاتصال الحديثة (عبد الشافي، (2011): 90).

(1) https://www.foreignaffairs.com/articles/libya/2012-12-03/mirage-arab-spring

وللحديث عن الثورات العربية يجب تناولها كل على حدة، لمعرفة التعامل الأمريكي من جهة والإسرائيلي من جهة أخرى مع هذه الثورات، والتي مثلت لحظة مفصلية على مستولى الإقليم.

الثورة التونسية

عندما انطلقت أول ثورات الربيع العربي في تونس في 17 ديسمبر 2010م والتي، انطلقت تضامنًا مع الشاب محمد البوعزيزي، الذي قام بإضرام النار في جسده في نفس اليوم، تعبيرًا عن غضبه على بطالته ومصادرة العربة التي يبيع عليها من قبل الشرطية فادية حمدي، أدى ذلك إلى اندلاع شرارة المظاهرات في يوم 18 ديسمبر 2010، وخروج آلاف التونسيين الرافضين لما اعتبروه أو ضاع البطالة، وعدم وجود العدالة الاجتماعية وتفاقم الفساد داخل النظام الحاكم، ونتج عن هذه المظاهرات التي شملت مدن عديدة في تونس سقوط العديد من القتلى والجرحى من المتظاهرين نتيجة تصادمهم مع قوات الأمن، وأجبرت الرئيس زين العابدين بن علي على إقالة عدد من الوزراء بينهم وزير الداخلية، وتقديم وعود لمعالجة المشاكل التي نادى بحلها المتظاهرون، كما أعلن عزمه على عدم الترشح لانتخابات الرئاسة عام 2014 (الجزيرة، (2013): نت)[1].

كما تم بعد خطابه فتح المواقع المحجوبة في تونس كاليوتيوب بعد 5 سنوات من الحجب، بالإضافة إلى تخفيض أسعار بعض المنتجات الغذائية تخفيضًا طفيفًا، لكن الاحتجاجات اتسعت وازدادت شدتها حتى وصلت إلى المباني الحكومية، مما أجبر الرئيس بن علي، على التنحي عن السلطة ومغادرة البلاد بشكل مفاجئ، بحماية أمنية ليبية إلى السعودية يوم الجمعة 14 يناير 2011، فأعلن الوزير الأول محمد الغنوشي في نفس اليوم عن توليه رئاسة الجمهورية بصفة مؤقتة، وذلك بسبب تعثر أداء الرئيس لمهامه، وذلك حسب الفصل 56 من الدستور، مع إعلان حالة الطوارئ وحظر التجول، لكن المجلس الدستوري قرر بعد ذلك بيوم اللجوء للفصل 57 من الدستور وإعلان شغور منصب الرئيس، وبناءً على ذلك أعلن في يوم السبت 15 يناير 2011 عن تولي رئيس مجلس النواب فؤاد المبزع منصب رئيس

(1) http://www.aljazeera.net/NR/exeres/EFAAE699-904F-4CF5-9B1D-EE6EEEC57ED9.htm

الجمهورية بشكل مؤقت، إلى حين إجراء انتخابات رئاسية مبكرة خلال فترة من 45 إلى 60 يومًا، وشكلت الثورة التونسية المفجر الرئيسي لسلسلة من الاحتجاجات والثورات في عدد من الدول العربية.

في حين أعرب أمين عام الأمم المتحدة بان كي مون عن قلقه إزاء التطورات الجارية في تونس وأسفه للخسائر الحاصلة في الأرواح، ودعا إلى البحث عن تسوية ديمقراطية للأزمة والاحترام الكامل لحرية التعبير والتجمع، من ناحيته أشاد الرئيس الأمريكي باراك أوباما بشجاعة الشعب التونسي، وقال إن الولايات المتحدة تقف إلى جانب المجتمع الدولي للشهادة على هذا النضال الشجاع من أجل الحصول على الحقوق العالمية التي يجب أن نحافظ عليها، وإنه سيذكر على الدوام صور الشعب التونسي الذي يسعى لإسماع صوته (الفاعوري، 2013: 129).

ورغم الترحيب الأمريكي بخيار الشعب التونسي في نهاية الأمر إلا أن هذا الأمر جاء متأخرًا، وذلك بعد شهر من اندلاع الاحتجاجات والمواجهات؛ فقد اضطرت إدارة أوباما نتيجة التطورات المأساوية في تونس ومصر لإعادة النظر في سياستها وتحالفاتها في المنطقة، فما أن تجاوز البيت الأبيض الصدمة الأولى والغموض والالتباس سعى للتمسك بشركائه المستبدين، من خلال دعوة إلى الإصلاح والانتقال السلمي حيث أبقت الحكومات الغربية على لامبالاتها الواضحة، أو أصيبت بالارتباك في أحسن الأحوال (بشارة، 2013: 57).

وقد أشارت وسائل الإعلام الإسرائيلية بعد سقوط النظام التونسي وإلى أن إسرائيل تخشى قطع "العلاقات السرية" بين إسرائيل وتونس في أعقاب سقوط نظام زين العابدين بن علي، الذي ارتبط بعلاقات "غير معلنة" معها، فإن ما يفترضه بعض صناع القرار في تل أبيب من تداعيات متوقَّعة لثورة الياسمين في العالم العربي يصيب قادة الكيان الصهيوني ونُخبَه بالذعر، وعبر عنه نائب رئيس الوزراء الصهيوني سيلفان شالوم، الذي ينتمي لعائلة مهاجرة من تونس، ليكون أو ل من يعقب على أحداث تونس قبل فرار (زين العابدين بن علي)، حيث قال: "أخشى ما أخشاه أننا نقف حاليًا أمام مرحلة جديدة وبالغة الخطورة في العالم العربي، فإن سقط النظام التونسي القائم، فقد لا يؤثر ذلك بشكلٍ كبير في الوقت الآني على الأمن القومي

الإسرائيلي، لكن يمكن الافتراض أن هذا التطور سيشكِّل سابقة قد تتكرر في دول يؤثر استقرار نظامها علينا بشكل مباشر"، وكان شالوم أكثر وضوحًا عندما قال أنه في حال تَمَّ استبدال الأنظمة في الدول التي تحيط بإسرائيل بأنظمة ديموقراطيَّة؛ فإن هذا يحمل في طياته خطرًا كبيرًا على الأمن القومي الإسرائيلي، على اعتبار أنه يفترض أن تعتمد الأنظمة الجديدة أجندة تشكِّل بحد ذاتها مسًّا بالمصالح القوميَّة الإسرائيليَّة، وبرر شالوم حقيقة أن هناك مصلحة مشتركة بين إسرائيل ومعظم الأنظمة العربيَّة الشموليَّة في محاربة ما أسماه بـ "الأصوليَّة الإسلامية ومنظماتها المتطرفة"، التي تهدِّد إسرائيل، وهوما أو جد في كثير من الأحيان تنسيقًا أمنيًّا مباشرًا وغير مباشر بين الأجهزة الأمنية والاستخباريَّة الإسرائيليَّة والأجهزة الأمنية التابعة للأنظمة العربيَّة (النعامي، (2011): نت)[1].

ومن جانبه عقب رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو على الأحداث الأخيرة في تونس بقوله: إن أحد الاستنتاجات المترتبة على ما يجري حاليًا في عدة مواقع بالشرق الأوسط هو ضرورة ترسيخ الأمن في أي اتفاق سياسي يتم التوصل إليه، مشيرًا إلى أن إسرائيل تتابع ما يجري في تونس، وأشارت وسائل الإعلام المذكورة إلى أنه رغم عدم وجود علاقات دبلوماسية غير معلنة بين إسرائيل وتونس؛ فإن اليهود حظوا بمعاملة حسنة من جانب السلطات التونسية، وتشير الدراسات إلى أنه منذ قيام إسرائيل عام 1948 هاجر إليها 42300 يهودي تونسي، وكان قد هاجر 16 يهوديًا تونسيًا إلى إسرائيل في العام الماضي، وأجرى نائب وزير الخارجية الإسرائيلي داني أيالون اتصالات مع بريطانيا وفرنسا، وطلب أن ترعى سفارتاهما في تونس اليهود هناك، وقالت وسائل الإعلام الإسرائيلية: إن الرئيس التونسي المخلوع اهتم خلال حكمه بسلامة اليهود في تونس، لكن توجد تخوفات الآن من طبيعة تعامل النظام الجديد معهم.

ومن الأهمية القول إن المؤسسات الإسرائيلية ستسعى إلى تهيئة الظروف الطاردة ليهود تونس والتسريع بها، ولهذا بدأ الإعلام الإسرائيلي يتحدث عن مخاوف أمنية سيتعرض لها يهود تونس بعد فرار الرئيس المخلوع بن علي (الحروب، 2012: 64).

(1) http://paltoday.ps/ar/post/99572

أصيبت الأنظمة الغربية الحليفة للنظام التونسي فرنسا ومصر وأمريكا وإسرائيل بالذهول والدهشة، لقد كان الموقف المعلن لهذه الدول أنها مساندة للأنظمة الديكتاتورية العربية الحليفة لها، وما زلنا في هذا السياق نتذكر الموقف الساذج الذي اتخذته وزيرة الخارجية الفرنسية عند زيارتها السياحية إلى تونس، وعرضها تقديم المساعدة العسكرية للنظام التونسي من أجل قمع الانتفاضة في مهدها، رفضت الحكومة الفرنسية لجوء زين العابدين إليها، وقامت السلطات الفرنسية ببعض الإجراءات لضمان منع أية تحركات مالية مشبوهة للأصول التونسية في فرنسا، كما أن الأزمة الاقتصادية والمالية التي تمر بها الولايات المتحدة جعلها تتلكأ في البداية عن تقديم العون للأنظمة العربية الحليفة، خاصة وأنها لم تجف أقدامها بعد من مستنقع العراق وفشلها الذريع في تحقيق (الثورة من فوق) والفوضى الخلاقة التي لوح بها المحافظون الجدد في عهد بوش الابن، كما أنها لم تتحمس للتدخل العسكري لصالح الثوار كما في سوريا حاليا، حتى لا تدخل في مغامرة عسكرية مجهولة العواقب (الحروب، 2012: 43).

الثورة المصرية

بسبب بعد تونس عن الحدود مع إسرائيل، كان الاهتمام الأمريكي والإسرائيلي والغربي بما حدث في مصر مضاعفًا؛ فمنذ اللحظات الأولى للاحتجاجات التي اجتاحت مصر كان هناك تباطؤ شديد لتفاعل إدارة أوباما معها؛ فقد رأت فيها الولايات المتحدة مخاطر متعددة، ولم تر فيها فرصًا يجب استثمارها والدفاع عنها ورعايتها، وتلعثم الرئيس أوباما قائلًا: إن لدى الولايات المتحدة شراكة وثيقة مع مصر، وكان الرئيس مبارك متعاونا جدًا، نحن نتعاون في عدد من القضايا، ويضطلع أولئك المنتشرون في الشوارع بمسئولية الاحتجاج سلميًا، وأكد نائبه جوبايدن: " مبارك ليس ديكتاتورًا" وللشعب حق التظاهر. في حين علق روبرت غيبس السكرتير الصحفي للبيت الأبيض: " نحن لسنا بصدد الاختيار بين من هم في الشوارع ومن هم في الحكومة، " وكانه يساوي اخلاقيًا بين الطغاة والمحكومين (CBS NEWS, 2011)[1].

قرر الرئيس أوباما التعامل مع كل حالة من الثورات العربية على حدة، رافضًا التعامل مع الربيع العربي بمجمله ودعمه وفق مقياس واضح؛ فشكلت مصر الثقل الأهم بين دول الربيع العربي، ولم تكن الولايات المتحدة لتسمح للتغيير أن يمضي فيها من دون رقابة، وكان ضمة

(1) http://www.cbsnews.com/news/white-house-were-not-taking-sides-in-egypt/

خطر كبير بعد استثمار عشرات المليارات من الدولارات في هذا البلد منذ توقيع كامب ديفيد عام 1979، وتعد مصر إلى جانب السعودية أحد أهم وكيلين عربيين نظرًا لحجمهما ودورهما الإقليمي، بناء عليه؛ سارعت واشنطن بالشراكة مع الجيش المصري لتأمين تغيير بطئ مدروس، وصادف وجود كبار الضباط المصريين في واشنطن لحضور اجتماعات التنسيق لحظة اندلاع الثورة، فبات جدول الأعمال واضحا، سيطرة العسكر على وتيرة التغيير في فترة ما بعد مبارك (بشارة، (2013): 17)، حيث يذكر نائب مدير وكالة الاستخبارات الأميركية المركزية السابقة مايك موريل، وقد كان الوسيط في الاتصالات بين إدارة أوباما ومدير المخابرات العامة المصرية الراحل اللواء عمر سليمان الذي طلب من الولايات المتحدة توجيهات، طُلب من سليمان إقناع مبارك بالتنحي عن السلطة وإعلان مجلس انتقالي في خطاب للأمة، وبعد أن اقتنع الجميع أن الرسالة وصلت وستنفذ، كان خطاب مبارك في الأول من فبراير مفاجأة غير مستحبة، وتذهب عكس ما خطط (برنامج الواقع العربي على قناة الجزيرة بتاريخ 2015/5/7).

شدد أوباما على توقف تحالفه مع قادة مصر المنتخبين حديثًا، وأوضح: إنه لن يعد الاخوان المسلين حلفاء له حتى يحددوا موقفهم، وجاء الاعتداء الإسرائيلي على غزة في نوفمبر 2012 فرصة للرئيس المصري الجديد كي يظهر مصداقيته، فبعد إدانة مقتضبة ومماطلة مضى الرئيس مرسي في وساطة ناجحة لوقف اطلاق النار بين إسرائيل وحماس، بعد مشاورات وثيقة مع واشنطن وتنسيق مباشر مع أوباما (بشارة، (2013): 18).

راقبت إسرائيل عن كثب تطورات الربيع العربي، مبدية تفهمًا بأن التغيير السياسي الواسع، من شأنه أن يؤثر على علاقات إسرائيل بجاراتها العربيات، وعلى ميزان القوى العام في المنطقة، وتميزت السياسة الإسرائيلية الرسمية بالامتناع المقصود عن اتخاذ موقف، ومع ذلك، يشير التقييم الإسرائيلي الأولي أن التغيير السياسي السريع وغير المراقب يتعارض مع المصالح الإسرائيلية، ومنذ بداية الربيع العربي تراقب إسرائيل التغييرات في المنطقة، وهي متخوفة على استمرار الاستقرار بشكل عام، وعلى اتفاقيتا السلام مع مصر والأردن بشكل خاص، ويوضح هذا التوجه لماذا كان النقاش حول التغييرات السياسية في تونس، والتي جمدت علاقاتها بإسرائيل مع اندلاع الانتفاضة الثانية –كانت ثانوية نسبيًا، في حين أشير للتغيير في مصر أنه

ذات أهمية مصيرية بالنسبة لإسرائيل، وعلى ضوء ذلك، وعندما اندلعت موجة المظاهرات في تونس والقاهرة، دعمت إسرائيل بهدوء استمرار الوضع القائم، وفي حالة تونس، صرح رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو بأنه يأمل بعودة الاستقرار إليها، وصدرت تصريحات مشابهة تباعًا عندما انفجرت الأوضاع في مصر، حيث صرح رئيس الأركان ووزير الدفاع السابق شاؤول موفاز: أن إسرائيل تتطلع إلى استمرار الوضع القائم، وتتمنى بنجاح النظام من السيطرة على الأوضاع، ورغم أن حكومة إسرائيل لم تدعم بشكل رسمي النظام أو المعارضة في مصر؛ فقد ذكرت تقارير: أن جهات إسرائيلية رسمية شجعت من وراء الكواليس حلفائها الأمريكان والغرب على ضبط انتقاداتها الموجهة لنظام مبارك (عبد الشافي، 2012: 91).

وظلت إسرائيل تتعامل بحذر في علاقاتها مع الربيع العربي، نظرًا للطابع المتقلب والطاقة الكامنة فيه المشجعة لعدم الاستقرار في المنطقة، والخوف الإسرائيلي الشديد من أن يؤدي التحريض إلى إلغاء اتفاق السلام مع مصر، الذي يعتبر بالنسبة لها ذو أهمية حاسمة لأمنها ومكانتها الإقليمية، وفي فبراير عام 2011 صرح رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو: "التاريخ القريب يشير إلى حالات كثيرة في الشرق الأوسط الذي استغلت فيه الجهات الإسلامية قواعد اللعبة الديمقراطية، من أجل الحصول على الدعم، وفرض نظم غير ديمقراطية.."، الخوف الذي عبّر عنه نتنياهو كان ثنائيًا، فمن جهة؛ ستحاول إيران استخدام الثورات في العالم العربي لتعزيز قوتها ومكانتها في المنطقة، كما صرح بذلك عندما تطرق إلى أهداف إيران من التحولات المصرية، وأضاف: إن النظام الإيراني غير معني برؤية مصر تدافع عن حقوق الفرد والنساء والأقليات، وهي غير معنية بأن تكون مصر متقدمة نحو القرن الواحد العشرين... والنظام الإيراني معني بأن تتحول مصر إلى غزة ثانية، وتقاد من قبل قوى متطرفة تعارض كل ما يرفعه العالم الديمقراطي. كما عبّر نتنياهو عن قلقه من الدور والتأثير الذي تلعبه التنظيمات الإسلامية في الشرق الأوسط بعد الثورات، وفي خطاب ألقاه في نيسان عام 2011، عبّر عن مخاوفه بقوله: إن إسرائيل كانت تريد أن ترى الربيع الأوروبي الذي حدث عام 1989 يقع في المنطقة، لكن وبدلاً من ذلك شاهدنا شتاء إيراني، وحسب أقواله، فإن التنظيمات الإسلامية ستستغل التحريض في المنطقة، وتحاول السيطرة عليه تدريجيًا. وفي نوفمبر عام 2011 توقع رئيس الحكومة بأن الاحتمالات هي أن نرى موجة إسلامية شاملة تعم الدول العربية، وهي

موجة غير مؤيدة للغرب، وليست ديمقراطية، الرؤية المتشائمة لبنيامين نتنياهو حول العصر المتوقع لما بعد الثورات في العالم العربي، يعتمد على التقييم بأن المنظمات الإسلامية حققت نجاحات في الربيع العربي، لكن هذا غير مقبول على الكثيرين في إسرائيل، فهناك من يؤكدون على الطابع غير الموحد للإسلام السياسي والمبررات التي ستطرحها المجموعات الإسلامية للعمل بصورة واقعية، نظرًا للمشاكل الاقتصادية الشديدة التي يمر بها الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويعتقد أن الجهات الإسلامية التي ستحصل على مكانة وقوة في مراكز القرار والدولة ستهتم أو لًا بمشاكلها الداخلية، وستضع بشكل مؤقت الملف الإسرائيلي على الرف.

وامتد الخوف من الربيع العربي إلى الشارع الإسرائيلي، حيث أشارت الاستطلاعات التي أجريت مع نهاية عام 2011، أن 51% من الإسرائيليين يرون أن الربيع العربي مضرًا لهم (مقابل 15% و12% قالوا أن الوضع لن يتغير أو سيتغير للأحسن)، لكن الاستطلاع عبر عما يصرح به قادة إسرائيل: بأن مكانتها ستتحسن في المنطقة، نتيجة السقوط الممكن لنظام الأسد في سوريا، وإضعاف مكانة وقوة إيران وحزب الله في المنطقة. واستعداد مجدد من حماس للعمل بعيدًا عن طهران، وبالطاقة الكامنة بعملية الديمقراطية بعيدة المدى، وعلى ضوء عدم الوضوح الحالي للهبات الإقليمية، لا غرابة أن تركز إسرائيل على أمنها وتستثمر فيه. وفي المقابل تبذل الجهود للمحافظة على اتفاقات السلام مع مصر والأردن، والاستثناء الوحيد هنا هو سوريا، التي تميل إسرائيل اليوم إلى إسقاط النظام فيها.

ولم يستبعد خبير الأمن القومي الإسرائيلي (عيران) تخلي مصر عن اتفاقية كامب ديفيد مستندًا في حكمه إلى نتائج استطلاع للرأي أجراه معهد (The Pew Research Center) التي اظهرت أن 54% من المصريين يؤيدون وجوب الغاء معاهدة كامب ديفيد مقابل 36% رأوا وجوب المحافظة عليها ((Oded, (2011)[1].

كما حذر دان ألدار من أن غياب مبارك سيسمح بالتعبير عن عداوة إسرائيل الراسخة في الوعي الجمعي بمصريين، وهولا يستبعد اندماج الاسلاميين في الحياة السياسة المصرية والتحالف مع الجيش وهذا سيعجل في وضع حد لكامب ديفيد، ومن هذه التهديدات ستفرض

(1) http://www.inss.org.il/index.aspx?id=4538&articleid=2336

على إسرائيل زيادة في حجم ميزانية الأمن وبنيتها، علاوة على صياغة سلم الأولويات الإسرائيلي بشكل جذري (النعامي، 2011: 4).

وقد عبر عن ذلك رئيس أركان الجيش الإسرائيل يبني غانتس الذي قال: إن التحولات التي يشهدها العالم العربي توجب تخصيص موازنات إضافية للجيش، معتبرًا أن التحولات فاقمت من مستوى التهديدات على كل الجبهات.

يتفق وزير الدفاع الإسرائيلي (سابقاً) إيهود براك مع أولئك الذين يرون أن التحولات في مصر تمثل خطر حقيقي على مصير معاهدة كامب ديفيد، متوقعًا أن تتنافس الأحزاب المصرية فيما بينها على إظهار عدائها لكل من إسرائيل والولايات المتحدة، ويرى براك أن هذا السيناريو يعني زيادة النفقات بشكل جذري، ويطالب الولايات المتحدة بدفع 20 مليار دولار إضافي لموازنة الأمن، مساهمة في مساعدة إسرائيل على تحمل تبعات الثورات العربية على أمنها القومي، معتبرًا أن إسرائيل هي أحد عوامل استقرار المنطقة، وسيعود بالنفع على الولايات المتحدة (רובין (روبين)، 2012)[1].

لقد تجندت عوامل عدة في حشد شرعية الشارع التي تحتاجها الاجهزة الأمنية المصرية لاستعادة قبضتها، منها تفرد الاخوان دون خبرة في الحكم، تجندت كل عناصر الثورة المضادة في الاقليم كله لمساعدة جهاز أمن الدولة وفلول مبارك على افشال التجربة الديموقراطية، عمومًا تجربة الإخوان المسلمين وحدها، وعملت قطاعات واسعة على تجهيز الشارع لهذا الدور، بعضها بدافع التضرر من حكم الاخوان المسلمين، وبعضها الآخر بسوء نية؛ كالمتضررين من ثورة 25 يناير والذين اجتمعوا لخلق شرعية الشارع التي يحتاج إليها الأمن المصري بأجهزته وعلى رأسها الجيش لكي يقوم بالانقلاب، وعمل الإعلام الخاص والدعم المالي الخليجي بكثافة لإنتاج التعبئة الاعلامية، وترويج أجواء الفشل والتشاؤم اللازمة لذلك، وعملت أحزاب معارضة للإخوان على إزالة الحظر على تعاون الفلول ضد الإخوان، لأنه لم يعد هناك فلول أي منذ أن أصبحت جماعة الاخوان المسلمين هي العدو الرئيسي (بشارة، (2013): 3).

(1) http://www.themarker.com/news/1.1871130

على الرغم من التعليمات التي أصدرها رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو لوزرائه بالتزام الصمت وعدم التعليق على الانقلاب الناعم، الذي أطاح بالرئيس المصري محمد مرسي؛ إلا أن النخب الإسرائيلية احتفت بشكل لافت بالانقلاب، ومنفذه وزير الدفاع الجنرال عبد الفتاح السيسي، وقد تضمن الجدل الإسرائيلي بشأن الانقلاب الكثير من الثناء والإعجاب بالسيسي، ولقد صور الكاتب الإسرائيلي آرييه شافيت مظاهر الاحتفاء العارمة التي حظي به الانقلاب العسكري، وحالة الإعجاب بما أقدم عليه السيسي" (Gaffney, 2012: 38).

"إن الجنرال عبد الفتاح السيسي هو بطل إسرائيل، فلا يحتاج المرء أن يكون لديه عين ثاقبة بشكل خاص حتى يكتشف حجم التشجيع العميق والإعجاب الخفي الذي تكنه النخبة الإسرائيلية تجاه قائد قوات الجارة الكبرى من الجنوب، الذي قام بسجن الرئيس المنتخب والذي قام بتعيينه في منصبه، وفي الوقت الذي يحتدم الجدل في الولايات المتحدة بشأن الموقف من التنوير غير الديموقراطي، الذي يمثله الجنرال السيسي والديموقراطية غير المتنورة للرئيس مرسي؛ فإنه في إسرائيل لا يوجد ثمة جدل حول هذه المسألة، فكلنا مع السيسي، كلنا مع الانقلاب العسكري، كلنا مع الجنرالات حليقي اللحى، الذين تلقوا تعليمهم في الولايات المتحدة، ونحن نؤيد حقهم في إنهاء حكم زعيم منتخب وملتحي، مع إنه أيضًا تلقى تعليمه في الولايات المتحدة، ومع أن هؤلاء الجنرالات كان يتوجب أن يكونوا خاضعين لتعليماته، كما هو الحال في النظم الديموقراطية، "هذا التقييم جاء ضمن تقدير موقف أعده طاقم من باحثي " مركز أبحاث الأمن القومي " (דקל (ديكل)، פרלוב (فرلوب)، גוז'נסקי (جونزسيكي)، 2013)[1].

لا يمكن فهم مظاهر الاحتفاء الإسرائيلي العارمة بالانقلاب بمعزل عن الموقف الإسرائيلي التقليدي من النخب الحاكمة في مصر بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير، والذي ينطلق من افتراض مفاده: إن احتفاظ العسكر بمعظم الصلاحيات في مصر يمثل " مصلحة قومية " لإسرائيل؛ في حين إن إضعاف نفوذهم يضر بهذه المصلحة، وقد عبر عن هذا الموقف بوضوح وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق بنيامين بن اليعازر،، (פרץ (بيريتس)، בר-אלי (بار ائيلي)، 2011)[2]، إن محافل التقدير الاستراتيجي في إسرائيل ترى في توليفة الحكم القائمة

(1) http://heb.inss.org.il/index.aspx?id=4354&articleid=4844
(2) http://www.themarker.com/dynamo/1.1694938

حاليًا في مصر بعد الانقلاب، والتي تضم العسكر والليبراليين أفضل صيغة حكم يمكن أن يسهم وجودها في تحقيق مصالح إسرائيل الاستراتيجية؛ حيث يسود افتراض إن مثل هذا التحالف سيكون ذا فاعلية كبيرة في مواجهة " الجهات المتطرفة "، حيث لا تمنع هذا التحالف عن القيام بذلك قيود ايدلوجية.

وفي بعض الأحيان، فإن الاحتفاء الإسرائيلي بانقلاب العسكر وتزيينه يحمل في طياته مضامين عنصرية ذات خلفيات استشراقية استعلائية، عبر الزعم بأن التجربة دللت على إن الطغاة فقط بإمكانهم حكم مصر، حيث اعتبر السفير السابق والمعلق بوعاز بسموت، إن الانقلاب يثبت إن نظام حكم على غرار نظام مبارك يصلح فقط للتعامل مع المصريين.

وقد استفزت مظاهر الاحتفاء بالطاغية بالانقلاب العسكري في مصر، حيث رأوا أن هذه المظاهر تعكس في الواقع نفاق النخب الإسرائيلية، التي تبيح لنفسها تبرير التعدي على الديمقراطية لمجرد أنها جلبت للحكم قوى لا تنسجم مع مصالح إسرائيل، ولأن صعود الإخوان ساعد – ضمن أمور أخرى – حركة حماس، وإزاء العوائد الإيجابية التي يرصدها الإسرائيليون كنتاج للانقلاب على مرسي، فإن هناك مخاوف من إن تؤدي حالة عدم الاستقرار في مصر إلى تعاظم خطر الجماعات الإسلامية المسلحة، كنتاج حالة الفوضى الذي قد يقود إليها احتجاج الإسلاميين على عزل مرسي، وتخشى إسرائيل إن تتطور أشكال الاحتجاج ضد تحالف العسكر والليبراليين الحاكم، لتصل إلى حد قيام الجماعات الإسلامية باستهداف إسرائيل انطلاقًا من سيناء (בוסתן (بوستن،) לוין (لفين)، 2013)[1].

وتنطلق إسرائيل من افتراض مفاده: أن النتيجة الأبرز لهذا التحول هو تعاظم التهديد على الجبهة الداخلية الإسرائيلية، على اعتبار أن الجماعات الإسلامية ستكثف استخدام الصواريخ، إن تعاظم هذه المخاطر يضفي مصداقية في نظر الكثير من المعلِقين الإسرائيليين على قرار الجيش الإسرائيلي – إدخال تغيير على بناء منظومة القوة العسكرية – لكي تلائم طابع التهديدات الجديدة، ويفترض أن يهدف التوجه الجديد للجيش الإسرائيلي إلى تحقيق هدفين أساسيين، وهما: حماية الجبهة الداخلية، والرد بحزم على الهجمات دون أن يكون مضطرًا لشن

(1) http://sikurmemukad.com/4groups/

حرب برية؛ وهذا يستدعي زيادة الاستثمار في مجال تعزيز الوحدات الخاصة والاستخبارات والدفاعات الجوية وقدرات سلاح الجو، وذلك على حساب سلاح المدرعات والمدفعية وسلاح المشاة.

إن ما يثير القلق لدى دوائر صناع القرار في تل أبيب بشكل خاص، هو أن تتمكن الجماعات الإسلامية من السيطرة على سيناء في أعقاب حالة الفوضى التي يمكن أن تنتهي إليها الأوضاع في مصر، ومن هنا، تدرك المحافل الإسرائيلية أهمية تكثيف التعاون الأمني والاستخباري بين إسرائيل ومصر في هذه الفترة، لدرجة أن هناك من اقترح أن تبادر إسرائيل بتزويد مصر بقدرات تمكن أجهزتها الأمنية من جمع معلومات استخبارية عما يحدث في سيناء بشكل ناجع وفعال (בוסתן (بوستن،) לוין (لفين)، 2013)[1].

الثورة الليبية

في 15 شباط/فبراير 2011، خرج الليبيون في ثاني أكبر المدن الليبية، بنغازي، إلى الشوارع للمطالبة بسقوط نظام القذافي، وخلال أيام كانت الانتفاضة قد انتشرت إلى سائر أنحاء الشرق وإلى بعض أجزاء الغرب، وبدا وكأن ليبيا كانت على وشك أن تصبح البلد التالي بعد تونس ومصر في الانضمام إلى ما يُسمى الربيع العربي، لكن وعلى عكس نظيريه التونسي والمصري؛ فقد أو ضح القذافي بأن لا نية لديه بالتنحي وأعلن بأنه سيقاتل حتى النهاية وبكل الوسائل الضرورية للتمسك بالسلطة، وركز جُل اهتمامه على قاعدة سلطته الرئيسية في طرابلس، ورغم التدخل العسكري الذي تم بتفويض من الأمم المتحدة؛ فقد تمكن من الصمود في مواقعه، وحتى وقت كتابة هذا التقرير، يكاد الوضع يشكل طريقًا مسدودًا، يتمثل في أن المناطق الشرقية تسيطر عليها المعارضة والمناطق الجنوبية والغربية لازالت لا في مجملها تحت سيطرة النظام، لقد أصبحت المظالم التي غذّت الانتفاضة الليبية حكاية مألوفة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ فعقود من التسلط والقمع السياسي، إضافة إلى الفساد وسوء الإدارة، أدّت إلى تهميش شرائح واسعة من السكان.

(1) http://sikurmemukad.com/strategy062013/

وقد دعا نشطاء ليبيون إلى يوم غضب في السابع عشر من فبراير 2011 عبر الفيس بوك، على غرار ما حدث في مصر وتونس واليمن وغيرها، حيث نزل آلاف المتظاهرين إلى الشوارع، ورغم تهديدات سيف الإسلام في مداخلته على التلفزيون يوم الأحد 20 فبراير بنشوب حربٍ أهلية، إلا أن الاحتجاجات استمرت، مما أدى إلى قمع أمني عنيف وسقوط قتلى، ولأنه كلما زاد مستوى العنف أدى إلى التفكك؛ فقد وقعت انشقاقات في صفوف القوات المسلحة التي رفضت قتل المتظاهرين، وهوما أدى إلى عسكرة الثورة الليبية (الفاعوري، 2013: 103).

قبل استصدار قرار التدخل الدولي للقوات، عقد اجتماع طارئ شهد انقسامًا حادًا حول تحديد القرار، حيث تزعمت دول مجلس التعاون الخليجي تيار الموافقة، فيما رفضت الجزائر وسوريا والسودان واليمن، وخرج هذا الجمع في آخر المطاف بالموافقة على فرض حظر جوي للطيران الليبي؛ فقد قال وزير خارجية سلطنة عمان "يوسف بن علوي" الذي ترأس الاجتماع في مؤتمر صحفي مشترك مع الأمين العام للجامعة "عمرو موسى": إن الدول العربية توافقت على قرار فرض الحظر الجوي على ليبيا، ورفضت دولة عمان في الوقت نفسه أي شكل من أشكال التدخل العسكري البري، حيث أكد "بن علوي" أن هذا الحظر ينتهي بانتهاء الأزمة الليبية، كما قرر وزراء الخارجية العرب تقديم المساعدات العاجلة للشعب الليبي عونًا لهم على الصمود في وجه الاعتداءات التي يتعرضون لها، وفتح قنوات اتصال مع المجلس الوطني الانتقالية الليبي، واعتبر الأمين العام للجامعة العربية في مؤتمر صحفي قرار وزراء الخارجية فتح قنوات تواصل مع المجلس الوطني الانتقالية الليبي اعترافًا عمليًا به، وأكد "عمرو موسى" أن تعرض الشعب الليبي لانتهاكات جسيمة وجرائم خطيرة من قتل المدنيين والتحريض على أعمال العنف والعدوان من طرف السلطات الليبية يفقدها الشرعية، كما أو ضح أن قرار مجلس الجامعة بفرض حظر جوي على الأجواء الليبية لا يعني التدخل العسكري بأي حال من الأحوال، وأضاف أن صيغة القرار جلية في هذا الشأن، وهي أننا نطالب مجلس الأمن الدولي الذي له أن يقرر ما يراه طبقًا لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان المتعارف عليها عالميًا، حيث اعتبر "موسى" أن الحظر الجوي لا يعدو أن يكون عملية وقائية وليست عسكرية غرضها حماية المدنيين الليبيين، كما إنه أكد على أن القرار المتخذ يؤكد على مراعاة السيادة والسلامة لدول الجوار، سواء كان منها العربية أو الإفريقية، مشيرًا إلى أن هناك تنسيق بين الجانبين

العربي والإفريقي رغم بعض الاختلافات، والموقف الذي اتخذته الجامعة بشأن الحظر الجوي متوافق إلى حد كبير مع المطلب العربي الشعبي، حيث تظاهر مئات المواطنين العرب أمام مقر جامعة الدول العربية قبيل وخلال الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العرب، لمطالبة المجتمع الدولي بفرض حظر جوي على ليبيا، كما أن المتظاهرين والثوار في ليبيا لم يكن موقفهم مخالفًا لباقي جمهور العرب في مختلف الدول، بل كانوا يرددون هتافات تطالب بالتدخل الأجنبي الفوري لتحريرهم من رصاص النظام (أو علي، (2013): نت)[1].

لهذا أصدر مجلس الأمن الدولي 5 قرارات بشأن ليبيا خلال الفترة من مارس 2011 حتى ديسمبر من نفس العام، شملت إدانة أعمال العنف في ليبيا وفرض قيود اقتصادية وتجميد أموال النظام الليبي بالبنوك الخارجية، وكذلك السماح بالتدخل الأجنبي المسلح في القضية الليبية، تحت راية الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من صدور قراري مجلس الأمن رقمي 1970 و1973 بشأن الحالة الليبية (ومضمونهما إحالة الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية، وحظر الأسلحة والسفر، وتجميد الأصول الليبية في الدول الغربية، وإقامة منطقة حظر طيران جوي في الأجواء الليبية)، فضلًا عن قرار الجامعة العربية رقم 7298 بتاريخ 2 مارس 2011 بشأن الطلب من مجلس الأمن تحمل مسئولياته إزاء تدهور الأوضاع في ليبيا، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بفرض منطقة حظر جوي على حركة الطيران العسكري الليبي، وإقامة مناطق آمنة في الأماكن التي تتعرض للقصف، فإن حلف الناتو لم يتدخل كمنظمة سوى في نهاية شهر مارس 2011، أي بعد ما يقرب مما يزيد على شهر من اندلاع الأزمة، حيث بدأ أعضاؤه الرئيسيون في شن هجمات جوية على الكتائب الليبية، وبدا للمراقبين أن نظام القذافي سينهار سريعًا مع بدء الضربات الجوية للناتو والولايات المتحدة التي لم تدخل المعركة بثقلها، ونقلت القيادة لحلف شمال الأطلسي، إلا أن ثمة صمودًا لافتًا لكتائب القذافي، عبر ممارسة عملية الكر والفر وتبادل السيطرة على بعض مدن الشرق الليبي (ساعو، 2014: 117).

(1) http://www.startimes.com/f.aspx?t=33733818

في الوقت نفسه، فإن الناتو لا يرغب بتسليح قوات المعارضة، خشية أن يقع السلاح في يد تنظيمات وجماعات متشددة، يمكن أن تشكل تهديدًا للغرب، كما أن التفويض الذي عملت بمقتضاه قوات الولايات المتحدة ودول حلف الناتو يستند في الأساس إلى حماية المدنيين، وبما يعني عدم التدخل كطرف مباشر مع المعارضة لإحراز نصر عسكري على قوات القذافي، وعدم رغبة أمريكا الدخول بثقلها في العمليات العسكرية ما يجعل الحلف ضعيفًا، ولعل سلوك إدارة أوباما في هذه الأزمة، أرجعه البعض إلى المخاوف من التورط في المستنقع الليبي، بما يضعف فرص الديمقراطيين في أية انتخابات قادمة، لاسيما أن سلبيات تجربة الرئيس السابق جورج بوش في العراق وأفغانستان لا زال مؤثرًا على الرأي العام الأمريكي (ساعو، 2014: 49).

وتم تمديد مهمة حلف شمال الأطلسي لتسعين يومًا أخرى، بعد أن انتهت الفترة الأولى في 30 حزيران/يونيو 2011. (عبد الشافي، 2012: 77).

طال أمد الحرب الأهلية واتخذت طابعًا دمويًا، كانت قوات المتمردين مشكلة من مدنيين غير مدربين ومسلحين بشكل سيئ، وقد أعرب جنرالات حلف شمال الأطلسي عن ازدراءهم العلني لجيش المتمردين، حيث نقلت صحيفة ليكونوميست: "إنهم ليسوا مستعدين حقًا للحرب، ولا يبدو أنهم يريدون القتال حقًا. إنهم يستعرضون فقط" (Woods, 2011)[1].

أماطت مصادر إعلامية "إسرائيلية" اللثام عن وقوف مؤسسة أمنية "إسرائيلية" – وبتفويض من حكومة الكيان الصهيوني– وراء إرسال مجموعات من المرتزقة الأفارقة إلى ليبيا للهجوم على الثوار، ودفع نظام القذافي بمئات المرتزقة لمواجهة الثوار الذين خرجوا منذ 11 يومًا في معظم أنحاء البلاد مطالبين بإسقاط نظام العقيد معمر القذافي، وقالت المصادر إن تسريبات أمنية تؤكد أن "إسرائيل" تنظر إلى الثورة الليبية من منظور أمني استراتيجي، وتعتبر أن سقوط نظام القذافي سيفتح الباب أمام "نظام إسلامي" في ليبيا، وذكرت المصادر الإعلامية نفسها: أن رئيس الوزراء "الإسرائيلي" بنيامين نتنياهو، ووزير الحرب إيهود باراك، ووزير الخارجية أفيجدور ليبرمان، اتخذوا في اجتماع ثلاثي يوم 18 فبراير الماضي قرارًا بتجنيد مرتزقة أفارقة يحاربون إلى جانب القذافي، وأكدت التسريبات الأمنية، حسبما أوردت "الجزيرة نت"، أن

(1) http://www.marxist.com/gaddafi-dead-revolution-and-counter-revolution-in-libya.htm

الاجتماع وافق على طلب من الجنرال يسرائيل زيف –مدير مؤسسة الاستشارات الأمنية "غلوبل سي إس تي" التي تنشط في العديد من الدول الأفريقية– بوضع مجموعات مرتزقة شبه عسكرية من غينيا ونيجيريا وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى ومالي والسنغال وأفراد من الحركات المتمردة في إقليم دارفور، وفي جنوب السودان، تحت تصرف مسؤول الاستخبارات الليبية عبد الله السنوسي، وحسب المصادر نفسها؛ فقد أكد رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الجنرال آفيف كوخفي خلال الاجتماع –الذي حضره أيضًا رئيس شعبة شمال أفريقيا في الخارجية شالوم كوهين– أن المتابعة الدقيقة والرصد الثاقب أظهرا أن ثورة ليبيا يغلب عليها "الطابع الديني والأصولي"، وأن جماعة الإخوان المسلمين لها اليد الطولي فيها، وعلى الأخص في شرق ليبيا، وتحديدًا مدينة بنغازي. واعتبر كوخفي أنه إذا ما سقط نظام القذافي فإن النظام البديل سيكون "نظامًا إسلاميًا"، مما يوفر عمقًا استراتيجيًا لحركة الإخوان المسلمين في مصر والأردن والسودان (المركز العربي، 2012: 31).

وقد جاء التناول الإعلامي "الإسرائيلي" لأحداث الثورة الليبية على أنها امتداد للتغيير الجذري الذي يشهده العالم العربي، والذي بدأ بالثورة في تونس ومصر، لكنه توقع صمود أقوى للقذافي مع بداية أحداث الثورة أكثر مما كان عليه سابقيه زين العابدين في تونس وحسني مبارك في مصر، زاعمًا بأن القذافي اكتسب مزيد من الخبرة والاستعدادات المتمثلة في تشديد الإجراءات الأمنية وقمع المتظاهرين بعنف وقسوة منذ البداية، لكن ما لبث أن تبدد هذا السيناريو وانهار تحت أقدام الشعب الليبي الذي يصبو للحرية وتحطيم أغلال القمع والقهر الذي عانى منه تحت حكم القذافي لأكثر من أربعة عقود متتالية.

حاول الإعلام "الإسرائيلي" في إطار قراءته للثورة الليبية رصد الأسباب التي دفعت الليبيين للثورة على زعيمهم، رغم أو ضاعهم الاقتصادية الجيدة إلى حد ما، والتركيبة القبائلية للبلاد، التي كانت دومًا حصنًا يعيق اندلاع مثل هذه الثورة، وهنا ذكرت دراسة أكاديمية صادرة عن مركز ديان لدراسات الشرق الأوسط وأفريقيا: أن البطالة التي تفشت بين صفوف الشباب الليبي وأزماته الاقتصادية المتصاعدة، كانت أحد أبرز هذه الأسباب، بالإضافة إلى عامل مهم آخر، هو التهميش السياسي ومنع مشاركة أو سع للطبقات الاجتماعية المختلفة في الحياة

السياسية، والعيش في ظل معادلة عدم العدل والمساواة والحرية والمشاركة في إدارة شؤون الدولة.

كما حاولت الدراسة التي أجرتها الخبيرة في الشئون الاستراتيجية، يهوديت رونين عقد مقارنة بين الأنظمة الساقطة في مصر وتونس والنظام الليبي برئاسة القذافي على اعتبار أنه الأقرب حاليًا للحاق بهما.

ولعل مستقبل الثورة الليبية لن يصعب التوقع به كحال الثورتين السابقتين في تونس ومصر، وهو نجاحاها في نهاية المطاف في إسقاط نظام القذافي الذي بات يترنح بشدة ويبدو أن أو ل رد فعل "إسرائيلي" رسمي على السقوط الوشيك لمعمر القذافي جاء من جانب الرئيس "الإسرائيلي" شيمون بيريز، الذي أعرب عن سعادته من إسقاط نظام القذافي معربًا عن رغبته في أن يرى ليبيا بدون القذافي، واستبعد أن يظل رئيسًا لها، بعد الثورة ضده. وأضاف بيريز مبتهجًا أن القذافي صرح منذ أسبوعين بأنه يرغب في أن يرى الشرق الأوسط بدون إسرائيل، وها هو الآن بات بدون حكم، وفى هذا السياق أعرب عدد من الخبراء "الإسرائيليين" المختصين في الشأن الليبي عن توقعهم بأن تشهد ليبيا حربًا أهلية في عصر ما بعد القذافي، نتيجة للتناحر المرتقب عقب إسقاطه نهائيًا بسبب التركيبة العشائرية للمجتمع الليبي؛ حيث ستسعى كل عشيرة في فرض سيطرتها وهيمنتها على البلاد بعد القذافي، والسيطرة على مصادر الطاقة والثروات المعدنية في البلاد، فيما توقع البعض تقسيم ليبيا، لتتحول إلى دويلات، تتحكم فيها العشائر الكبرى (عباس، 2011)[1].

الثورة السورية

في 19 فبراير 2011 تعرض أحد الشباب من تجار منطقة "الحريقة" بدمشق للإهانة والضرب المبرح من قبل أحد عناصر الشرطة بالشارع، مما أدى إلى تجمع المئات من المواطنين المتضامنين رفضًا لهذا السلوك من جانب الشرطة، وأصروا على استمرار تجمهرهم لحين حضور وزير الداخلية الذى اعتذر للشباب وتعهد بمعاقبة الشرطي المتورط، وكانت

(1) http://islammemo.cc/hadath-el-saa/thawrah-libya/2011/02/23/117845.html

هتافات السوريين في التظاهرات الأولى في دمشق "الشعب السوري ما بينذل" (عرفات، 2013: 17-22).

ويتضح مما سبق احتقان الشعب السوري ضد الانتهاكات التي ترتكبها الشرطة ضد المواطنين، وحرص النظام السوري على استيعاب غضب المواطنين، لمنع تكرار ما حدث في الدول العربية من ثورات أدت إلى أسقاط أنظمة الحكم.

وهذه كانت الشرارة لإطلاق العديد من المظاهرات بدءًا من الثلاثاء 15 مارس 2011 في أرجاء سورية، وامتدت التظاهرات إلى عدة محافظات في جمعة الكرامة يوم 18 مارس، وكانت مطالب الثورة السورية هي: الكرامة والحرية ومعاقبة الشرطة على تجاوزتها في حق المواطنين، وكانت شعارات الثورة تتجاوز الانقسامات الطائفية في سوريا ومهاجمة النظام السوري الذى كان يتهم الحركات الشعبية السلمية بأنها حركات ارهابية.

اتسم الموقف الأمريكي تجاه القضية السورية بالتردد والغموض، ولكنه ليس موقف جامد؛ فقبل اندلاع الثورة السورية كانت الإدارة الأمريكية بصدد مراجعة سياساتها تجاه الإدارة السورية، فبعد أن كانت الإدارة الأمريكية تتعامل مع سوريا على أنها من الدول الداعمة للإرهاب ومن ثم يجب تغيير النظام القائم بها، كما أنها تهدد المصالح الإسرائيلية بدعمها لحماس وفصائل المقاومة، تغير هذا الموقف بفوز الديمقراطيين بأغلبية المقاعد في الكونجرس الأمريكي في 2008 وتأكدهم أن سياسات الجمهوريين تجاه سوريا فشلت في تحقيق المصالح الأمريكية، لذلك ترسخت لديهم قناعات بضرورة تغيير الاستراتيجية الأمريكية تجاه سوريا وهذا كان متوافق مع رغبة الرئيس الأمريكي بارك أوباما، لذلك بدأت مرحلة جديدة في العلاقات الأمريكية السورية.

وجاءت الثورة السورية لتربك الموقف الأمريكي بما تحمله من تحديات تضعها أمام السياسة الأمريكية مثلت محددات للسياسة الأمريكية تجاه القضية السورية على رأسها: (ساعو، 2014: 119)

1. غياب السيطرة على السلاح الكيماوي السوري.
2. عدم رغبة أمريكا في التورط في حروب أخرى في المنطق بعد الفشل الذى حققته في العراق وافغانستان وليبيا.
3. الالتزام الأمريكي بأمن إسرائيل.
4. اتساع حجم الكارثة الإنسانية والمسئولية الأخلاقية للولايات المتحدة الأمريكية.
5. تزايد نفوذ الدول الكبرى على رأسهم روسيا والصين في سوريا والمنطقة على حساب تراجع الدور الأمريكي في المنطقة.

منذ اندلاع الثورة السورية أعلنت واشنطن أن أي محاولة من جانب الرئيس السوري بشار الأسد لاستخدام السلاح الكيماوي سيعرضه لضربة عسكرية أمريكية، أي أن استخدام السلاح الكيماوي يمثل خط أحمر لا يجب الاقتراب منه، ولذلك جاء استخدام نظام بشار للسلاح الكيماوي في منطقة الغوطة في 21 أغسطس 2013 تجاوز لهذا الخط الأحمر والذى أسفر عن مقتل ما يقرب من 1400 ضحية من المدنيين، ورغم أنها ليست المرة الأولى التي يستخدم فيها السلاح الكيماوي في سوريا، حيث أشار وزير الخارجية الأمريكي إلى استخدامه من جانب النظام 11 مرة في وقت سابق، ولكن استخدام السلاح على نطاق واسع هذه المرة وضع مصداقية الرئيس الأمريكي وبلاده أمام اختبار حقيقي (سويلم، 2013: 109).

وهذا دفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى التصعيد والتهديد بضربة عسكرية محدودة، لمحاسبة النظام السوري على استخدامه للسلاح الكيماوي وتجاوزه للخط الأحمر الأمريكي، ولخفض قدرات النظام السوري على القيام بهجمات كيماوية أخرى، وفى نفس السياق عملت الولايات المتحدة على حشد تأييد ومشاركة دولية لتوجيه ضربة عسكرية للنظام السوري هذا على المستوى الدولي، أما على المستوى الداخلي سعى الرئيس لحشد تأييد من الرأي العام لإقناع الكونجرس لكى يعطيه موافقه لتوجيه ضربة عسكرية لسوريا، وفى أو ج التصعيد الأمريكي ضد النظام السوري، جاءت المبادرة الروسية لنزع السلاح الكيماوي السوري بعد تلميحات من مسئولين أمريكان، على رأسهم وزير الخارجية الأمريكي جون كيري في 9 سبتمبر 2013، حول ما يمكن أن يفعله الرئيس السوري لتجنب الضربة العسكرية المحتملة بتسليم كل أسلحته

الكيماوية للمجتمع الدولي، من هذا المقترح جاءت المبادرة الروسية لنزع السلاح الكيماوي السوري، ولاقت المبادرة الروسية تأييد من جانب الرئيس الأسد، والرئيس الأمريكي، ولذلك اتفق وزيري خارجية الولايات المتحدة وروسيا جون كيري وسيرجى لافروت في جنيف في 12 سبتمبر 2013 على تنفيذ المبادرة الروسية وتنص الاتفاقية على (القاسم، 2013: 112).

1. انضمام دمشق إلى معاهدة حظر الأسلحة الكيماوية.
2. إفصاح دمشق عن حجم ومواقع أسلحتها الكيماوية ومصانعها.
3. أن يتاح لمفتشي حظر الأسلحة الكيماوية التحقق من ذلك.
4. تحديد كيفية تدمير الأسلحة الكيماوية بالتعاون مع المفتشين الدوليين.
5. وفى حالة امتناع النظام السوري عن الالتزام بهذا الاتفاق، تصدر في حقه عقوبات دولية من مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

ونلاحظ أن هذه المبادرة أتاحت لأوباما أن يبتعد عن التورط في المأزق السوري، ويتجنب تداعيات محتملة لتوسع الضربة العسكرية لحرب واسعة، وكذلك غياب دعم الرأي العام الأمريكي وتردد الكونجرس، وبالتالي وفرت المبادرة لأوباما فرصة انتصار دبلوماسي أمام العالم يتيح له عدم توجيه ضربة لسوريا، وفى نفس الوقت إجبار النظام السوري على التخلي عن السلاح الكيماوي. لوحظ ان التحركات الأمريكية كانت تسعى للحفاظ على مصالح إسرائيل التي تتمثل في:

1. منع سقوط ترسانة الأسلحة البيولوجية والكيماوية في أيدى عناصر متطرفة أو في يد حزب الله ما يهدد أمن إسرائيل. وما ساعد على تحقيق هذا الهدف هو استخدام الرئيس بشار الأسد السلاح الكيماوي في منطقة الغوطة في أغسطس 2013، وجاءت المبادرة الروسية التي وافقت عليها أمريكا ودعمتها إسرائيل من أجل نزع السلاح الكيماوي السوري، واعتبرت إسرائيل أن الاتفاق مكسب استراتيجي يصب في صالحها من خلال التخلص من قدرات الردع التي امتلكتها سوريا قديمًا أي السلاح الكيماوي وضمان عدم وقوعها في أيدى تنظيمات مسلحة يمكن أن تستخدمها مستقبلًا في مواجهة إسرائيل وبالتالي تظل إسرائيل متمتعة بتفوقها في السلاح التقليدي والغير تقليدي.

اسقاط نظام بشار الأسد الداعم لإيران، وحزب الله في لبنان، وحماس في فلسطين، وهذا ما سعت أمريكا لتحقيقه من أجل حماية إسرائيل، فمنذ أن بدأ نقاش القضية السورية في مجلس الأمن منذ 21 إبريل 2011، أي بعد شهر ونصف من اندلاع الثورة، كانت وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل والدول الغربية تؤيد انتقالًا سياسيًا سلميًا، ثم جاء مشروع قرار للتصويت داخل مجلس الأمن وذلك في 5 أكتوبر 2011، والذى قدمته كل من المانيا والبرتغال وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وإيرلندا الشمالية استنادًا إلى تقرير مجلس حقوق الإنسان في دورته ال 17، والذى أشار إلى وجود انتهاكات واسعة وممنهجة لحقوق الإنسان في سوريا ترقى إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية، وكان مشروع القرار يحمل النظام السوري مسئولية تدهور الأوضاع ويطالبه بإجراءات فورية لوقف العنف وتخفيف حدة الأزمة، والأهم أنه كان سيتابع تنفيذ القرار والنظر في الخيارات المتاحة، ثم جاء قرار مجلس الأمن في 4 فبراير 2012 الذى يدعو الرئيس السوري بشار الأسد للتنحي بعد ارتكاب نظامه الكثير من المجازر بحق الشعب السوري (رؤوف، (2013): 125-126).

2. استمرار السلام والاستقرار في الشمال من مرتفعات الجولان، ومنع العناصر الجهادية من تأسيس كيانات ومعاقل خاصة بهم في الشمال، لضمان استمرار سيطرة إسرائيل على هضبة الجولان، حتى عندما بدأ الحديث عن تشكيل حكومة في سوريا، كانت إسرائيل تدفع من أجل تشكيل حكومة لا مركزية لضمان استمرار سيطرتها على الجولان، لذلك كانت تؤثر على أمريكا عندما دار الحديث عن هذا الموضوع في مؤتمر جنيف، حتى أذا دار الجدل حول تشكيل حكومة يكون الدفع بتشكيل حكومة لا مركزية، ومن ناحية أخرى استمرار مطالب إسقاط نظام بشار، أو استمرار الصراع حتى لا يلتفت إلى هضبة الجولان.

في سياق متصل فإن الاتفاق الأمريكي الروسي بشأن الأسلحة الكيماوية بعد استخدامها في منطقة الغوطة في 21 أغسطس 2013 والذي أسفر عن مقتل ما يقرب 1400ضحية من المدنيين، لم يكن من أجل حماية المدنيين ولكنه كان فرصه مواتيه من أجل التخلص من السلاح الكيماوي السوري كما سبق أن ذكرنا، مما يضمن تفوق إسرائيلي في الأسلحة التقليدية والغير تقليدية في المنطقة، فمنذ صيف 2011 واندلاع الثورة بدأ النظام في تنفيذ مجازر

واسعة بحق الأحياء السكنية بدعوى تحصن إرهابيين بها، وفى هذه الأثناء كان الجنود المنشقون عن النظام يلجأون إلى عدد من المحافظات التي تشهد تظاهرات كثيفة للهروب من الملاحقات الأمنية، ما أدى إلى اقتحام الجيش النظامي لهذه المناطق ومعاقبة أهلها على إيواء المنشقين من خلال تنفيذ عدد من المجازر المروعة ضدها، ومع تقدم الثورة السورية صار النظام السوري أكثر دموية؛ لذلك لم تكن الغوطة هي المجزرة الأبشع التي ترتكب في حق الشعب السوري.

واجهت الولايات المتحدة تحديات من جانب روسيا والتي تستخدم قوتها من أجل الحفاظ على الوضع الراهن أي بقاء نظام الاسد، وذلك بالنظر لما سيترتب على تغيير نظام الأسد من تداعيات وتكلفة سياسية واستراتيجية كبيرة بالنسبة للمصالح الروسية، خاصة في ضوء اعتمادها على نظام بشار الأسد في تنفيذ سياساتها الخارجية في الشرق الأوسط، وحماية مصالحها في الإقليم، وكذلك الموقف الصيني الذى لا يختلف كثيرًا عن الموقف الروسي؛ فقد استخدمت الصين كل قوتها ضد أي دعوة لتغيير النظام السوري بالقوة، وذلك بالنظر إلى أن بشار الأسد يعد حليف قوي للصين، فسوريا دولة مهمة بالنسبة للصين في إطار استراتيجيتها لتأمين تدفق النفط من الشرق الأوسط وأفريقيا.

إن التغاضي الأميركي عن "التوغل" الروسي العسكري بهذا الشكل الفج في الصراع بسوريا ليس مجرد دلالة على تراجع الولايات المتحدة أمام طموحات بوتين في المنطقة، وليس دليلًا جديدًا على "تردد" أوباما، بل على العكس من ذلك، هو دلالة جديدة على تمسك الرئيس الأميركي باستراتيجيته القائمة على تحقيق أهداف بلاده دون توريط جيشه بحروب جديدة، ودون انخراط مباشر في صراعات الشرق الأوسط، وبالاعتماد على "الوكلاء" الإقليميين في إدارة الصراعات وضرب الأعداء والخصوم بعضهم ببعض (ابو هلال، 2015)[1].

ولذلك لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الوحيدة التي تتحكم في مسار الصراع السوري، وأتضح ذلك في فشل مجلس الأمن في ايجاد حل للأزمة السورية؛ فمنذ أن بدأ نقاش القضية السورية في مجلس الأمن منذ 21 إبريل 2011، أي بعد شهر ونصف من اندلاع الثورة، كانت وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية تؤيد انتقالًا سياسيًا سلميًا،

(1) http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/10/4 .....

بينما كان هناك موقف روسي وصيني رافض لأى تدخل في سوريا باعتباره شأنًا داخليًا، وهذه المواقف المبدئية تكاد لم تتغير رغم تطور الأحداث في سوريا.

واستكمالًا للدور الروسي في سوريا استبق الكرملين التدخل بالحصول على مباركة من النظام السوري بشن غارات ضد المعارضة، وإخطار الولايات المتحدة بالضربة، وتنسيق مسبق مع تل أبيب أثناء زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إلى موسكو الشهر الماضي، وداخليا وبالإجماع كما جرت العادة، خول البرلمان الروسي الرئيس فلاديمير بوتين حق استخدام القوات المسلحة خارج الحدود، للمرة الثانية منذ أحداث القرم وجنوب شرق أو كرانيا ربيع عام 2015.

"لا يصعب التكهن بفشل سياسة الكرملين المستجدة في منطقة الشرق الأوسط، فقرار البدء بأي عملية عسكرية سهل جدًا مقارنة بالنتائج المتوقعة، وتطورات الوضع ميدانيًا، والارتدادات على العلاقات المستقبلية مع اللاعبين الإقليميين والدوليين"

ويذهب البعض إلى أن التدخل مدعوم بغطاء إقليمي ودولي لفرض خطوط تهدئة مؤقتة، ويدفع باتجاه إضعاف تدخل إيران وحزب الله، وإضعاف المعارضة السورية في آن واحد، ويهدف لاحقًا إلى إجبار جميع الأطراف، بما فيها النظام، على القبول بحل سياسي وفق مبدأ (لا غالب ولا مغلوب)، فيما يرى فريق واسع أن التدخل يهدف إلى الحفاظ على مواقع روسيا في آخر موطئ قدم لها في المياه الدافئة شرق المتوسط، وتعزيز حضورها في المنطقة، والحفاظ على مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية (الياس، 2015)[1].

وقد استمر السجال بين القوى الكبرى حتى انتهى عند محاولة تحريك الموقف عبر طرح أو ل مشروع قرار للتصويت داخل مجلس الأمن، وذلك في 5 أكتوبر 2011، والذى قدمته كل من المانيا والبرتغال وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وإيرلندا الشمالية، استنادًا إلى تقرير مجلس حقوق الإنسان في دورته ال 17، والذى أشار إلى وجود انتهاكات واسعة ومنهجه لحقوق الإنسان في سوريا ترقى إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية، وكان مشروع القرار يحمل النظام السوري مسئولية تدهور الأوضاع، ويطالبه بإجراءات فورية لوقف العنف وتخفيف حدة الأزمة،

(1) http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/10/7/%D8%A7%D9%84%D9%8

والأهم أنه كان سيتابع تنفيذ القرار والنظر في الخيارات المتاحة، ولكن استخدمت روسيا والصين حق الفيتو خشية تجاوز القرار والتدخل على غرار النموذج الليبي وفرض منطقة حظر جوى فوق ليبيا مما اضر بمصالح روسيا والصين.

كما استمر استخدام حق الفيتو من جانب روسيا والصين ضد أي أجراء يهدد نظام بشار الأسد؛ ففي 4 فبراير 2012 استخدمت روسيا والصين حق الفيتو لأعاقه قرار مجلس الأمن، الذى يدعو الرئيس السوري بشار الأسد للتنحي بعد ارتكاب نظامه الكثير من المجازر بحق الشعب السوري، وظهرت بوادر في التغيير في الدور الأمريكي في تشجيع تشكيل (الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية) في 11 نوفمبر 2012 والاعتراف به من جانبها كممثل للشعب السوري، وتشجيع دول كثيرة على الاعتراف به، كما باركت الولايات المتحدة تشكيل (القيادة المشتركة للمجالس العسكرية الثورية) في نفس الوقت الذى وضعت فيه (جبهة النصرة) على قائمة الإرهاب.

سارعت "إسرائيل" إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات على الأرض لضمان أمنها، وللتعامل الفعال مع مسارات الأحداث في سوريا: (الجزيرة، 2013)[1]

1- إقامة جدار/سياج كهربائي إلكتروني متطور على مسافة سبعين كيلومترًا وعلى طول الحدود مع سوريا؛ وهو جدار "ذكي" مزود بأجهزة كشف متطورة لكل حركة خارجة عن المألوف، ومن المفترض الانتهاء من إقامته في حزيران/ يونيو.2013

2- استكمال الاستعدادات الإسرائيلية لأي حرب محتملة مع سوريا، وعمل التدريبات والمناورات اللازمة، بما في ذلك احتمال استخدام السوريين لأسلحة كيمياوية، مع ملاحظة أن رئيس أركان الجيش الإسرائيلي بني جانتس يرى أن احتمالات هجوم سوري بأسلحة كيمياوية ضئيلة جدًا، كما أن هناك حلولًا إسرائيلية دفاعية وهجومية لهذا الاحتمال.

3- إقامة منظومة رقابة جوية إسرائيلية (بالتنسيق مع أميركا) تراقب السلاح السوري، خصوصًا النوعي والكيمياوي، للتعامل معه لحظة خروجه من المخازن وتوجيه ضربات استباقية له ولمن يحاول نقله.

(1) http://www.alzaytouna.net/ar/?p=12613

4- دراسة احتمال إقامة منطقة عازلة في سوريا من جهة الجولان، حيث وضع هذا الاحتمال بشكل جاد على طاولة صناع القرار الإسرائيلي، حسبما نقلت القناة الأو لى الرسمية في التلفزيون الإسرائيلي في 2013/3/29 عن مصادر سياسية وأمنية رفيعة المستوى.

5- تفعيل النشاط الاستخباراتي الإسرائيلي في الداخل السوري.

6- التنسيق مع الأردن: إذ تحدثت صحف إسرائيلية (يديعوت أحرونوت وهآرتس) كما نقلت ذلك جريدة القدس العربي في 2012/12/27 و2013/4/23، عن أن عدة لقاءات قد جرت بين رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وملك الأردن بهدف تنسيق مواقف البلدين تجاه سوريا.

7- تفعيل العلاقات مع تركيا، حيث قام نتنياهو(بعد طول رفض) بتقديم اعتذار رسمي لتركيا عن حادثة مقتل الأتراك في سفينة كسر الحصار (ما في مرمرة)، وذلك لتعزيز التنسيق مع تركيا بشأن الأوضاع في سوريا، حسبما أشار نتنياهو نفسه..

على الجانب الآخر من التعامل الأمريكي مع الملف السوري، لابد من الحديث عن التدخل الإيراني وحزب الله في الثورة السورية ، وويلاته على إسرائيل وأمريكيا، والعلاقات في الإقليم، فإيران وسوريا حلفاء استراتيجيون، وقدمت إيران دعمًا كبيرًا للحكومة السورية في الحرب الأهلية السورية، بما في ذلك الدعم اللوجستي والتقني والمالي وتدريب الجيش السوري وإرسال بعض القوات المقاتلة الإيرانية لسوريا، تعتبر إيران بقاء الحكومة السورية ضمانا لمصالحها الإقليمية (Fulton, Holliday, and Wyer, 2013: net)[i].

كانت هناك تقارير متزايدة من الدعم العسكري الإيراني، والتدريب الإيراني لقوات النظام في كل من سوريا وإيران، أجهزة الأمن والاستخبارات الإيرانية قدمت المشورة والمساعدة العسكرية لسوريا من أجل الحفاظ على بشار الأسد في السلطة، وتشمل تلك المساعدات التدريب والدعم التقني والقوات المقاتلة، وفي ديسمبر 2013 كان يقدر عدد المقاتلين الإيرانين في سوريا بما يقارب عشرة ألاف مقاتل، قوات حزب الله اللبناني المقاتلة بدعم طهران قد اتخذت أدوار قتالية مباشرة منذ عام 2012، وفي صيف عام 2013، قدمت إيران وحزب الله الدعم للأسد في معارك هامة مما سمح له تحقيق التقدم على المعارضة.

في عام 2014، وبالتزامن مع مؤتمر جنيف 2 للسلام في الشرق الأوسط، كثفت إيران من دعمها للرئيس السوري بشار الأسد، وقد أعلن وزير الاقتصاد السوري أن النظام الإيراني قد ساعد النظام السوري بأكثر من 15 مليار دولار (Syrian Economic Forum, (2014): net)[1].

إن التدخل الروسي في سوريا كان واضحًا حيث إن الرئيس بوتين كان يهيئ لهذا التدخل حين قال: إن هنالك حوالي 3000 مقاتل إسلامي منخرط في التنظيمات الإرهابية في سوريا، أتوا من جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق، والاتحاد الروسي ويشكلون خطرًا جديًا على الأمن القومي الروسي (جابر، 2015)[2].

طالبت الحكومة الإسرائيلية بإفشال أية محاولة تهدف إلى تشكيل حكومة مركزية تمثل سوريا في أعقاب تخلي الأسد عن الحكم طوعًا أو إسقاطه بالقوة. وحث "مركز يروشليم لدراسات المجتمع والدولة"، الذي يديره دوري غولد، كبير مستشاري نتنياهو على تدخل "إسرائيلي نشط وفاعل من أجل عدم السماح بأن ينتهي مؤتمر جنيف إلى تشكيل حكومة مركزية في دمشق"، مشددًا على أن تحقيق هذا السيناريو يعني تهديد مصالح إسرائيل الاستراتيجية في هضبة الجولان، وقد حذرت الدراسة التي أعدها المستشرق بنحاس عنبري، من أن السماح بتشكيل حكومة مركزية يعني أن سوريا ستعود لمطالبة "إسرائيل" بالانسحاب من هضبة الجولان، التي تمثل "ذخرًا استراتيجيًا لإسرائيل"، وشددت الدراسة على أن الحكومة المركزية في سوريا ستحاول التدليل على مصداقيتها أمام الشعب السوري، وأمام الرأي العام العالمي من خلال تبني أجندة سياسية "وطنية" قوامها المطالبة باستعادة هضبة الجولان، محذرًا من أن دولًا كثيرة في العالم ستؤيد موقف هذه الحكومة، والحال أن هناك إجماعًا بين النخب "الإسرائيلية"، على أن اختفاء المطالبة بانسحاب "إسرائيل" من هضبة الجولان يمثل أفضل تطور إيجابي بالنسبة لتل أبيب جراء تفجر الثورة السورية، وقد رأت الورقة أن الخوف "المبرر" من سلوك الحركات الجهادية "المتطرفة" في سوريا يجب ألا يدفع كلًا من روسيا والولايات المتحدة لتأييد تشكيل حكومة مركزية، ونوهت الورقة إلى أن "إسرائيل" لم تعد تستطيع النأي بنفسها عن الشأن السوري، مشددة

(1) http://www.syrianef.org/En/2014/01/syrias-war-losses-amounted-to-22-billion-dollars/
(2) http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/10/8 .....

على أن تل أبيب باتت جزءًا من المشكلة في سوريا، وهوما يستدعي أخذ زمام المبادرة والحرص على المصالح الإسرائيلية العليا، وعلى رأسها الحفاظ على هضبة الجولان (منور، 2015)[1].

هناك قلقٌ إسرائيليّ دائم على مصير ما بحوزة سوريا من احتياطيٍّ كبير من الأسلحة، وبالأخصّ الصّواريخ والأسلحة غير التقليديّة، وتخشى إسرائيل من أنّ تطوّرات الأمور في سوريا قد تؤدّي – في مرحلةٍ ما – إلى توجيه هذه الأسلحة ضدّها، وأن يقع بعضها أو كلّها بين أيدٍ تراها إسرائيل غير مسؤولة، وتقلت وسائل الإعلام الإسرائيلية الأخبار عن مناشدة بنيامين نتنياهو لروسيا خلال زيارته الأخيرة لها، عدم بيع الصواريخ المضادة للسفن خشية أن يتم نقلها إلى حزب الله، لكن روسيا رفضت الطلب، وقال المسؤولون العسكريون الإسرائيليون في مقابلات معهم: إن غالبية أسلحة حزب الله اللبناني تنقل سرًا عبر شاحنات من مناطق بالقرب من دمشق إلى مخازن تابعة لحزب الله في جنوب لبنان، كما أكدت الاستخبارات الإسرائيلية أن حزب الله قام ببناء المئات من المخابئ التي ملأها بالأسلحة السورية، والتي حصل عليها بعد عام 2006 عندما هاجمت إسرائيل الميليشيا الشيعية.

أعطت الضربات العسكرية الإسرائيلية القوية، التي وجهتها إلى عدد من مواقع النظام السوري، يومي 3 و5 مايو/أيار 2013 مؤشرًا واضحًا أن الكيان الإسرائيلي يريد أن يكون محددًا رئيسيًا في مسار الأحداث في سوريا، ويريد أن يفرض "شروط اللعبة" بما يتوافق مع مصالحه أو على الأقل بما لا يتعارض معها (ساعو، 2014: 74).

إن الرغبات التي عبَّر عنها بعض القادة الإسرائيليين أمثال الرئيس شمعون بيريز ووزير الدفاع السابق باراك في حصول السوريين على حريتهم وقيام سوريا ديمقراطية، كانت من باب العلاقات العامة والاستهلاك المحلي، إذ إن معظم الإسرائيليين (حسبما يؤكد إيال زيسر، رئيس دائرة تاريخ الشرق الأوسط في جامعة تل أبيب) لا يهتمون بمشاعر ولا طموحات الشعوب المجاورة، أو ديمقراطيتهم أو تحقيق العدالة والرفاهية لهم، إن ما يثير اهتمام الإسرائيليين هو أمنهم، "وهذا ما يفكر فيه الإسرائيلي العادي وبالتالي حكومته".

(1) https://orient-news.net/?page=news_show&id=7954

استمتع الإسرائيليون نحو أربعين سنة بحدود هادئة مع سوريا، وهناك الآن إجماع إسرائيلي أن سوريا التي عرفها الإسرائيليون طوال تلك الفترة لن تعود، وأيًّا يكن السيناريو المحتمل؛ فإن مخاطر التعامل مع جبهة سوريا ساخنة قد ازدادت، غير أن الإسرائيليين مطمئنون إلى أنه طالما كان السوريون منشغلين في صراعهم الداخلي، فإن "إسرائيل" ستبقى بمنأى عن أية مخاطر حقيقية في المدى المنظور.

إن الإسرائيليين سعداء بحالة "تدمير الذات" في سوريا، واتخاذ الحرب شكلًا مذهبيًا، ويرغبون في البقاء في الظل، طالما أن مسار الأحداث يصب في مصالحهم، ويُبعد الأنظار عن الصراع معهم، ولذلك كتب أليكس فيشمان، المعلق العسكري في صحيفة يديعوت أحرونوت، في 2013/6/12 مقالًا افتتاحيًا بعنوان "دعوهم ينتحرون في هدوء"، معبرًا عن سعادته بأن العالم العربي يحترق منذ سنتين، وأنه يُفني نفسه دون تدخل خارجي، وبعده بأيام كتب عمير ربابورات المعلق العسكري في صحيفة معاريف: إن "العرب نسوا إسرائيل"، وأنهم منشغلون بصراعاتهم (ساعو، 2014: 96).

أقر رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الثلاثاء1 ديسمبر/ كانون الأول بتنفيذ الجيش الإسرائيلي عمليات داخل سوريا، وهذه هي المرة الأولى التي يعترف فيها مسؤول إسرائيلي بهذا المستوى رسميًا، بشن الجيش الإسرائيلي بما في ذلك مقاتلاته العسكرية هجمات بانتظام على أهداف في سوريا، وقد جاءت تصريحات نتنياهو خلال مؤتمر الجليل الذي عقد في مدينة عكا شمال إسرائيل، حيث قال: "إننا نعمل في سوريا من حين إلى آخر لمنع تحول سوريا إلى جبهة ضد إسرائيل.. نحن نعمل ضد جبهة إرهابية إضافية تحاول إيران إنشاءها في الجولان، ونمنع – خاصة – نقل أسلحة فتاكة من سوريا إلى لبنان وسنستمر بذلك"، وأضاف نتنياهو: أنه أجرى محادثات مطولة مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين حول التنسيق بين البلدين لتفادي التصادم بين الجيشين الإسرائيلي والروسي في سوريا (i24news، 2015)[1].

(1) http://www.i24news.tv/ar

الثورة اليمنية

منذ اندلاع الثورة اليمنية اتصل الرئيس الأمريكي باراك أوباما هاتفيًا بالرئيس اليمني علي عبد الله صالح، بتاريخ 2011/2/2م "للإشادة بالإصلاحات المهمة التي أعلنها الرئيس صالح في اليوم نفسه، وليطلب منه الإيفاء بوعوده وهو يتخذ الإجراءات الملموسة" (عبد الشافي، 2012: 51).

حيث اعتبر الرئيس اليمني في كلمة له يوم الثلاثاء 2011/3/1 م أن ما يجري من ثورات في المنطقة العربية ليس إلا "مجرد ثورة إعلامية، تديرها الولايات المتحدة من غرفة في تل أبيب"، وفي نفس اليوم دعت الولايات المتحدة الرئيس اليمني علي عبد الله صالح للاستجابة لطموحات شعبه، ونفت أن يكون للاضطرابات التي تشهدها بلاده أي عامل خارجي، وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية فيليب كراولي في رسالة عبر موقع تويتر: "الاحتجاجات في اليمن ليست نتاج مؤامرات خارجية، الرئيس صالح يعرف ذلك جيدًا، شعبه يستحق استجابة أفضل"، وقال المتحدث باسم البيت الأبيض غاي كارني في مؤتمر صحفي: إن البحث عن كبش فداء ليس الرد على تطلعات الشعب اليمني المشروعة، بل التركيز على إصلاحات سياسية (المركز العربي، 2012: 23).

وقال الناطق باسم البيت الأبيض غاي كارني يوم الاثنين 2011/4/4 م: إن على الرئيس اليمني علي عبد الله صالح البدء الآن في عملية انتقال سلمي للسلطة وفق جدول زمني، وهوما كان صالح قد أشار إلى أنه لا يعارضه، يأتي ذلك في حين نقلت نيويورك تايمز عن مسؤولين أميركيين وآخرين يمنيين، أن الولايات المتحدة غيرت موقفها "المحابي" للرئيس اليمني.

في 8 إبريل، أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية مارك تونر دعم الإدارة لمبادرة مجلس التعاون الخليجي لمواجهة الوضع السياسي الصعب في اليمن، وتشجع بشدة جميع الأطراف على الانخراط في هذا الحوار المطلوب بصورة ملحة بغية التوصل إلى حل يحظى بتأييد الشعب اليمني، وقد أعرب الرئيس صالح علنًا عن استعداده للانخراط في عملية انتقال سلمي للسلطة، فينبغي تحديد توقيت وشكل هذا الانتقال من خلال المفاوضات ثم البدء

فيه في وقت قريب، ومن أجل تحقيق النجاح في هذا المسعى يجب على جميع الأطراف أن تشارك في عملية تفاوضية من شأنها أن تتصدى للهواجس المشروعة لأفراد الشعب اليمني، بما في ذلك تطلعاتهم السياسية والاقتصادية (Toner, 2011)[1].

وقالت صحيفة (هافنقتون بوست: (بعد نقل صالح إلى المستشفى في المملكة العربية السعودية عقب محاولة اغتياله، أعلنت الولايات المتحدة بمساعدة الحكومة اليمنية أنهما تقومان بالتحقيق في التفجير الذي وقع، في حين أفيد أن أمريكا تضغط لصالح بعدم السماح له بالعودة إلى اليمن، على الرغم من أن مساعد وزير الخارجية "شؤون الشرق الأدنى" جيفري فيلتمان قام بزيارة إلى صنعاء في 23 يونيو، وقال "إننا نتوقع من الرئيس أن يتخذ قرارًا في مصلحة الشعب اليمنى، والقرار قرار يمني وليس قراراً أميركياً. (ساعو، 2014: 63).

تناول الإعلام الإسرائيلي الثورة اليمنية ولكن من منظور مختلف، حيث تتواجد نقطتا السيطرة في يد واحدة قادرة على فرض حصار بحري دون انذار مسبق على عالم السفن في البحر الاحمر بأسره، ليست هذه امكانية نظرية فقط؛ فالحصار البحري المصري على مضائق البحر الأحمر، والذي استخدم ضد إسرائيل في حرب يوم اكتوبر 1973، فرض في هذه الساحة، وامكانية وجود سيطرة إسلامية راديكالية على اليمن أصبحت معقولة للغاية، وإلى جانب سيطرة الإسلام المتطرف على مصر، كفيل بأن يتحول البحر الأحمر ليصبح "بحيرة إسلامية" في ظل حرمان العربية السعودية، والأردن وإسرائيل، من امكانية استخدام هذه الممرات البحرية، إن التخوفات السعودية من تطوير البرنامج النووي الإيراني، ومحاولات التآمر الإيرانية على الخليج، وسقوط النظام المؤيد لحسني مبارك، خلق شراكة بين إسرائيل والسعودية يجمعهما القلق من الوضع، كما يوجد أيضًا في قائمة القلقين مستهلك الوقود الأوروبي والأمريكي، وسقوط قناة السويس ومضائق باب المندب، إلى جانب سيطرة إيرانية في مضيق هرمز، وهذا لا يبشر بسوق وقود عالمية مستقرة، ومن المتوقع أن يستمر انخفاض أسعار النفط الذي شهدناه مؤخرًا في المدى الفوري (בליה (بليه)، 2011)[2].

(1) http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2011/04/2011
(2) http://www.israelhayom.co.il/site/newsletter_opinion.php?id=6018

خلاصة الفصل الثاني:

مثلت إيران تهديداً حقيقياً للأمن القومي الإسرائيلي، خصوصاً من جهة أيديولوجيتها المعادية لإسرائيل، وبرنامجها النووي الذي من شأنه يخلق حالة من توازن الردع بين الدولتين. وقد تفاقم التهديد الإقليمي لإسرائيل بعد اندلاع الثورات العربية، التي أزاحت أنظمة حليفة لإسرائيل. وقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على احتواء هذه البيئة الاستراتيجية المهددة لأمن إسرائيل. سواء من حيث إبرام اتفاقاً مع إيران حول برنامجها النووي، أو من حيث احتواء الثورات العربية أو إعادة توجيهها.

استطاعت إيران أن تصمد أمام الضغط الأمريكي الذاتي أو المتأثر بالموقف الإسرائيلي الساعي إلى شلّ قدرات إيران النووية والعسكرية التي من شأنها أن تردع إسرائيل عن أي فعل عسكري من شأنه أن يهدّد الأمن الإيراني. ومع ذلك فقد تمكّنت إيران من إبرام اتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من الدول النووية، سيسهم في نهاية الأمر في إنهاء التخوف الإسرائيلي من أي تهديد إيراني لأمن إسرائيل القومي، ومن المتوقع أن تمتد حالة الطمأنينة الإسرائيلية فترة أقلها (15) عاماً.

ظهر خوف الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية وإسرائيل على مصالحها فور اندلاع الثورات العربية؛ بسبب فقدان وانهيار الأنظمة الحليفة لها، وربما تكون الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل قد استشرفتا تلك الحالة مبكراً، وخططتا لتداعياتها منذ البداية، في محاولة منها لاختراق تلك الثورات، وحرفها عن مساراتها التي أرادتها الشعوب، وتوجيهها في الاتجاهات التي تحقق المصالح الأمريكية والإسرائيلية.

وبالنظر إلى النتائج التي آلت إليها الثورات العربية، يمكن القول أن تلك الثورات آلت إلى ثلاثة اتجاهات صبّت جميعها في صالح الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وبعض الدول الغربية، بحيث تم احتواء الثورة التونسية، وضبط مسارها، فيما عادت الأوضاع المصرية إلى سيطرة النظام الحاكم السابق، وقضت إلى حدٍ كبير على معارضيه، ما أدخل البلاد في حالة من التراجع الاجتماعي والأمني والاقتصادي، أما سوريا واليمن فقد دخلتا نفقاً مظلماً وحرباً أهلية شرسة؛ ما أوصل الثورات العربية إلى حالةٍ، خلقت بيئة استراتيجية هي الأفضل بالنسبة لإسرائيل منذ قيامها، ويتوقع أن تستمر هذه الحالة لسنوات طويلة؛ ما يخدم الأمن القومي الإسرائيلي في أبعاده كلها.

الفصل الثالث

المساعدات الأمريكية لإسرائيل في المجالين الاقتصادي والعسكري

البحث الأول: المساعدات الأمريكية لإسرائيل في المجال الاقتصادي

البحث الثاني: المساعدات الأمريكية لإسرائل في المجال العسكري

المبحث الأول

المساعدات الأمريكية لإسرائيل في المجال الاقتصادي

مدخل

ضمانات القروض الأمريكية لإسرائيل

المساعدات في مجال الطاقة

دعم الموازنة

مدخل:

منذ حرب أكتوبر عام ،1973 أغدقت واشنطن على "إسرائيل" قدرًا هائلًا من الدعم، يتقزم إزاءه كل ركام الدعم المقدم لأي دولة أخرى في العالم، كانت "إسرائيل" على مدار هذه الحقبة المتطاولة أكبر متلق على الإطلاق لهذا الدعم والمعونات الإجمالية والهبات السنوية منذ الحرب العالمية الثانية؛ فإجمالي العون الأمريكي المباشر لإسرائيل يفوق 165 مليار دولار حتى عام ،2011 (القروي، 2013)[1]، وتتلقى "إسرائيل" نحو 3 مليارات دولار من المساعدات الخارجية المباشرة كل عام، وهوما يمثل نحو خمس ميزانية العون الخارجي الأمريكي الذي تقدمه الولايات المتحدة، فإذا ما قسنا المسألة بالمقياس الفردي، نرى أن الولايات المتحدة تقدم لكل "إسرائيلي" عونًا مباشرًا يبلغ نحو 500 دولار كل سنة، ويتعاظم عجب المرء من هذا السخاء المفرط حين يدرك أن "إسرائيل" اليوم دولة صناعية ثرية، يعادل الدخل الفردي فيها نظيره في كوريا الجنوبية، أو أسبانيا. (Walt, Mearsheimer, (2007): 31)

ويوضح هشام القروي الدعم الأمريكي لإسرائيل بالأرقام كما يأتي: (القروي، 2013)

1. الأموال التي تجمعها المنظمات الخيرية اليهودية في أمريكا في شكل منح، والتي تصل إلى 60 بليون دولار حتى عام 2011م.
2. ضمان الولايات المتحدة قروضًا تجارية ب .10 بلايين دولار، وأخرى "سكنية" بـ 6 بلايين دولار، ويتوقع الخبير أن الخزينة الأمريكية تغطي تلك النفقات.
3. دفع 2,5 بليون دولار لدعم مشروعي الطائرة المقاتلة "ليفي"، وصاروخ "آرو" الإسرائيليين.
4. شراء إسرائيل تجهيزات عسكرية أمريكية بأثمان منخفضة مقدرًا الفارق على مدى السنوات الأخيرة بـ"بضعة بلايين دولار."
5. استخدام إسرائيل 40% من المساعدات العسكرية الأمريكية التي تقدم لها سنويًا (نحو 1,8 بليون دولار)، لشراء تجهيزات مصنعة داخل إسرائيل بدل إنفاقها في شراء أسلحة أمريكية، كما أن سلطات الدولة العبرية حصلت على تعهد من وزارة الدفاع الأمريكية ومن وكلائها لشراء معدات إسرائيلية، وخصم أثمانها من الأموال التي تقدمها أمريكا لإسرائيل بمعدل 50

(1) http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=35666

سنت إلى 60 سنت من الدولار الواحد، ويضاف إلى ذلك أن الدعم التقني والمالي الأمريكي سمح لإسرائيل بأن تصبح بدورها ممون أسلحة أساسيًا، بحيث تمثل الأسلحة نصف صادرات إسرائيل الصناعية إلى الخارج، وأضحت تنافس أمريكا نفسها في الأسواق العالمية ما يحمل الإدارة الأمريكية دفع المتطلبات المالية الإضافية لمواجهة المنافسة من أموال دافعي الضرائب الأمريكيين.

6. السياسة الأمريكية في المنطقة والعقوبات التجارية الناجمة عنها قلصت من صادراتها إلى منطقة الشرق الأوسط بنحو 5 بلايين دولار، وألغت نحو 70 ألف منصب شغل أمريكي، كما أن عدم مطالبة إسرائيل باستخدام المساعدات الأمريكية في شراء سلع أمريكية كلف هو الآخر سوق الشغل 125 ألف منصب حسب تقديرات ستوفار.
7. إسرائيل أجهضت صفقات سلاح أمريكية مثل صفقة بيع السعودية مقاتلات أف- 15 في منتصف الثمانينيات، ما كلف الميزان التجاري الأمريكي 40 بليون دولار على مدى عشر سنوات.

ضمانات القروض الأمريكية لإسرائيل

يمكن القول: إن برنامج القروض الأمريكية لإسرائيل، قد حقق نجاحًا كبيرًا خلال عقد التسعينيات، وقد وجهت إسرائيل جزءًا كبيرًا من هذه القروض والمساعدات نحو دعم قطاع الأعمال الإسرائيلي، ولمشاريع البنية التحتية مثل الطرق والجسور والكهرباء وغيرها، كما أسهمت هذه القروض في مساعدة إسرائيل على بناء المساكن والمستعمرات لليهود الوافدين من الاتحاد السوفيتي السابق، وكذلك قدمت لهم فرص العمل في المجالات المختلفة؛ ومن ثم استطاعت أن توفر العمل لمعظم المهاجرين الجدد وبنفس نسبة المواطنين العاديين، كما أدت القروض الأمريكية إلى دعم الاقتصاد الإسرائيلي أمام الأسواق العالمية من خلال الثقة التي منحتها الولايات المتحدة الأمريكية للاقتصاد الإسرائيلي ليصبح اقتصادًا عابرًا للحدود Gideon, (2013: 63).

المساعدات في مجال الطاقة

بدأ الكونغرس النظر في التشريعات عام 2005، لتوسيع التعاون العلمي الأميركي الإسرائيلي في مجال الطاقة المتجددة، حيث استعرض النواب في مجلس النواب ومجلس الشيوخ صيغ مختلفة من مشروع القانون بعنوان: "قانون التعاون في مجال الطاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل."، وقد سمحت وزارة الطاقة بوضع برنامج منحة أميركية–إسرائيلية مشتركة؛ لتمويل البحث في الطاقة الشمسية، والكتلة الحيوية، وطاقة الرياح، وفي المجالات الوقود المتجدد، حماية المستهلك، وقانون كفاءة الطاقة لعام 2007، يحتوي على صيغة لقانون التعاون في مجال الطاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل (HR 1838)، على الرغم من أنه له حق تملك الأموال للبحث والتطوير المشترك، وتم وضع برنامج منحة لدعم البحوث والتطوير والتسويق التجاري للطاقة المتجددة أو كفاءة استخدام الطاقة، وخول القانون لوزير الطاقة توفير الأموال اللازمة لمنحة للبرنامج، وقد سمح الكونغرس للبرنامج لمدة سبع سنوات يبدأ في 19 ديسمبر، 2007، حتى ديسمبر كانون الأول عام 2014، وقد وقع الرئيس باراك أوباما على قانون الشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وإسرائيل عام 2014، والذي أعاد الطاقة الأمريكية الإسرائيلية برنامج التعاون لعشر سنوات إضافية حتى 30 سبتمبر 2024 (sharp, (2015): 24-25).

وقد وفر الكونجرس والإدارة ما مجموعه 9.7 مليون دولار منحة لبرنامج الطاقة، والمعروف باسم BIRD.وخصص الكونغرس 2 مليون دولار للبرنامج في السنة المالية 2009، وأضاف عليها 2 مليون دولار من خلال برنامج الطاقة والمياه، ومن خلال قانون مخصصات الوكالات الأخرى ذات الصلة، وخصصت وزارة الطاقة في السنة المالية 2011 ما قيمته 300 ألف دولار للإنفاق على برنامج الطاقة، ووافق الكونغرس في السنة المالية 2012 على ما قيمته 2 مليون دولار، وذللك موجه "فقط لأنشطة الصندوق ضمن البرنامج الدولي التي تعود بالفائدة المباشرة المحلية على الصناعة، وزيادة الطاقة الأمريكية، الاكتفاء الذاتي، المزيد من الجهود البحثية في الولايات المتحدة، الحد من التلوث المحلي، ضمن الأموال المتاحة، لاتفاقية التعاون المشترك في مجال الطاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة تم تخصيص 1.4 مليون دولار في

السنة المالية 2013، لتضاف على برنامج BIRD للطاقة، وأقر الكونغرس في السنة المالية 2014، ما قيمته 2 مليون دولار لدعم مشروع الطاقة المشترك مع إسرائيل بالإضافة، الى مبلغ 23.55 مليون دولار لحساب كفاءة الطاقة المتجددة وبرامج الطاقة الاستراتيجية، تعتزم وزارة الطاقة الأميركة تخصيص 2 مليون دولار للإنفاق التقديري على برنامج BIRD للطاقة.

أما في السنة المالية 2016 تخطط وزارة الطاقة لاستمرار "دعمها للبحث الثنائي للطاقة النظيفة والتنمية مع إسرائيل، من خلال مشروع قانون "اعتمادات تنمية الطاقة والمياه بما قيمته 2 مليون دولار، حيث يطالب الإدارة أن تقدم تقريرًا عن تنفيذ التعاون الأمريكي الإسرائيلي في تكنولوجيات الطاقة، والبحث والتطوير في مجال الغاز الطبيعي، كما هو محدد في قانون الشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وإسرائيل كما سيحدد مبلغ 2 مليون دولار بهذا الخصوص للسنة المالية 2016، (sharp, (2015): 24-25)

دعم الموازنة:

وفيما يلي جدول يفصل قيمة المساعدات الأمريكية لإسرائيل حتى 2010 ويمثل الدعم الأمريكي للموازنة العامة الإسرائيلية بقيمة 2.9% من قيمة الموازنة العامة لعام 2010م، كما هو موضوح بالشكل الآتي (Gideon, (2013): p9)

موازنة الحكومة الاسرائيلية لعام ٢٠١٠

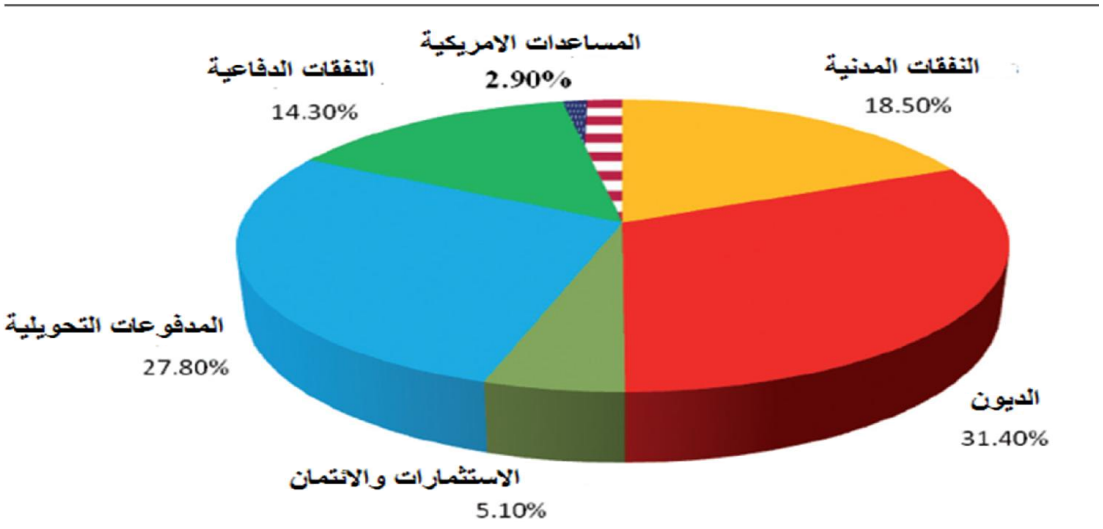

في المقابل يظهر الجدول التالي الدعم الأمريكي لإسرائيل خلال السنوات 1949–1996، وبفصل ما بعد ذلك من سنوات حتى 2016م، ويشمل ذلك المساعدات العسكرية والقروض الميسرة.

الجدول 2: مساعدات الولايات المتحدة المباشرة لإسرائيل (بملايين الدولارات) (sharp, (2015): 35)

السنة المالية	الإجمالي الكلي	العسكري المعونات	الاقتصادي المعونات	معونات للهجرة والاستيعاب	المدارس والمستشفيات	أخرى
1949–1996	68,030.9	29,014.9	23,122.4	868.9	121.4	14,903.3
1997	3,132.1	1,800.0	1,200.0	80.0	2.1	50.0
1998	3,080.0	1,800.0	1,200.0	80.0	—	—
1999	3,010.0	1,860.0	1,080.0	70.0	—	—
2000	4,131.85	3,120.0	949.1	60.0	2.75	—
2001	2,876.05	1,975.6	838.2	60.0	2.25	—
2002	2,850.65	2,040.0	720.0	60.0	2.65	28.0
2003	3,745.15	3,086.4	596.1	59.6	3.05	—
2004	2,687.25	2,147.3	477.2	49.7	3.15	9.9
2005	2,612.15	2,202.2	357.0	50.0	2.95	—
2006	2,534.5	2,257.0	237.0	40.0	—	0.5
2007	2,503.15	2,340.0	120.0	40.0	2.95	0.2
2008	2,423.9	2,380.0	—	40.0	3.90	—
2009	2,583.9	2,550.0	—	30.0	3.90	—
2010	2,803.8	2,775.0	—	25.0	3.80	—
2011	3,029.22	3,000.0	—	25.0	4.22	—
2012	3,098.0	3,075.0	—	20.0	3.00	—
2013	2.943.2	2.793.2	—	15.0	—	—
2014	3,115.0	3,100.0	—	15.0	—	—
2015	3,110.0	3,100.0	—	10.0	—	—
2016	3,110.0	3,100.0	—	10.0	—	—
الإجمالي الكلي	**124,467.57**	**76,723.4**	**30,897.0**	**1,708.2**	**162.075**	**14,991.9**

يظهر من الجدول أن حجم المساعدات المالية لإسرائيل حتى عام 2016، تبلغ نحو 124.5 مليار دولار، لكن الباحثان (فلدمان، وكورن) يشيران أن الأرقام أكبر من ذلك بكثير حيث ذكرا إن إسرائيل هي أكبر متلق تراكمي للمساعدات الأميركية منذ الحرب العالمية الثانية (دون احتساب المبالغ الضخمة التي تنفق في العراق)، فـ 3 مليارات دولار أو نحو ذلك في السنة تتلقاها إسرائيل من الولايات المتحدة، بمعدل 500 دولار لكل فرد إسرائيلي تقريبًا، وأن حجم المساعدات في الفترة (1949 – 2012) بلغت نحو 860 مليار شيكل، وهو ما يزيد على 200 مليار دولار أمريكي (פלדמן (فلدمان)، קורן (كورن) ، 2013)[1].

ابتداء من السنة المالية 1999، اتفقت الدولتان للحد من المنح الاقتصادية لإسرائيل بواقع 120 مليون دولار، وزيادة المنح العسكرية الى 60 مليون دولار سنويًا على مدى 10 سنوات، والسنة المالية 2008 هي العام الأخير من هذا الاتفاق، مع منح عسكرية واسعة وصلت 2.4 مليار دولار (خفضت من قبل الفسخ بصورة شاملة)، وتصفير المنح الاقتصادية، وفي أغسطس 2007، وقعت الولايات المتحدة والمسؤولون الإسرائيليون على مذكرة تفاهم لإنشاء آلية جديدة لمدة 10 سنوات، 30 مليار دولار حزمة مساعدات، حيث إن المساعدات العسكرية الخارجية (FMF) ازدادت تدريجيًا، بدءًا من 2.55 مليار دولار في السنة المالية 2009، و3 مليارات دولار بالمتوسط سنويًا على مدى 10 سنوات.

فضلاً عن ذلك، فإنه يسمح لإسرائيل باستخدام المساعدات العسكرية الخارجية (FMF) لشراء الأسلحة المنتجة في إسرائيل، ولم يحصل أي بلد آخر على مثل هذا الاستحقاق. وفي عام 2010، وافقت الولايات المتحدة للسماح لإسرائيل بشراء عدد 19 طائرة من نوع F-35S بتكلفة 2.75مليار دولار، تدفع إسرائيل ثمن ذلك باستخدام المنح التي تقدمها الولايات المتحدة، وبموجب اتفاقات التفاوض؛ فإن لإسرائيل أن تشتري سرب إضافي من طائرات F-35S، لتصل إلى 75 طائرة، وتكلفة ما مجموعه 15.2 مليار دولار، وكجزء من الصفقة، تعهدت الولايات المتحدة بإنفاق مبلغ 4 مليار دولار لشراء المعدات من الصناعات الدفاعية الإسرائيلية، وفي صيف عام 2012، انتهت وزارة الدفاع وشركة لوكهيد مارتن بالاتفاق على إنفاق 450 مليون

(1) http://www.themarker.com/news/1.1970910

دولار لإنجاز تعديلات على طائرات F-35، لاستيعاب أنظمة الحرب الالكترونية، والذخائر المستقبلية، على الأسراب الإسرائيلية من طائرة F-35، وطالبت إدارة أوباما بمساعدات لعام 2015 من الكونغرس 3.1 مليار دولار، و10 ملايين دولار في مساعدة الهجرة واللاجئين، وقد طلبت لوكالة الدفاع الصاروخي لبرامج امريكية إسرائيلية مشتركة في السنة المالية 2015 96.8 مليون دولار، كما وطالبت بـ 175.9 مليون دولار للقبة الحديدية. (Shabaneh, 2015: 9)، و(المغاري، 2013: 289).

وقد طلب الرئيس أوباما لإسرائيل مبلغ 3.1 مليار دولار في السنة المالية 2016، لتصل إلى نحو 53 في المئة من إجمالي التمويل العسكري الخارجي FMF في جميع أنحاء العالم، وسوف تمثل نحو 20 في المئة من ميزانية الدفاع الإسرائيلية العامة. (McArthur, 2015)[1].

كما تقدم الولايات المتحدة لإسرائيل مساعدات مالية لا علاقة لها بالدفاع، تتضمن:

1. منح سنوية من برنامج مساعدة الهجرة واللاجئين التابع لوزارة الخارجية للمساعدة في إعادة توطين المهاجرين في إسرائيل، وقد انخفضت مستويات التمويل، التي كانت تقدر بـ 60 مليون دولار سنويًا حتى عام 2003، لتصل في السنوات الأخيرة مع السنة المالية 2014 إلى 15 مليون دولار، وطلبت إدارة أوباما 10 ملايين دولار للسنة المالية 2015 (Sharp, 2015:27).

في عام 2012 أصدر الكونجرس مشروع قانون، ووقع الرئيس عليه لتمديد برنامج ضمان القروض حتى سبتمبر 2015، "اعتبارًا من عام 2014، أنه لا تزال إسرائيل بوسعها إصدار ما يصل إلى 3.8 مليار دولار من السندات المدعومة من الولايات المتحدة بشكلٍ عام، وأن على إسرائيل أن تتعامل مع ضمانات القروض الأمريكية كخيارٍ يشكل "الملاذ الأخير"، والذي يمكن أن تستخدمه خزينتها إذا كانت إصدارات السندات المحلية والدولية غير المضمونة قد أصبحت مكلفة للغاية (sharp, (2012): 24-25) .

(1) http://www.wrmea.org/2015-october/a-conservative-estimate-of-total-u.s.-direct-aid-to-israel-almost-$138-billion.html

وبعد ثلاثة أسابيع من بدء الحرب الإسرائيلية على غزة والتي بدأت في 8 يوليو2014 وانتهت في 26 اغسطس 2014، أو قفت وزارة الدفاع الأمريكية شحنة من صواريخ هيلفاير (Hellfire) الخاصة بالطائرات المروحية أباتشي بمثابة تحذير لإسرائيل، حيث إن إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما إدارته لم توافق على شحنات الأسلحة إلى إسرائيل، وقال مسؤولون: إن أوباما أمر البيت الأبيض ووزارة الخارجية ووزارة الدفاع بوقف أي طلب إسرائيلي لأسلحة أو معدات عسكرية أخرى، وقد أصدر أوباما توجيهًا بأن أي طلب إسرائيلي – بغض النظر عن حجمه – يتطلب موافقته، وقالوا إن أوباما، الذي وافق على المساعدات لبرنامج الدفاع الصاروخي، وصواريخ القبة الحديدية الإسرائيلية، غاضب من أن وزارة الدفاع وافقت ما أسمته: احتياجات إسرائيل الروتينية من الأسلحة والذخائر " (Shabaneh, 2015: 9).

وقد ثبت أن قرار الولايات المتحدة بعدم الموافقة على تسليم صواريخ هيلفاير (Hellfire) خطير جدًا، وأشد من أي شيء خلال الحرب، واتضح بأن الولايات المتحدة ساعدت إسرائيل خلال العملية العسكرية على غزة بشحنة من الأسلحة والمعدات، وكانت قد منعت نقل أي تجهيزات لعدة أيام وفقًا لتحقيق نشرته صحيفة معاريف، وكانت قد بدأت الأزمة مع الولايات المتحدة بعد عشرة أيام من بدء الحرب على غزة، وفي أعقاب شكاوى بكثرة أعداد القتلى من الإسرائيليين في غزة، أرسلت إسرائيل طلبًا عاجلًا إلى الولايات المتحدة لتسلمها الأسلحة والذخيرة، وجاء قرار من البيت الأبيض لوقف تجهيز الشحنة، وعليه جاء القرار لجون كيري لتحريك عملية الحوار بين إسرائيل والفلسطينيين في أعقاب الأزمة.

وذلك قرار في حد ذاته لا يؤثر على الوضع الأمني لإسرائيل، ولكنه يمكن أن يشير إلى صدمة كبيرة في العلاقات الأمنية بين إسرائيل والولايات المتحدة، حيث إن إسرائيل كان باعتقادها – قبل الحرب على غزة 2014 – أنه يمكنها الاعتماد بشكل كامل على الجسر الجوي، لنقل الأسلحة والذخيرة من الولايات المتحدة في أو قات الطوارئ، إلا أنه أصبح واضحًا أن الاعتماد على ذلك الجسر الجوي أصبح أقل أمانًا وثقة بالنسبة لإسرائيل، حيث ذكرت صحيفة وول ستريت جورنال أن القرار: هو إيقاف شحنة من صواريخ هالفير (Hellfire) ، والحقيقة الكاملة كما يصفها (עמיר רפורט) عامير روبرت في صحيفة معاريف قائلًا: إن

الحقيقة الكاملة، والتي يكشف عنها هنا لأول مرة، هي الأكثر خطورة، حيث توقف الاتصال بين الولايات المتحدة الأمريكية ووفد وزارة الدفاع الإسرائيلي تمامًا، وقد مكث الوفد في الولايات المتحدة لعدة أيام، ولم يتم نقل أي شيء من الأسلحة عبر الجسر الجوي المتوقع، ومن الجانب الإسرائيلي فقد بدأت الأزمة بعد عشرة أيام من بداية الحرب على غزة 2014، وذلك بسبب مزاعم بأن معدل الوفيات بين المواطنين في غزة عالي جدًا، وقد اعترف الجيش الإسرائيلي أيضًا أن حوالي نصف الذين قتلوا كانوا على ما يبدو المدنيين الذين لم يشاركوا في القتال، وعند هذه النقطة، طلبت وزارة الدفاع الإسرائيلي من الولايات المتحدة إرسال أنواع مختلفة من الذخائر، بما في ذلك هالفير (Hellfire) ، لتجديد المخزونات، وقد طلبت ذلك بشكل عاجل من خلال قيادة الجيش الأمريكي في أو روبا (القيادة الأوروبية الأمريكية)، إلا أن التعليمات بوقف جميع الطلبات الإسرائيلية جاء من أعلى المستويات، ولربما من البيت الأبيض. (דרפורט (روبرت)، 2014)[1]

حيث سمحت وزارة الطاقة الأمريكية لوضع برنامج منحة أميركية–إسرائيلية مشتركة لتمويل البحث في الطاقة الشمسية والكتلة الحيوية، وطاقة الرياح، الوقود المتجدد، وقانون كفاءة الطاقة وغيرها من التوجيهات، وذلك من 19 ديسمبر، 2007 حتى ديسمبر عام 2014 ، والذي يشمل تمويل البحث والتطوير والتسويق التجاري للطاقة المتجددة وكفاءة الاستخدام 2014.

وقد خول القانون وزير الطاقة لتوفير الأموال اللازمة للبرنامج، وقد وقع الرئيس أوباما قانون الشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وإسرائيل عام 2014، والذي مدد برنامج التعاون في مجال الطاقة الأمريكي الإسرائيلي لعشر سنوات إضافية حتى 30 سبتمبر 2024 (sharp, 2015 :24).

(1) http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/633/865.html?hp=1&cat=875&loc=1

والجدول التالي يوضح حجم المساعدات بكافة أنواعها، ويشمل ذلك ما تقدمه لوزارة الدفاع، وفوائد القروض والتي تقدمها الولايات المتحدة لإسرائيل منذ عام 1949–2015 (McArthur, (2015): NET)[1].

جدول يوضح المساعدات الامريكية المباشرة لاسرائيل بملايين الدولارات منذ١٩٤٩-٢٠١٥

السنة المالية	الاجمالي	المساعدات العسكرية	المساعدات الاقتصادية	مساعدات الهجرة	المدارس والمستشفيات الامريكية بالخارج	وزارة الدفاع	فوائد	كل الاخرى
1949-2000	87,387.85	37,594.9	27,551.5	1,158.9	126.25	4,279.0	1,724	14,953.3
2001	3,911.05	1,975.6	838.2	60.0	2.25	950.0	85	0.0
2002	3,117.65	2,040.0	720.0	60.0	2.65	225.0	42	28.0
2003	4,024.15	3,086.4	596.1	59.6	3.05	250.0	29	0.0
2004	3,063.25	2,147.3	477.2	49.7	3.15	350.0	26	9.9
2005	3,013.15	2,202.2	357.0	50.0	2.95	355.0	46	0.0
2006	3,427.20	2,257.0	237.0	40.0	0.00	385.0	51	457.2
2007	3,003.65	2,340.0	120.0	40.0	2.95	450.0	50	0.7
2008	2,922.40	2,380.0	0.0	40.0	3.90	450.0	48	0.5
2009	2,810.60	2,550.0	0.0	30.0	3.90	198.2	26	2.5
2010	3,026.00	2,775.0	0.0	25.0	3.80	202.4	14	5.8
2011	3,460.13	3,000.0	0.0	25.0	4.23	415.1	15	0.8
2012	3,421.20	3,075.0	0.0	20.0	3.00	305.7	15	2.5
2013*	3,437.90	2,945.0	0.0	14.3	3.80	447.0	15	12.8
2014	3,864.65	3,100.0	0.0	15.0	3.05	729.1	15	2.5
2015	3,747.30	3,100.0	0.0	10.0	?	619.8	15	2.5
Totals	**137,638.13**	**76,568.4**	**30,897.0**	**1,697.5**	**168.93**	**10,611.3**	**2,216**	**15,479.0**

* After sequestration

Sources: The columns showing military grants through ASHA are from CRS Report RL33222, "U.S. Foreign Aid to Israel," dated June 10, 2015. The last three columns are from the CRS Report plus *Washington Report* reporting and research.

The various loan guarantees extended to Israel are not included in these totals, because no U.S. government funds have yet been transferred to Israel. The U.S. guaranteed loans to Israel from commercial institutions.

وتقرير واشنطن لشؤون الشرق الأوسط" التقدير الحالي مجموع المساعدات الأميركية المباشرة لإسرائيل هو (137,638) مليون دولار، ويشير موقع واشنطن ريبوت لشئون الشرق الأوسط بأن هذا المبلغ لا يحدد المبلغ الفعلي، حيث لا يمكن التوصل مباشرة للرقم المحدد، لأن أجزاء من المساعدات الأميركة مدفونة في ميزانيات الوكالات الأمريكية المختلفة، إضافة إلى صعوبة الوصول للأرقام الدقيقة، حيث إن بعض هذه المساعدات يقدم بشكل مباشر، أو بشكل مبكر عن وقته المحدد، وهذا يؤثر بالسلب على إيرادات خزينة الولايات المتحدة.

(1) http://www.wrmea.org/2015-october/a-conservative-estimate-of-total-u.s.-direct-aid-to-israel-almost-$138-billion.html

خلاصة القول أن المساعدات الأمريكية لإسرائيل، السماح لها بأن تنفق 26.3 في المئة من المساعدات العسكرية كل سنة (815,3 مليون دولار للسنة المالية 2015) في الصناعات العسكرية الإسرائيلية، بما في ذلك تصدير الأسلحة خارج إسرائيل، ولا يستطيع أي متلقى اخر غير إسرائيل ان يستفيد من هذه الميزة، الأمر الذي أدى الى تطور واضح في صناعة الدفاع الإسرائيلية وعلى نحو متزايد. ونتيجة لذلك، أفاد معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام أنه في الاعوام 2010–2014 كانت إسرائيل أكبر عاشر دولة مصدرة للأسلحة في جميع أنحاء العالم (wezeman, 2015: 7–8)

واللافت في الأمر، أن البلدان الأخرى والتي تتلقى المساعدات العسكرية، يتوجب عليها شراء أسلحتها من خلال وزارة الدفاع الأمريكية (DOD) لكن الطفل المدلل– إسرائيل – تتعامل مباشرة مع الشركات الأميركية، دون مراجعة وزارة الدفاع الأمريكية.

كما تستفيد إسرائيل من "تمويل التدفقات النقدية"، مما مكنها من تمويل مشتريات متعددة، من خلال الأقساط المقررة على مدى فترة زمنية أطول، حيث استخدمت إسرائيل تمويل التدفقات النقدية لدفع المبلغ (5.57) مليار دولار مقابل (33) طائرة من نوع F–35 المتطورة (طائرة الشبح)، المقرر أن يتم تسليمها من الآن وحتى عام 2021، وكجزء من الصفقةF–35 ، وافقت الولايات المتحدة لشراء ما قيمته نحو4 مليارات دولار من المعدات من شركات الدفاع الإسرائيلية (Sharp, 2015: 26).

المبحث الثاني

المساعدات الأمريكية لإسرائيل في المجال العسكري

مدخل

رفع قيمة المساعدات العسكرية ودعم القبة الحديدية

المخزون العسكري في حالات الطوارئ

اتفاقية التفوق العسكري

الدعم في أعقاب الاتفاق النووي الإيراني

منظومات اعتراض الصواريخ

سن قوانين خاصة بدعم إسرائيل

برنامج الدفاع الصاروخي المشترك

مدخل:

أنشأت إدارة بوش في عام 2007 حزمة مساعدات عسكرية لإسرائيل تمتد لـ10 سنوات، بمقدار 30 مليار دولار، للسنوات المالية 2009 وحتى عام 2018، وقد وفت ميزانيات إدارة أوباما بهذا الالتزام، فخصصت 3.1 مليار دولار للعام المالي 2014، ونفس المبلغ المطلوب للعام المالي 2015، حيث (يتوقع أن) يشكل التمويل العسكري الأجنبي الذي تقدمه الولايات المتحدة لإسرائيل في العام المالي 2015 ما يقرب من 55٪ من التمويل العسكري الأجنبي الكلي للولايات المتحدة في جميع أنحاء العالم، ويمول من 23٪ إلى 25٪ من الميزانية الكلية لوزارة الدفاع الإسرائيلية –، وهي النسب التي تبين بشكل واضح التزام الولايات المتحدة بأمن إسرائيل، واعتماد إسرائيل على الدعم الأميركي منذ عام 2008، ويطلب الكونجرس من السلطة التنفيذية تقديم تقارير كل سنتين عن موضوع "الحفاظ على التفوق العسكري الإسرائيلي النوعي على الجيوش المجاورة"، ويذكر التقرير: أن "السبب وراء التفوق العسكري النوعي هو أنه يجب على إسرائيل أن تعتمد على معدات وتدريب أفضل لتعويض كونها أصغر بكثير من الناحية الجغرافية ومن حيث السكان من خصومها المحتملين" (المغاري، 2013: 284).

ويمكن إيجاز الدعم العسكري الأمريكي لإسرائيل بالآتي:

أولاً: منظومات اعتراض الصواريخ:

أقرت الولايات المتحدة مبلغ 351 مليون دولار تمويلًا لنظام القبة الحديدية الدفاعي الإسرائيلي لاعتراض الصواريخ، حيث أقر أعضاء مجلس الشيوخ مساعدة بقيمة 351 مليون دولار لتمويل نظام الاعتراض خلال العام المالي 2015، الذي يبدأ في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر مقابل 235 مليونًا في 2014، وذلك من ميزانية أكبر تصل إلى 621 مليون دولار لجميع مشاريع نظام الدفاع الصاروخي، لتطويرها بشكل مشترك من قبل إسرائيل الولايات المتحدة الأمريكية. والصورة التالية توضح الاجمالي، 2.3 مليار دولار لمشروع المظلة الجوية الأمريكية والتي تطورها إسرائيل حيث تساهم إسرائيل فيها فقط بمبلغ 200 مليون دولار (Shabaneh, 2015: 12) .

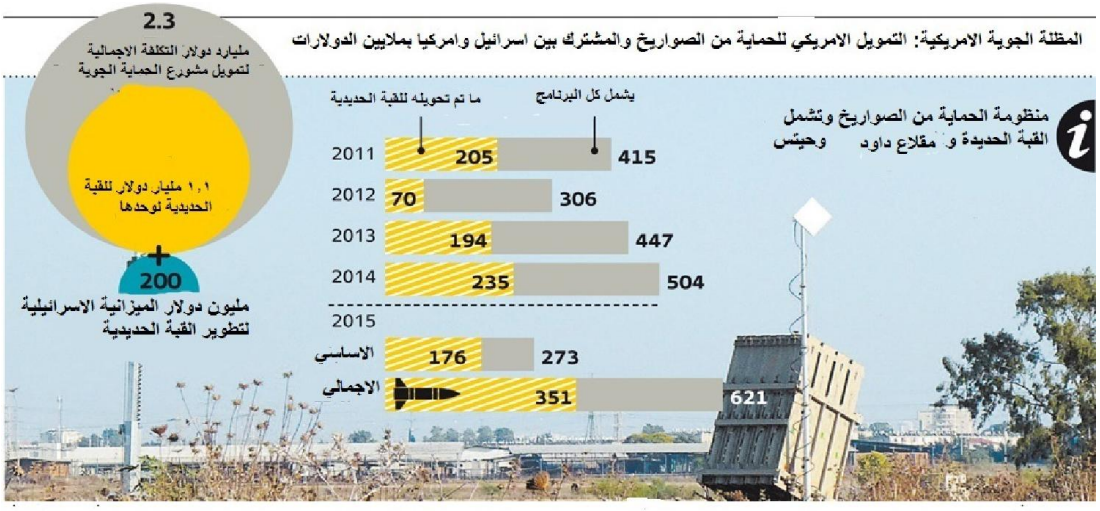

وكان الرئيس باراك أوباما قد طلب فقط 179 مليونًا من التسليفات للعام 2015، وانفقت الولايات المتحدة في الإجمال على 700 مليون دولار منذ 2011 تاريخ وضع النظام في الخدمة، لدعم تطوير "القبة الحديدية" الرامية إلى مواجهة الصواريخ القصيرة والمتوسطة المدى (صواريخ وقذائف مدفعية) التي تستهدف مناطق مأهولة، وتسليفات العام 2015 التي تنص أيضًا على 270 مليونًا لأنظمة أخرى مضادة للصواريخ، تحتاج لموافقة مجلس الشيوخ النهائية بحلول أيلول، وتبنى مجلس النواب مبلغًا مماثلًا في أيار/ مايو، وفي الإجمال، فان الولايات المتحدة قررت إنفاق 30 مليار دولار من المساعدات العسكرية لإسرائيل بين 2009 و2018، وفي 2014، تلقت إسرائيل 3,1 مليارات دولار من المساعدات العسكرية (i24news.tv، 2014)[1]

ولقد نشر المحلل العسكري لصحيفة هآرتس الإسرائيلية عاموس هرئيل تحت عنوان – تعويض لإسرائيل جراء معارضتها للاتفاق النووي مع إيران هو صفقة لطائرات f35 وبطاريات مضادة للصواريخ – ويعتقد مسؤول ووزارة الدفاع الإسرائيلية أن صفقة الأسلحة المستقبلية بين إسرائيل والولايات المتحدة سوف تشمل شراء إضافية F-35، وحتى الآن، اتفق الطرفان على شراء 33 طائرة، مع المساعدات الأميركية لإسرائيل، الطائرات الأولى من المقرر أن تصل إلى إسرائيل في أو اخر عام 2016، ومن المخطط البدء بأول سرب تشغيلي، سيتم بالفعل بعد عامين، وسيتم استيعاب باقي الطائرات حتى عام 2021، ويعتقد أنه لم يتم شراء ما يكفي من

(1) http://www.i24news.tv

الطائرات، وترغب المؤسسة العسكرية في إسرائيل بزيادة عدد الطائرات إلى 50 طائرة على الأقل، بحيث يمكن لسلاح الجو تشغيل سربين كاملين من طائرات 35 ، وتقدر تكلفة كل طائرة في الصفقة الحالية إلى 110 مليون دولار، والذي سيكون عنصرًا رئيسيًا آخر في أي صفقة في المستقبل مع الولايات المتحدة، وستكون الدفاعات ضد الصواريخ والقذائف، حتى الآن في إسرائيل صواريخ حيتس 2 لاعتراض الصواريخ بعيدة المدى، و9 منظومات للقبة الحديدة لاعتراض الصواريخ المتوسطة المدى، أما في العام المقبل 2016 فسيدخل في الخدمة العسكرية أيضًا منظومة " عصا سحرية" لمواجهة التهديدات المتوسطة، ويتم تنفيذ جميع المشاريع من التمويل الأمريكي واسعة النطاق، حتى الآن استثمرت الولايات المتحدة مليارات الدولارات في نظم الإنتاج وصواريخ تتجاوز المساعدة العسكرية الحالية لإسرائيل بمعدل 3.1 مليار دولار سنويًا. وتسعى إسرائيل إلى مزيد من المساعدة لتجهيز تحسين نظام جيتس 3 وشراء بطاريات القبة الحديدية إضافية، وفقًا لتحليل لجنة الشؤون الخارجية والدفاع في الكنيست قبل ثلاث سنوات، فإن إسرائيل تحتاج الى 13-12 على الأقل من بطاريات القبة الحديدية لتغطية كامل إسرائيل على نحو فعال، وبالإضافة إلى ذلك، فإن إسرائيل تطلب من الولايات المتحدة السماح لها للحصول على ذخائر عالية الدقة والأكثر تقدمًا، وخاصة لسلاح الجو. ربما يبحث الطرفان أيضًا إمكانية شراء أنظمة التكنولوجيا المستخدمة لأغراض استخبارية (הראל (هارئيل)، 2015)[1].

وسبق أن نشر عاموس هرئيل نفسه في صحيفة هآرتس: بأن الولايات المتحدة تقدم لإسرائيل مليار دولار فقط لتطوير منظومة اعتراض الصواريخ، مثل القبة الحديدة والعصا السحرية، حيث تساءل مجلس الشيوخ الأمريكي، لماذا لا نقلص الدعم السنوي والذي يقدم لإسرائيل وبقيمة 3.1 مليار دولار سنويًا بما يتلاءم مع التقليصات التي تقوم بها إسرائيل في موازنة الدفاع والأمن[2].

ووافق مجلس الشيوخ الأميركي على مشروع قانون لزيادة التعاون بين إسرائيل والولايات المتحدة، وخاصة في المجال العسكري، وقد تمت الموافقة على مشروع القانون من قبل

(1) http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.2640746
(2) المرجع السابق

الكونغرس الأميركي، وقد اتفق أن يتم نقله إلى الرئيس للتوقيع عليه، ويصبح القانون والكونغرس ومجلس الشيوخ بحاجة إلى العمل معًا على صياغة القانون على وجه التحديد، ولموافقة مجلس الشيوخ والكونغرس يجب أن يوافق نفس إصدار مشروع القانون.

ثانياً: رفع قيمة المساعدات العسكرية ودعم القبة الحديدية:

بالإضافة إلى التمويل بمقدار 3.1 مليار دولار في العام المالي 2015، طلبت إدارة أوباما 96.8 مليون دولار أخرى للبرامج الأمريكية الإسرائيلية المشتركة، و175.9 مليون دولار لنظام القبة الحديدية، ويرد هذا التمويل ضمن أذونات تفويض الدفاع والمخصصات المالية الأميركية العادية، والتي لا تعتبر رسميًا ضمن المعونة الثنائية المباشرة. (Shabaneh, 2015: 11)

كما تلقى نظام القبة الحديدية بشكل تراكمي أكثر من 704 مليون دولار من الدعم المالي الأمريكي، مع مبلغ إضافي قدره 235.3 مليون دولار مخصصة له في أذونات مخصصات العام المالي 2014 ، و175.9 مليون دولار مطلوبة في العام المالي 2015، وقد ساعدت الولايات المتحدة أيضًا في تطوير نظام الدفاع الإسرائيلي المضاد للصواريخ بعيدة المدى المسمى "مقلاع داود"، كما استخدم ما يقارب 26.3٪ من التمويل العسكري الأجنبي الأمريكي إلى إسرائيل (ما يمثل حوالي 815.3 مليون دولار في العام المالي 2014) في الشراء من شركات الدفاع الإسرائيلية، مما يتيح لإسرائيل بناء صناعة دفاع محلية تصنف ضمن أعلى 10 من موردي السلاح في جميع أنحاء العالم، ولا يمنح أيًا من المستفيدين الآخرين من المساعدات العسكرية الأمريكية هذه الميزة. (Shabaneh, 2015: 9-11)

كما لا يقتصر دعم الولايات المتحدة على المساعدة المالية فحسب، ففي عام 2008، بدأت الولايات المتحدة في نشر نظام رادار إكس- باند (نطاق الترددات السينية) على الأراضي الإسرائيلية، وهي العملية التي لا تزال تملكها الولايات المتحدة وتعمل بها قوات أمريكية، لا يكتفي نظام اكس- باند بأنه "أكثر قدرة بكثير على اكتشاف الصواريخ القادمة، من نظام الرادار الذي تنتجه لإسرائيل محليًا، ولكن الولايات المتحدة ربطت اكس باند إلى شبكتها العالمية من الأقمار الصناعية في نظام دعم الدفاع الأمريكي." (المغاري، 2013: 279).

ثالثًا: المخزون العسكري في حالات الطوارئ:

تقوم وزارة الدفاع الأمريكية أيضًا بتخزين الامدادات العسكرية على القواعد الإسرائيلية استعدادًا للقتال، وإذا لزم الأمر، يمكن للقوات الإسرائيلية أن تطلب استخدام هذه الإمدادات من حكومة الولايات المتحدة في أو قات الطوارئ، كما حدث في حرب 2006 مع حزب الله.

وهناك عنصر آخر من الدعم الأمريكي لبرنامج الدفاع الإسرائيلي، ألا وهو مخزون الولايات المتحدة في حالات الطوارئ في إسرائيل؛ فمنذ الثمانينيات تخزن معدات عسكرية أمريكية وذخائر في إسرائيل لإمكانية استخدامها من قبل الولايات المتحدة، وبإذن واشنطن، يتكون من مخزون من الصواريخ والمركبات المدرعة وذخيرة المدفعية، ورسميًا، المعدات ملك للجيش الأمريكي ، وخلال الهجوم الإسرائيلي 2014 ضد غزة سمح البنتاغون لوزارة الدفاع الإسرائيلية بسحب قذائف الدبابات 120 ملم وطلقات اضاءة 40 ملم، وقد ارتفعت قيمة المعدات الأمريكية المخزنة في إسرائيل من 100 مليون دولار إلى 800 مليون دولار في عام 2010، وقد تم رفع بزيادات كبيرة، حتى وصلت الآن الى 1,8 مليار دولار (McArthur, 2015)[1].

رابعاً: اتفاقية التفوق العسكري

ووفقًا لـ "قانون الشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وإسرائيل" 2014 فقد أضيف مبلغ 200 مليون دولا ر لكل من السنة المالية 2014، 2015، وأعلنت الولايات المتحدة وإسرائيل في عام 2010 أن إسرائيل سوف تستخدم 2.75 مليار دولار من منح التمويل العسكري الأجنبي لشراء 19 طائرة من مقاتلة المشترك إف 35، وقد كان من المتوقع في البداية أن يتم تسليمها في عام 2015، لكن الطائرات الآن يتوقع أن يكون ميعاد تسليمها في 2016 إلى 2017، وبسبب كونها طائرات متقدمة ولكن مكلفة للغاية، شهدت F-35 مشاكل تقنية ومالية لأكثر من عقد من الزمان (Sharp, 2015: 26).

(1) http://www.wrmea.org/2015-october/a-conservative-estimate-of-total-u.s.-direct-aid-to-israel-almost-$138-billion.html

المساعدات الأمريكية العسكرية لإسرائيل (بليون دولار)

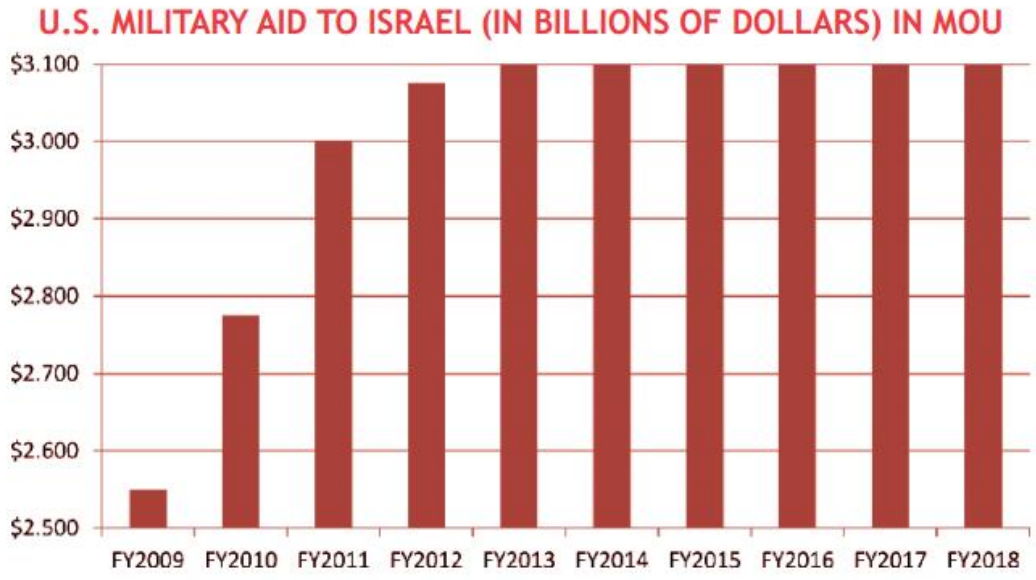

الجدول السابق يوضح الدعم العسكري الأمريكي لإسرائيل في ضوء اتفاقية Qualitative Military Edge (QME) اتفاقية التفوق النوعي العسكري لسنة 2009-2018، حيث يبين بأن الولايات المتحدة قدمت لإسرائيل دعم عسكري السنة المالية 2009، بقيمة 150 مليون دولار، وفي السنة المالية 2010، والسنة المالية 2011، مبلغ 225 مليون دولار، ومبلغ 75 مليون دولار للسنة المالية 2012، أما السنة المالية 2013، 25 مليون دولار، وطالب كلا الرئيسيين بوش وأوباما من الكونغرس زيادة الدعم العسكري لإسرائيل، إلا أن الكونغرس اعتذر وقرر تقديم معونات عسكرية لإسرائيل للسنة المالية 2009، 2.775 مليار دولار، ومبلغ 2.55 مليار دولار للسنة 2010 المالية، أما سنة 2011 فقد وافق على 3 مليار دولار، في حين وافق على 3.075 مليار دولار للسنة المالية 2012، وقد طلب الرئيس أوباما برفع الدعم العسكري لإسرائيل الى 3.1 مليار دولار للسنة المالية 2013، (Ruebner, (2012): p8).

خامساً: الدعم في أعقاب الاتفاق النووي الإيراني:

وفي اعقاب الاتفاق النووي الإيراني، والذي دخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2015، ذكرت صحيفة "يديعوت أحرونوت" الإسرائيلية، أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو طالب الرئيس الأمريكي بارك أوباما في البيت الأبيض، بقائمة بأسلحة متطورة، يرغب في الحصول

عليها من الولايات المتحدة الأمريكية، في إطار زيادة المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل، وأشارت الصحيفة إلى أنه من بين الأسلحة التي ستحصل عليها إسرائيل من واشنطن مقاتلات متطورة من نوع "إف- 16"، وطائرات تزويد بالوقود جوًا، ومروحيات وطائرات 22-v ، بالإضافة إلى تمويل منظومة "حيتس3"، وأكدت الصحيفة أن نتنياهو سيطلب من أوباما زيادة المساعدات العسكرية من 3 مليار دولار سنويًا إلى 5 مليارات دولار سنويًا (ynet, (2015): net)[1].

وأعلنت (إسرائيل) والولايات المتحدة عن استئناف محادثات المساعدات الدفاعية الأمريكية للاحتلال الإسرائيلي، وذلك بعد تنحية الخلافات المتعلقة بالاتفاق النووي الإيراني بينهما، يأتي ذلك في وقت تستضيف فيه إسرائيل رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكي جوزيف دانفورد، وتجري أيضًا مناورة جوية مشتركة مع الولايات المتحدة، ويسعى الطرفان الحليفان إلى الاتفاق على برنامج مساعدات عسكرية على مدى عشرة أعوام، لمواصلة تقديم المنح الأمريكية السنوية لإسرائيل، التي تبلغ قيمتها ثلاثة مليارات دولار، وينتهي العمل ببرنامج المساعدات الحالية في عام 2017، وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو قد جمد تلك المفاوضات قبيل توصل إيران والقوى العالمية الست للاتفاق النووي في تموز/ يوليو، الذي ترى إسرائيل أنه غير صارم بما يكفي، ودعمت حملة ضده في الكونجرس الأمريكي، وقال رون ديرمر، سفير إسرائيل لدى واشنطن على صفحته على فيسبوك: "مع مضي الاتفاق النووي قدمًا؛ الآن تتحرك أيضًا إسرائيل قدمًا على أمل وضع سياسة مشتركة مع الولايات المتحدة للتصدي للأخطار المستمرة التي تفرضها إيران"، مضيفًا: إن "المباحثات بشأن التوصل لمذكرة تفاهم جديدة بين إسرائيل والولايات المتحدة في المنطقة"، كما بدأت إسرائيل أيضًا في قاعدة صحراوية بالمنطقة الجنوبية، بالأراضي المحتلة، مناورة لسلاح الجو تستمر أسبوعين مع الولايات المتحدة تعرف باسم "العلم الأزرق".[2]

(1) http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4723092,00.html
(2) المرجع السابق

وذكر الجيش الإسرائيلي في بيان له، أن المناورة التي تجرى مرتين كل عام "تخلق بيئة تعليمية متعددة الجنسيات، بما في ذلك دول وهمية، ويمارس خلالها المشاركون تخطيط وتنفيذ عمليات كبيرة لسلاح الجو".

وقبل تعليق المفاوضات، قال مسؤولون أمريكيون وإسرائيليون: إن الجانبين اقتربا من الاتفاق على حزمة منح جديدة بقيمة تتراوح بين 3.6 مليار دولار و3.7 مليار دولار سنويًا، وتوقع المسؤولون زيادة المبلغ؛ لأن إسرائيل تقول إنها تحتاج إلى مساعدات إضافية لتعويض المكاسب المحتملة التي ستجنيها إيران من تخفيف العقوبات، والتي قد تستخدمها في تمويل الجماعات المسلحة المناهضة لإسرائيل، وقال ديرمر: "إسرائيل تأمل بأن تسفر المباحثات التي نجريها الآن عن اتفاق طويل الأجل، يطور بشكل كبير قدرة إسرائيل على الدفاع عن نفسها بنفسها في مواجهة أي تهديد، ويُمكن إسرائيل من التصدي للتحديات الضخمة التي تواجهها الآن في المنطقة" (صحيفة فلسطين، 2015)[1].

سادساً: سن قوانين خاصة بدعم إسرائيل:

مع الموافقة النهائية على مشروع قانون تتلقى فيه إسرائيل جملة أمور، التزود بالوقود والطائرات والذخيرة "الخاصة"، وصور من أقمار التجسس الأميركية، وعلى الحكومة فتح مجالها الجوي في الولايات المتحدة لتدريب سلاح الجو الإسرائيلي، وتقديم الضمانات الأمريكية للدولة الإسرائيلية للحصول على قروض تصل إلى عام 2015. والقائمة الكاملة للمنافع تشمل: (Sharp, 2015: 27-29)

1. توسيع عملية التعاون الاستخباري بين إسرائيل والولايات المتحدة، التي تعتبر بالفعل لتكون ضيقة للغاية، بما في ذلك نقل المعلومات الاستخباراتية المستقاة من صور أقمار التجسس.
2. تلقى إسرائيل الأسلحة والمعدات العسكرية الجديدة، بما في ذلك طائرات التزود بالوقود، وقدرات الدفاع الصاروخي من خلال ترتيبات (lend – lease agreements).
3. افتتاح الولايات المتحدة رحلات التدريب الجوي لسلاح الجو الإسرائيلي، للتعويض عن المجال الجوي المحدود لإسرائيل.

(1) http://felesteen.ps/details/news

4. التشجيع والتوسع في النشاط لحلف شمال الاطلسي في إسرائيل "، بما في ذلك وجود إسرائيلي في مقر حلف شمال الاطلسي والمشاركة في المناورات الأمريكية".
5. تتيح الولايات المتحدة لإسرائيل تقديم معدات عسكرية فائضة، خصوصًا المعدات التي خلفها انسحاب القوات الأمريكية من نقاط العراق.
6. تعمل الولايات المتحدة على تعزيز الجهود الرامية إلى منع تهريب الأسلحة إلى غزة ومنع التهديدات التسلل النابعة من شبه جزيرة سيناء.
7. أن تخصص الولايات المتحدة ذخيرة وأسلحة أخرى في مخازن عسكرية أمريكية تخزن في إسرائيل (IDF قد تكون متاحة في حالة الطوارئ). لتوسيع التعاون بين البلدين في مجالات الدفاع عن الوطن، والكفاح ضد الإرهاب، وتأمين شبكة الأمن البحري والطاقة.
8. اتخاذ إجراءات لدمج إسرائيل وشبكة الدفاع الأمريكية في شرق البحر المتوسط.
9. بالإضافة إلى ذلك، قال رئيس هيئة الأركان المشتركة مارتن ديمبسي: إن المناورات العسكرية المشتركة بين البلدين المقررة لفصل الصيف، وهي أكبر مناورة وقعت على الإطلاق "بين البلدين، وسوف تشمل استخدام أنظمة الدفاع الصاروخي فضلا عن محاكات صواريخ جديدة.

وستقدم الولايات المتحدة لإسرائيل في السنة المالية 2016 من خلال التشريعات المالية التالية، عدة اشياء على مستوى المساعدات العسكرية (Sharp, (2015): 2)

1. تقدم وزارة الخارجية الأمريكية مساعدات بقيمة 3.1 مليار دولار من خلال مساعدات من برنامج التمويل العسكري الخارجي.
2. مشروع H.R. 1735 ، الذي أجازه مجلس النواب، حيث يخصص من موازنة 2016 ما يصل إلى 371.2 مليون دولار لخدمة مشروع صاروخي مشترك لأنظمة الدفاع.
3. مشروع قانون مجلس النواب السنة المالية 2016 للدفاع سيوفر 487.595 مليون دولار لبرامج الدفاع الصاروخي المشترك بين الولايات المتحدة وإسرائيل، من بينها 55 مليون دولار للقبة الحديدية، 286.526 مليون دولار لمقلاع داود 89.550 مليون دولار منظومة ارو 3 (Arrow3)، 56.519 مليون دولار لمنظومة ارو 2 (Arrow2).

ورفعت الحكومة الإسرائيلية ميزانية الحرب بنسبة 13% لمواجهة ما اعتبرته متغيرات عسكرية وأمنية؛ فقد بلغت الميزانية لعام 2016 والتي وضعت أمام الكنيست للقراءتين الثانية والثالثة، نحو 424.8 مليار شيكل (111 مليار دولار) مقابل 383.9 مليار شيكل (100 مليار دولار) لعام 2015، وبلغت ميزانية وزارة الحرب 17 مليار دولار بعد ما تم رفعها بنحو 2 مليار دولار (بنسبة 13.3%) حسب مطلب وزير الحرب موشيه يعلون، وذلك لتغطية الأغراض العسكرية والأمنية في الكيان خاصة بعد الهبة الفلسطينية (الخليج، (2015): صحيفة الكترونية).

وكشفت صحيفة "وورلد تريبون" الأمريكية، اليوم عن وجود مباحثات سرية بين أمريكا وإسرائيل حول احتمال وقف المساعدات الأمريكية عن تل أبيب، ونقلت الصحيفة عن مصادر دبلوماسية قولها: "إن إسرائيل والولايات المتحدة قد طرحا خيارات لخفض المساعدات العسكرية عما وصفته الصحيفة بالدولة اليهودية"، وذلك خلال اجتماعات ثنائية عقدت بين الجانبين.. حيث اتفق المشاركون من البلدين في تلك الاجتماعات على أن إسرائيل لم تعد بحاجة إلى المساعدة العسكرية الأمريكية الرسمية، وفقًا لتصريحات الدبلوماسيين، وقال وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق موشى ارنس: "إننا نحب الحصول على تلك المساعدات، وأن وزير المالية الإسرائيلية ربما يرغب في قتلي إذا سمعني أقول: إنه ينبغي علينا ألا نستمر في الحصول على تلك المساعدات"، وأو ضح أرنس – الذى تولى منصب وزير الدفاع الإسرائيلي ثلاث مرات خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، ودعا مرارًا إلى استقلال العسكرية الإسرائيلية – خلال المؤتمر الحزبي البرلماني حول العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل، قائلا: " إن إسرائيل لا يمكن أن تستمر في الاعتماد على المساعدات العسكرية الأمريكية الحالية بقيمة 3ر2 مليار دولار سنويًا، في الوقت الذى تمر فيه الولايات المتحدة أسوأ أزمة مالية منذ عام 1929"، وأضاف: "إن الولايات المتحدة تمر بأزمة ديون بتريليونات الدولارات، وأننا لن نكون سعداء إذا قطعت تلك المساعدات، ولكن يمكننا البقاء على قيد الحياة بدونها". واتفق أعضاء الوفد الأمريكي الذى حضر المؤتمر الحزبي البرلماني في الكنيست الإسرائيلي مع ارنس في هذا الأمر، وقالوا "إن المساعدات الأمريكية، على الرغم من تعهدات الرئيس الأمريكي باراك أوباما باستمرارها، لم تعد تخدم مصالح إسرائيل"، وقال السفير الأميركي الأسبق دان كيرتزر: "إنه

يمكن بعد تلك المباحثات التوصل إلى اتفاق حول كيفية ضمان التعاون الأمني والاستخباراتي في الوقت الذى يمكن فيه الاستغناء عن المساعدات الأمنية.. حيث إن المساعدات العسكرية الأمريكية إلى إسرائيل لا تمثل سوى نسبة ضئيلة من الناتج الإجمالي للنمو في إسرائيل، وتقدر 5,1 بالمائة فقط من الميزانية العامة للدولة"، مضيفًا: أن هناك بدائل أكثر جدوى تضمن حصول إسرائيل على التكنولوجيا الأمريكية، ولفتت الصحيفة إلى أن البرلمانيين الإسرائيليين في المؤتمر كانوا في حالة اضطراب من هذه المناقشات، وقالوا: إن المساعدات العسكرية الأمريكية منعت إسرائيل من الانزلاق في سباق التسلح الحالي في الشرق الأوسط، والذى شمل إيران وسوريا.. حيث أو ضح النائب بالكنيست الإسرائيلي عن حزب العمل نتشمان شاى قائلًا: "إنه لهذا فإنني أرى أن تعتمد إسرائيل اعتمادًا كليًا على أمريكا على الأقل خلال العشرة أعوام المقبلة" (worldtribune, 2014)[1].

وقالت صحيفة جلوبال الاقتصادية الإسرائيلية: إن المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل سترتفع ولأول مرة لتصل الى 3.7 مليار دولار في عام 2015، حيث خصص مبلغ 176 مليون دولار لتطوير القبة الحديدة، ويعتبر هذا الالتزام الثالث من مجموع مبلغ 680 مليون دولار غير إجمالي الالتزام الذي أقره الرئيس أوباما في عام 2012، حيث وصل مجموع ما تم إنفاقه للقبة الحديدة منذ عام 2011 هو1.2 مليار دولار، وذلك حتى عام 2015، وطالب أوباما الكونغرس بتخصيص مبلغ 96 مليون دولار لمنظومة صواريخ حيتس، بالإضافة إلى منظومة مقلاع دأود، حيث أقر المشروعون في الكونغرس رفع المساعدات لهذه المنظومات الصاروخية من 172 مليون دولار إلى 269 مليون دولار، وذكرت صحيفة ديفنس نيوز: " بان شركة رفائيل للصناعات العسكرية الإسرائيلية تسعى لبيع منظومة القبة الحديدية إلى وزارة الدفاع الأمريكية، والتي باستطاعتها إسقاط طائرات بدون طيار، بالإضافة إلى الصواريخ قصيرة المدى، حيث إن تكلفة صاروخ تامير المستخدم في القبة الحديدة 100 الف دولار، في حين أن صاروخ باتريوت يكلف مليون دولار (דגוני (دجوني)، (2015)[2].

(1) http://www.worldtribune.com
(2) http://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1000992775

يوفر الكونغرس وبشكل روتيني مئات الملايين من الدولارات في شكل مساعدات سنوية إضافية للقبة الحديدية المضادة للصواريخ، وبرامج الدفاع الصاروخي الأميركية الإسرائيلية المشتركة، مثل منظومة مقلاع داود، ومنظومة Arrow2 سهم 2، و Arrow3 سهم3.

خلال فصل صيف 2014، واثناء الحرب التي شنتها إسرائيل على غزة أرسل وزير الدفاع الأمريكي هيغل رسالة إلى زعماء الكونغرس، يطلب المشورة منهم بأن اسرائيل – واثناء الحرب على غزة – طلبت مبلغ 225 مليون دولار لتمويل القبة الحديدية، بالإضافة إلى 350,9 مليون دولار، يجري بالفعل التفكير بها من قبل الكونغرس للسنة المالية 2015، وطالب الكونغرس لدعم هذا الطلب مع إعفاءها من المتطلبات المتعلقة بمشاركة الولايات المتحدة بالإنتاج> حيث منحت هذا التمويل من قبل الكونغرس في أغسطس عبر الاعتمادات التكميلية الطارئة، وذكرت وسائل الإعلام المختلفة في يوليو2014 بأن هاكرز صينين اخترقوا ثلاث شركات إسرائيلية لأنظمة أمن الشبكات، مرتبطة من خلال الشبكة بمنظومة القبة الحديدية والسهم (sharp, 2015: 11).

ثامناً: برنامج الدفاع الصاروخي المشترك:

ميزانية برنامج الدفاع الصاروخي المشترك بين إسرائيل والولايات المتحدة من 2006-2016 بالملايين الدولارات (sharp, 2015 :37-36)

السنة المالية	Arrow 2	Arrow III	مقلاع داوود	القبة الحديدية	المجموع
2006	122.866	—	10.000	—	132.866
2007	117.494	—	20.400	—	137.894
2008	98.572	20.0	37.000	—	155.572
2009	74.342	30.0	72.895	—	177.237
2010	72.306	50.0	80.092	—	202.434
2011	66.427	58.9	84.722	205.000	415.115
2012	58.955	66.2	110.525	70.000[a]	305.700

السنة المالية	Arrow 2	Arrow III	مقلاع داوود	القبة الحديدية	المجموع
2013[b]	40.800	74.7	137.500	194.000	479.736
2014	44.363	74.707	149.712	460.309	729.091
2015	56.201	74.707	137.934	350.972	619.814
2016	11.000	55.100	36.700	55.000	157.800

أ) لم تخصص هذه الأموال من قبل الكونغرس، ولكن خصصت من قبل إدارة أوباما من حسابات أخرى لوزارة الدفاع.

ب) الأرقام للسنة المالية 2013 حسبت بعد عولمة في الميزانية.

ت) نسخة مجلس النواب من قانون تفويض الدفاع الوطني للسنة المالية 2016 ، أن يأذن بأن المبلغ الكلي المطلوب لمنظومة مقلاع داود ومنظومة Arrow2 سهم 2 و Arrow3 سهم3 هو (164,8) مليون دولار، أي أكثر من القيمة التي أقرتها الإدارة، وقد أقر مجلس الشيوخ مبلغ 166 مليون دولار للبرامج الثلاث، في حين أقر للقبة الحديدة مبلغ 13.9مليون دولار، وهو أقل من قيمة المبلغ المطلوب.

خلاصة الفصل الثالث:

قدمت الولايات المتحدة أول مساعدة مالية لإسرائيل عام 1949م، وقد كانت على شكل ضمان بنكي لأغراض الاستيراد والتصدير، وكانت تلك الضمانة بداية الطريق التي استمرت حتى أصبحت إسرائيل أكبر متلقٍ للدعم الأمريكي الخارجي، وعندما اقترح بعض المشرعين تخفيض النفقات الخارجية، فقد تم استثناء إسرائيل من الإجراء المقترح. وقد بلغ إجمالي المساعدات الأمريكية لإسرائيل ما يقرب من (120) مليار دولار أمريكي، وقد زادت المساعدات المالية الأمريكية لإسرائيل عندما زادت التهديدات التي تتعرض إليها إسرائيل، سواء الحروب، أو أنشطة المقاومة.

وقد تميّزت إسرائيل عن باقي الدول التي تتلقى المساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أصدر الكونجرس الأمريكي قرارًا يقضي بصرف المساعدات بعد شهر واحد من اعتماد الميزانية في الكونجرس، بحيث يتم تحويلها إلى حساب بنكي تترتب له فائدة لإسرائيل.

نحو نصف المساعدات التي تلقتها إسرائيل من الولايات المتحدة الأمريكية، كان مساعدات عسكرية، ولم يقف الأمر عند المساعدات النقدية، حيث ساهمت الولايات المتحدة في تطوير مجال الصناعات التقنية والعسكرية، بحيث أصبحت إسرائيل ثامن أكبر دولة مصدّرة للأسلحة في العالم. وتشجيعًا لإسرائيل على دعم صناعاتها العسكرية وتطويرها، التزمت الولايات المتحدة بشراء معدّات عسكرية منها ضمن صفقة طائرة (F-35). وقد تعددت أشكل الدعم العسكري لإسرائيل، مثل: السماح لإسرائيل بإدخال تحسينات على الصناعات العسكرية الأمريكية، ودعم التصنيع الحربي الإسرائيلي لأغراض تجارية، وغض الطرف عن أخطاء إسرائيلية في مجال تسريب التقنيات العسكرية، وعقد اتفاق للمساعدات العسكرية يمتد إلى عشر سنوات، والمساعدة في تطوير السلاح الإسرائيلي.

الفصل الرابع

المواقف الأمريكية الداعمة لإسرائيل في المجال السياسي

المبحث الأول: الموقف الأمريكي من العملية السلمية

المبحث الثاني: الدعم الأمريكي لإسرائيل في الأمم المتحدة والمحافل الدولية

المبحث الأول

الموقف الأمريكي من العملية السلمية

مدخل

الفترة الأولى للرئيس الأمريكي أوباما (2009 – 2012)

مبادرة أوباما للسلام 2011

الفترة الرئاسية الثانية لأوباما 2013- .....

مدخل:

منذ إدارة الرئيس ترومان إلى إدارة الرئيس بوش الابن، بقي الشعب الفلسطيني وحقوقه الثابتة، أسرى تحت رحمة تزايد الدور الإسرائيلي في الاستراتيجية الأمريكية الشرق أوسطية من جهة، والصراع الدائر بين الإدارة الأمريكية ومجموعات الضغط المؤيدة لإسرائيل من جهة أخرى، وكانت النتيجة دائمًا هي التراجع المستمر في مواقف الولايات المتحدة الأمريكية من القضية الفلسطينية، وتنكرها لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، بل والسعي لإلغاء تلك القرارات، ومساعدة إسرائيل بالتنكر لها، واستخدام مجلس الأمن بشكل خاص كذراع للسياسة الأمريكية للدفاع عن إسرائيل وسياستها الرافضة لكل القوانين والشرائع الدولية.

وقد بدأت العلاقة الأمريكية بهذه القضية منذ اليوم الأول الذي تم مناقشتها داخل أروقة الأمم المتحدة عام 1947، فكما نعلم؛ أيدت الولايات المتحدة الأمريكية ودعمت وبكل قوة استيلاء إسرائيل على أجزاء كبيرة جدًا من أرض فلسطين، والتي جاءت مخصصة في قرار التقسيم رقم 2/181، كما اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية بقيام دولة إسرائيل بل كانت من أوائل الدول التي اعترفت بهذا الكيان الغاصب عام 1948[1].

وتم توقيع اتفاق اعلان المبادئ "أو سلو" في حديقة البيت الأبيض في الثالث عشر من أيلول عام 1993، بين إسرائيل، ممثلة برئيس وزرائها إسحق رابين ومنظمة التحرير الفلسطينية، ممثلة بمحمود عباس "أبو مازن" وبحضور الرئيس ياسر عرفات، وبمباركة من قبل الرئيس الأمريكي آنذاك بيل كلينتون. لكن تنفيذ اتفاق "أو سلو" كان يمثل تحديًا بالغ الصعوبة لأطرافه الثلاثة، الفلسطينيين والإسرائيليين والأمريكيين، حيث قام كلينتون بإيفاد مبعوثه دنيس روس في العديد من المرات إلى منطقة الشرق الأوسط في محاولة لرأب الصدع بين الجانبين، الإسرائيلي والفلسطيني، ولكن الجولات والخلافات بقيت تراوح مكانها؛ فالفلسطينيون أرادوا الأرض، فيما أراد الإسرائيليون الأمن، واستمرت القضايا عالقة إلى أن وقع الطرفان أوائل 1995 "الاتفاق المؤقت" الذي عرف باسم "أو سلو2" الذي نص على انسحاب إسرائيل من سبعة تجمعات سكانية فلسطينية بالتدريج خلال فترة 18 شهرًا، ولم يتم تحديد مساحة الأرض

(1) قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين ،المجلد الأول،1947-1974، قرار مجلس الأمن رقم2/181.

التـي سـتعيدها إسـرائيل، وهـو مـا أصـبح مصـدرا رئيسـيًا للخـلاف؛ فقـد اعتقـد الفلسـطينيون أن الاتفاقات تنص على تسليمهم كل الضفة الغربية وقطاع غزة، عدا القدس والمستوطنات والمواقع الأمنيـة، أي مـا يمكـن أن يصـل الـى 90% مـن الأراضـي الفلسـطينية المحتلـة، وذلـك قبـل بـدء مفاوضـات الوضـع النهـائي، بينمـا رفـض الإسـرائيليون ذلـك بشـدة، واعتبـروا أن تحديـد المسـاحات هومن شأنهم وحدهم (شبيب، 2003: 170).

وفيما بعد، حاول كلينتون أن يبذل جهدًا شخصيًا، وعلى عجل، لعقد قمة كامب ديفيد فـي منتصـف تمـوز 2000، ويبـدو أن أهدافـه مـن وراء عقـده لتلـك المباحثـات كانـت انتخابيـة لحزبه وشخصية له أكثر منها سياسة جدية.

وبـالرغم مـن أنـه تخللـت حقبـة كلينتـون بعـض الاحتكاكـات العنيفـة مـا بـين الفلسـطينيين والإسـرائيليين كمـا فـي هبـة النفـق عـام 1996، وجـراء إنشـاء المشـروع الاسـتيطاني فـي جبـل "أبوغنيم " بين القدس وبيت لحم، عام 1997، ونتيجة هبة الأسرى عام 1999، إلا أن ما تلى مباحثات "كامب ديفيد" من مواجهات من خلال انتفاضة الأقصى عام 2000 ربما يعتبر أعنف مرحلة في تاريخ الصراع منذ بدايته .

وجـاءت انتفاضـة الأقصـى فـي 28 أيلـول 2000، لكـي تقـدم دلـيلًا آخـر علـى الفشـل الذريع لدبلوماسية كلينتون، والتي راهن منذ البداية على قدرتها لتسويق الاقتراحات الإسرائيلية واسـتخدام أسـاليب تتـراوح بـين الترهيـب والترغيـب، حيـث اعتقـد بأنـه إذا اسـتمال الـرئيس ياسـر عرفات واحتفى بـه فـي البيت الأبيض، فإنـه يستطيع أن يحصـل منـه علـى التنـازلات الأساسية المطلوبة، وعند فشل مباحثات كامب ديفيد، سارع كلينتون لتقديم الغطـاء السياسـي الـلازم لرئيس الـوزراء الإسـرائيلي، ايهـود بـاراك فـي حينـه، عبـر الثنـاء عليـه وانتقـاد الطـرف الفلسـطيني، ثـم الضـغط علـى الأخير عبـر التهديـد بتنفيـذ نقـل السـفارة الأمريكيـة الـى القـدس، تلـك الخطـوة التـي عطلها كلينتون بنفسه لاعتبارات قانونية عديدة (أبو سيف، 2011: 36).

فقد أحجمت إدارة بوش الابن منذ البداية، عن الخوض في غمار قضية الصراع العربي الإسرائيلي، وبعد أقل من شهر وفي 2001/10/2، قال الرئيس بوش "إن قيام دولة فلسطينية كان دومًا جزءًا من اهتماماته، ما دام حق إسرائيل محترمًا في الوجود"، وفي خطابه المؤرخ ففي

2002/6/24، ركز فيه، على أساس وضعته الشرعية الدولية لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين، فيما بات يعرف بخطاب "رؤيا الدولتين" مستندًا في رؤيته للحل إلى نقطة واحدة مركزية، هي مقايضة قيام دولة فلسطينية مؤقتة بإجراء إصلاحات جذرية على بنية السلطة الفلسطينية" (شبيب، 2003: 181).

ولانشغال بوش الابن بجبهات القتال الكثيرة والتي أشعلها في كثير من مناطق العالم الإسلامي والعربي بعد أحداث ما يعرف الحادي عشر من سبتمبر.

حيث يطغى على الدور الأمريكي تجاه عملية السلام في عهد أوباما هاجس تحسين الصورة الأمريكية في الشرق الأوسط، من منطق أن عدم التركيز على حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي سيعقد السياسات الأمريكية الأخرى في المنطقة، وبحكم أن ذلك يشكل نقطة جوهرية في الحكم الذي سيصدره الرأي العام العربي على السياسة الأمريكية.

الفترة الأولى للرئيس الأمريكي أوباما (2009 – 2012)

وقد تزامن وصول الرئيس الأمريكي باراك أوباما إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة مع دخول القضية الفلسطينية في دائرة الجمود، مما جعل أوباما يحتار من نقطة البداية التي ينطلق منها لمعالجة هذا الملف؛ فهل ستكون من مخلفات الحرب التي شنتها إسرائيل على غزة 2009/2008 أم بداية من نتائج مسار أنابوليس.

لم يخرج الرئيس أوباما عن الموقف الثابت تجاه إسرائيل والحرص على العلاقة الخاصة التي تجمع إسرائيل بالولايات المتحدة، وأكد أوباما على التزامه بأمن إسرائيل وذلك في خطابه أمام منظمة ايباك في مايو 2008م، وذلك باعتبار إسرائيل أقوى حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة ذات الديموقراطية الوحيدة، والذي سعى من خلال الخطاب بأن يبدد التلميحات المغرضة، والتي ساقها المتشددون الصهاينة واليمين المتطرف بتعاطفه معه الفلسطينيين وعداوته لإسرائيل (CNN, 2008)[1].

(1) http://edition.cnn.com/2008/POLITICS/06/04/obama.aipac/

وأمن إسرائيل مسالة تحظى بتركيز خاص من قبل الإدارات الأمريكية المتعاقبة؛ ذلك لأن الاحتياطات الأمنية تأخذ بعدًا واضحًا في أي مبادرة أمريكية للتسوية في الشرق الأوسط في جميع مبادراتها.

ولم تختلف نظرة الإدارات الأميركية المختلفة للقضية الفلسطينية؛ فالمبادرات التي أطلقها بوش الابن من خارطة الطريق إلى مؤتمر أنابوليس كلها دارت في فلك المصلحة الإسرائيلية، وعملت الإدارة الأمريكية على تعزيز الشرخ الفلسطيني الداخلي بين حركة حماس وحركة فتح.

وهذا الأمر لم يتوقف عن اطلاق التصريحات أو الدعم المالي السخي، والذي ظهر جليًا في مؤتمر شرم الشيخ، والذي قابله بشكل مباشر محاولات لإرغام الفلسطينيين على تنبني خيار فتح مقابل الحصار ومنع تحويل الأموال، وفرض الشروط على حكومة الوحدة الوطنية التي نتجت عن اتفاق مكة، وكان موقف واشنطن بخصوص سيطرة حماس على قطاع غزة والتي تتهم واشنطن وإسرائيل بالوقوف وراء الفوضى الخلاقة، ودعم مجموعات مسلحة من السلطة للتصفية الجسدية لعناصر حماس(أبو سيف، 2011: 36).

لم يتوقف موقف الولايات المتحدة وحكومة أولمرت عندما هاجمت قوات الجيش الإسرائيلي قطاع غزة بحملتين عسكرتين، أحدهما في مارس 2008، والأخرى في ديسمبر 2008–2009، والتي استشهد خلالها أكثر من 1400 فلسطيني حيث: كانت حصيلة قتلى هذه العملية ما لا يقل عن 1330 شهيد توزعوا كالآتي: 437 طفل أعمارهم أقل من 16 عامًا، و110 من النساء، و123 من كبار السن، و14 من الطواقم الطبية، و4 صحفيين (المغاري، 2013: 167).

وقد تسلم أوباما مقاليد الحكم بأجندة طموحة فيما يخص الشرق الأوسط، إلا أن طموحه تحطم على صخرة الإحباط والذي لم يفلح في إقناع إسرائيل بإيقاف نشاطها الاستيطاني، والذي تضاعف إلى 12 ضعف بعد مؤتمر أنابوليس، حيث صرح محمد صبيح الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية لشؤون فلسطين والأراضي العربية المحتلة في 13 يوليو 2008 ، ان معدل الاستيطان زاد 12 ضعفًا في الأراضي الفلسطينية من أنابوليس، بالرغم من وجود

تفاهمات في المؤتمر نفسه تشير إلى وقف الاستيطان، وأشار ؟إلى أن هناك 9 مشاريع استيطانية داخل القدس وحدها، وأنه تمت مصادرة 4493 دونمًا من أجل تنفيذ تلك المشروعات (أبو سيف، 2011: 53).

وتوقفت المحادثات الفلسطينية الإسرائيلية حيث اشترطت القيادة الفلسطينية أن تشمل إسرائيل القدس الشرقية من عمليات وقف الاستيطان كمدخل للمفاوضات (اسمر، 2104: 140).

لقد تبنت حكومة نتنياهو بعد تشكيلها نفس البرنامج الانتخابي لليكود، والذي تم إعلانه وتداوله على امتداد السنوات الثلاث الماضية، والذي يقوم على أساس الثوابت الإسرائيلية ومنها: تبديل أولويات إسرائيل الأمنية والسياسية، فما يسمى بالخطر الأمني الإيراني بات يحتل الأولوية المطلقة بين اهتمامات الحكومة الإسرائيلية، بينما تم ترحيل القضية الفلسطينية إلى مرتبة ثانوية، وربما هامشية بين الاهتمامات الإسرائيلية، وفي إبريل ومايو 2009، التقى الرئيس الأمريكي باراك أوباما بملك الأردن عبد الله الثاني، وبرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، وبرئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، لبحث تفاصيل خطة السلام في الشرق الأوسط، حيث طرحت العديد من الأفكار أثناء هذا اللقاء الثلاثي، إلا أن تفاصيلًا قليلة فقط نشرت عن خطة أوباما للشرق الأوسط (whitehouse, 2009)[1].

بدأ أوباما منذ توليه منصبه دعم إنشاء دولة فلسطينية، وأعلن أنه سوف يتفاوض مع إيران، وأوضح أيضًا أنه معارضٌ للاستيطان الإسرائيلي، وأنه يبحث عن مؤشرات للسلام، وفي لقاءٍ له مع قناة العربية، قال أوباما: "مهمتي أمام العالم الإسلامي هي توضيح أن الأمريكيين ليسوا أعداءً لكم" (الدبس، 2010: 93).

بدأ الرئيس الأميركي باراك أوباما ولايته الرئاسية الأولى بحماس شديد للعملية السلمية في الشرق الأوسط، فكان أو ل نشاط ذي طابع دبلوماسي يقوم به إثر تسلم منصبه هو تعيينه جورج ميتشل مبعوثًا خاصًا لهذه المفاوضات دون تحقيق تقدم ملموس، وفي ولايته الثانية أسند إدارة الملف إلى وزير الخارجية نفسه جون كيري لكنه –رغم جولاته المكوكية الدؤوبة– لم يحقق

(1) https://www.whitehouse.gov/

أفضل من سلفه، وفي ما يلي نقدم استعراضًا لأهم محطات مساعي إدارة أوباما في إدارة مفاوضات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين خلال سبع سنوات:

اتصل الرئيس الأمريكي أوباما بالرئيس الفلسطيني عباس، وقال بأنه سيعمل معه من أجل السلام، وقد جاء ذلك بعد وقت قصير جدًا من تأدية أوباما اليمين الدستورية كرئيس لولايات المتحدة، والذي أكد فيه على تطلعاته لإقامة سلام دائم (الدبس، 2010: 107).

وفي 25 يناير/كانون الثاني 2009، عيّن الرئيس الأميركي باراك أوباما – في أول نشاط ذي طابع دبلوماسي يقوم به بعد يوم من توليه منصب الرئاسة لأول مرة – السيناتور السابق جورج ميتشل مبعوثًا خاصًا للسلام في الشرق الأوسط، بعد أن وُصف بأنه "ذو مواهب خارقة في التفاوض" لكونه مهندس السلام في إيرلندا الشمالية، وأكد أوباما عزمه العمل من أجل تحقيق السلام في المنطقة واصفًا مبادرة السلام العربية بأنها تحتوي على "مواد بناءة"، بينما أقر جورج ميتشل –الذي جاء تعيينه إثر انتهاء عدوان إسرائيلي مدمر على قطاع غزة استمر 23 يومًا– فور تعيينه بأن ملف السلام في الشرق الأوسط "يتسم بالتغير والتعقيد، لكنه لا يوجد نزاع لا يمكن إنهاؤه" (בן–חורין (بن حورين)، (2009): صحيفة الكترونية)[1].

وفي28 يناير بدأ ميتشل زيارته الاستكشافية الأولى لمنطقة الشرق الأوسط بزيارة مصر ثم إسرائيل والضفة الغربية، لدفع تطبيق خطة "خريطة الطريق" للسلام و"تثبيت وقف إطلاق النار" في غزة، ووصلت هيلاري كلينتون في مارس 2009 للمنطقة في جولة في المنطقة في مسعى لحل الصراع العربي الاسرائيلي (المغاري، 2013: 177).

وصل ميتشل في 16 إبريل إلى إسرائيل في مستهل جولة شرق أوسطية تستثني سوريا، وتعتبر الأولى له منذ تولي بنيامين نتنياهو رئاسة الحكومة الإسرائيلية، وإعلانه عدم التزامه بمسألة حل الدولتين، أو التفاهمات التي تم التوصل إليها في مؤتمر أنابوليس المنعقد في 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2007، وقد طالب أو لمرت بالكف عن إضعاف السلطة الفلسطينية، وقد زار ميتشل إسرائيل والاراضي الفلسطينية لدفع محادثات السلام (Shabaneh, 2015: 13).

(1) http://www.ynet.co.il

وأشار رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، للمرة الأولى إلى حل يقوم على أساس دولتين في إشارة إلى الجهود المبذولة لتحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط، وقال نتنياهو خلال الاجتماع الأسبوعي للحكومة الإسرائيلية: أصبح لدينا لأول مرة اتفاق وطني على صيغة الحل على أساس دولتين لشعبين، في غضون ذلك صرح وزير الحرب الإسرائيلي ايهود باراك بأن اللقاء المقرر له في لندن اليوم الاثنين مع المبعوث الأمريكي للشرق الأوسط جورج ميتشل يستهدف الدفع باتجاه تفاهم واسع بين إسرائيل والولايات المتحدة حول التحركات السياسية، وصولًا الى تسوية شاملة في الشرق الأوسط (الدبس، 2010: 115).

وصرح ميتشل في 10 يونيو للصحفيين في رام الله بأنه بدأ التحضير "لاستئناف عاجل وختام مبكر لمفاوضات السلام"، وذلك "بمناقشات جادة مع الفلسطينيين والشركاء الإقليميين الآخرين"، وأنه يعمل "على تحقيق السلام الدائم للفلسطينيين والعرب والإسرائيليين عبر خطوات ملموسة نحو الحل، على أن نوفر الظروف الملائمة لاستئناف المفاوضات". مؤكدا أن الولايات المتحدة "تلتزم بالتوصل إلى حل شامل يحقق طموحات الفلسطينيين المشروعة". وفي لقاء بين ليبرمان وهيلاري كلينتون رفض ليبرمان الطلب الأمريكي بتجميد البناء في المستوطنات،

وقال ميتشل – في 28 يوليو/تموز في مؤتمر صحفي – عقب لقائه الرئيس الفلسطيني محمود عباس برام الله– : إن الإدارة الأميركية تبذل كل جهودها للوصول إلى سلام شامل يتضمن المسارات: الفلسطيني الإسرائيلي، والسوري الإسرائيلي، واللبناني الإسرائيلي، موضحًا أن هناك "خطوات صعبة" يجب اتخاذها من أجل تهيئة الأجواء للنقاش الجدي بين كافة الأطراف، بما في ذلك إيقاف إسرائيل للأنشطة الاستيطانية بالضفة الغربية للتمكن من استئناف المحادثات (בן–חורין (بن حورين)، 2009)[1].

وكشفت صحيفة هآرتس الإسرائيلية أن الولايات المتحدة طلبت من إسرائيل الالتزام بتجميد الاستيطان في الضفة الغربية المحتلة لمدة عام، لحث الدول العربية على اتخاذ خطوات باتجاه تطبيع العلاقات مع إسرائيل، واستئناف المفاوضات المتوقفة منذ ديسمبر/كانون الأول 2008، وأشارت إلى أن إسرائيل تفضل تجميد النشاط الاستيطاني لمدة ستة أشهر فقط،

(1) http://www.ynet.co.il

وأعلنت وزارة الخارجية الأميركية: إن الفلسطينيين والإسرائيليين يقتربون من التوصل إلى اتفاق بشأن استئناف مفاوضات السلام بينهما بعد انتهاء "مرحلة النقاشات الحالية"، بينما لمحت مصادر أميركية إلى إمكانية استئناف مفاوضات السلام بين إسرائيل والفلسطينيين دون التجميد الكامل للبناء في المستوطنات بالضفة الغربية.

وبدا ميتشل زيارته الخامسة إلى الشرق الأوسط في 19 سبتمبر/أيلول: التي استغرقت أسبوعًا كاملًا دون التوصل إلى أي اتفاق مع الجانب الإسرائيلي بخصوص تجميد الاستيطان، ووضع جدول زمني لمفاوضات الوضع النهائي مع الفلسطينيين، ووزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون تؤكد أن مهمته ستتواصل رغم هذا الفشل الذي تسعى إسرائيل إلى تحميل الجانب الفلسطيني المسؤولية عنه، كما عقد أوباما قمة بواشنطن مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس، ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في 23 سبتمبر/أيلول 2009، لم تسفر عن أي نتائج تذكر، وينتقد الجانبين لعدم فعلهما ما يكفي لإحياء عملية السلام، ويطالبهما باستئناف المفاوضات في أسرع وقت. ويصف ميتشل القمة بأنها كانت صريحة من جميع الأطراف، ويقول: إن تجميد إسرائيل للاستيطان "ليس ضروريًا" من أجل استئناف محادثات السلام مع الفلسطينيين (الدبس، 2010: 92).

واجتمعت هيلاري كلينتون مع وزراء خارجية السعودية وقطر والكويت والبحرين وسلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة والأردن ومصر والعراق في نيويورك، وبحثت معهم سبل إعادة إطلاق المفاوضات، وطالبتهم بتقديم دعم سياسي للفلسطينيين كي يستأنفوا مفاوضات السلام مع إسرائيل، "حتى لولم توقف الاستيطان" في الضفة الغربية والقدس. والتقى نتنياهو ميتشل الذي زار إسرائيل والأراضي الفلسطينية للمرة التاسعة منذ تعيينه في – 9 أكتوبر 2010، ومكتب نتنياهو يصف محادثاتهما بأنها كانت "بناءة"، بينما تحدث ميتشل عن استمرار الصعوبات التي تواجه كل الأطراف في وضع أرضية مشتركة للتفاوض على إقامة دولة فلسطينية، لكنه أكد موافقة الطرفين على الدعوة التي وجهها لهما لإرسال ممثليهما إلى واشنطن لمواصلة النقاش بشأن عملية السلام وقضاياها، بما في ذلك إقامة الدولة الفلسطينية "القابلة للحياة".

وذكرت صحيفة هآرتس أن الولايات المتحدة مررت رسالة إلى مصر قالت فيها: إنها تتحفظ على توقيع اتفاق المصالحة الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس بصيغته وتوقيته الحاليين، وأضافت الصحيفة أن المبعوث الأمريكي الخاص إلى الشرق الأوسط جورج ميتشل التقى مع وزير المخابرات المصرية عمر سليمان، وأبلغه بأن واشنطن لن تؤيد اتفاق المصالحة الذي لا يتلاءم مع شروط الرباعية الدولية، التي تطالب حماس بالاعتراف بإسرائيل وبالاتفاقيات الموقعة ونبذ العنف، ونقلت الصحيفة عن مصدر أمريكي قوله: إن الولايات المتحدة تتوقع من أية حكومة فلسطينية وجميع الوزراء الذين ستضمهم أن يوافقوا على شروط الرباعية الدولية.

ووفقًا لهآرتس فقد وصف ميتشل اتفاق المصالحة الفلسطيني الذي توسطت مصر فيه بأنه (سيء)، وأن التوقيع عليه الآن سيمس باحتمالات استئناف المفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية (יששכרוף (بشكروف)، רביד (ربيد)، 2009)[1].

ويذكر أن التقديرات في إسرائيل تؤكد على عدم استئناف مفاوضات كهذه قريبًا بسبب تباعد مواقف الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، وترفض تل أبيب مطلب الفلسطينيين بتجميد مطلق لأعمال البناء في مستوطنات الضفة الغربية والقدس الشرقية، وأن تستند المفاوضات إلى مبدأ انسحاب إسرائيل لحدود العام 1967.

وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو قد كرر خلال خطاب ألقاه في الكنيست الاثنين، تأكيده على رفض استئناف المفاوضات مع الفلسطينيين وفقًا لمطالبهم التي وصفها بالشروط المسبقة، لكنه في المقابل وضع شرطًا مسبقًا أمام الفلسطينيين يتمثل باعترافهم بيهودية إسرائيل، وزار ميتشل إسرائيل والتقي نتنياهو في إطار التحضير لزيارة كلينتون لإسرائيل، وتجديد مساعي إدارة أوباما لاستئناف مفاوضات السلام "في أقرب فرصة"، رغم "عدم وجود أفق لحصول أي اختراق في المواضيع الخلافية"، حسب دبلوماسي أميركي (haaretz, 2010)[2].

وفي 22 يناير عام 2010 أكدت السلطة الفلسطينية في أعقاب انتهاء زيارة ميتشل لرام الله– وجود خلاف مع الإدارة الأميركية حول استئناف المفاوضات مع إسرائيل، وواشنطن

(1) http://www.haaretz.co.il
(2) http://www.haaretz.com

تشدد على ضرورة استئناف التفاوض إذا أرادت السلطة المساعدة الأميركية في التوصل إلى إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية.

أكد مسؤول فلسطيني رفيع المستوى للجزيرة نت في 25 يناير/كانون الثاني: أن السلطة الفلسطينية وإسرائيل تلقتا عرضًا أميركيًا جديدًا لتسوية تريد الإدارة الأميركية المضي فيها قدمًا، بناء على ما اصطلِح على تسميته أميركيًا "ورقة تفاهمات"، تراجع فيها الهدف الأميركي على الصعيد الفلسطيني من دولة بحدود معترف بها إلى دولة بـ"حدود مؤقتة لسنوات" ومن ثم التفاوض على تبادل أراض، مع رفض أوباما أي شروط يطرحها الفلسطينيون لاستئناف المفاوضات وتلويحه بعقوبات مالية.

والقى أوباما باللوم على ما أسماها سياسات داخلية في كل من إسرائيل والأراضي الفلسطينية في تقييد دبلوماسية السلام، داعيًا الجانبين إلى تقديم تنازلات لاستئناف مفاوضات السلام، وبينما رفض في الوقت ذاته إدانة الممارسات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني واصفًا إسرائيل بأنها أقوى حلفاء واشنطن، أشار إلى "ضرورة التنبّه إلى محنة الفلسطينيين"، وجدد بايدن نائب الرئيس الأميركي في مؤتمر صحفي مشترك مع الرئيس الفلسطيني عباس بمدينة رام الله– إدانته لقرار إسرائيل بناء 1600 وحدة استيطانية جديدة شمال القدس، مؤكدًا أن هذه الخطوة من شأنها تقويض الثقة مع الفلسطينيين للتوصل إلى النتائج المنشودة من المفاوضات، مشددًا على أنه لا بديل عن تحقيق حل الدولتين، وأجرى أوباما اتصالًا هاتفيًا مع نتنياهو في 4 مايو/أيار تمهيدًا لإطلاق المفاوضات غير المباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين التي "ينبغي أن تبدأ سريعًا جدا"، في حين عاد ميتشل إلى المنطقة لبدء هذه المفاوضات التي سيتنقل خلالها بين الجانبين لينقل مواقفهما من القضايا المطروحة، خاصة أن نتنياهو وافق على إجرائها "مكرهًا" ويخشى أنها قد تسبب له مشاكل داخل تحالفه اليميني، ولذلك يشدد على إبقائها سرية. (Bashir and Dakwar, 2014: 26)

وقالت صحيفة وول ستريت جورنال الأميركية: إن السلطة الوطنية الفلسطينية قدمت خلال المفاوضات غير المباشرة التي انطلقت وترعاها الولايات المتحدة "عرضًا أو ليًا مثيرًا" لمبادلة الأراضي مع إسرائيل فاجأ المبعوث الأميركي ميتشل، ويشمل العرض تنازلات عن الأراضي أكثر بأضعاف من تلك التي سبق أن عرضتها السلطة الفلسطينية على الإسرائيليين

فـي المفاوضـات المباشـرة 2008 (كانـت نسـبتها 1,9%)، وأن العـرض الجديـد لقـي ترحيبًـا إسرائيليًا "حذرًا" (مركز دراسات الجزيرة، 2010)[1].

وحذر أوباما الرئيس الفلسطيني عباس من أن العلاقات الأميركية الفلسطينية ستتأثر في حال رفضه استئناف مفاوضات السلام المباشرة مع إسرائيل، وذلك في رسالة بعثها إليه تضمنت 16 نقطـة، واعتمـدت مقاربـة "الجـزرة والعصـا". وتعهـد أوبامـا بحشـد الـدعم العربـي والأوروبـي والروسـي لمسـاندة الفلسـطينيين إذا اسـتؤنفت المفاوضـات المباشـر، وبتمديد تجميد جزئـي لبنـاء المستوطنات بعد انتهاء مهلة التجميد القائم في سبتمبر/أيلول (Bashir and Dakwar, 2014: 26)، وبـدأ ميتشـل سلسـة لقـاءات فـي إسـرائيل والأراضـي الفلسـطينية يسـتمع فيهـا "لأسـئلة مـن الجانبين قبل العودة إلى الولايات المتحدة" لتقدير ما إن كان الجانبان "مستعديْن حقيقة لتقديم تعهدات ببدء مفاوضـات مباشـرة"، حيـث شـهدت واشـنطن انعقـاد قمـة تجمـع عبـاس ونتنيـاهو وحسني مبارك والعاهل الأردني عبد الله الثاني بحضور أوباما، وذلك قبيل انطلاق المفاوضات المباشرة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي التي وصفتها واشنطن بأنها: "لن تكون أمرًا سهلًا". والمسؤولون العرب يطـالبون بضـرورة تمديد إسرائيل لتجميد الاستيطان من أجل استمرار بنـاء الثقة بين الجانبين (أبو سيف، 2011: 51).

واستؤنفت المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية المباشرة في مقر وزارة الخارجية الأميركية بواشـنطن، بعد توقفها إثر العدوان الإسرائيلي الدموي علـى قطـاع غزة أو اخـر عـام 2008. ونتنياهو يستبقها بقوله: إنه يؤيد إنشاء دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة لكن "بشرط أن تكـون منزوعـة السـلاح"، وتوقـع أوبامـا فـي 10 سـبتمبر 2010: "عقبـات هائلـة" فـي طريـق مفاوضـات السـلام بالشـرق الأوسـط، معتبـرًا أن الأمـر "مخـاطرة تسـتحق العنـاء؛ لأن البـديل هـو الوضـع الـراهن وهـو غيـر قابـل للاسـتمرار، ولـذلك إذا انهـارت المحادثـات فسـنظل نحـاول". وأو ضح أنه أبلغ نتنياهو أن "من المنطقي تمديد تجميد البناء الاستيطاني ما دامت محادثات السلام بالشرق الأوسط بناءة" المغاري، 2013: 176).

(1) http://www.aljazeera.net

وبدأت في 14 سبتمبر/أيلول جلسة التفاوض المباشرة في منتجع شرم الشيخ المصري بلقاء ثلاثي جمع عباس ونتنياهو وهيلاري كلينتون، التي طالبت الطرفين بـ"تجاوز عقبة الاستيطان، كي يتسنى إطلاق المفاوضات المباشرة مرة أخرى"، وميتشل يقول: إن الطرفين أكدا نيتهما إجراء مفاوضات جدية، وهما مستمران في الاتفاق على أن هذه المفاوضات "يمكن أن تحسم المسائل الخلافية خلال عام"، واستضافت القدس الغربية المفاوضات المباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين التي انطلقت جولتها الثانية في منتجع شرم الشيخ المصري دون أن يتوصل الطرفان لحل خلافاتهما بشأن النشاط الاستيطاني، وميتشل يؤكد أن "الجانبين بدآ محادثات جادة بشأن قضايا جوهرية"، وتشمل القضايا الجوهرية كلا من المستوطنات والأمن والحدود ومصير اللاجئين الفلسطينيين، ودعت الولايات المتحدة إسرائيل إلى تمديد قرار تجميد الاستيطان في الضفة الغربية "لبعض الوقت"، في محاولة لإنقاذ مفاوضات السلام بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، بعد أن باتت الشكوك تخيم على نجاحها بسبب عزم إسرائيل على مواصلة الاستيطان، والإصرار الفلسطيني على الانسحاب إذا لم يمدد التجميد (مركز دراسات الجزيرة، 2010)[1].

وفي10 نوفمبر 2010 أكدت كلينتون للفلسطينيين أن مضي إسرائيل قدمًا في خطط توسيع الاستيطان سيكون له "مردود سلبي" على مفاوضات السلام، وتقول: إن التوصل إلى اتفاق للسلام في الشرق الأوسط "ما زال ممكنًا وضروريًا"، وعباس يطالب بعقد جلسة عاجلة لمجلس الأمن لبحث استمرار أنشطة إسرائيل الاستيطانية في القدس والضفة الغربية، وأعلنت إسرائيل تأجيل موافقتها على المقترحات الأميركية بتجميد البناء الاستيطاني في الضفة الغربية، حتى يمكن استئناف محادثات السلام، قائلة: إنها تريد هذه الأفكار "مكتوبة"، وقد أبلغت السلطة الفلسطينية الإدارة الأميركية رفضها استئناف المفاوضات مع إسرائيل دون تجميد الاستيطان في القدس المحتلة، بعد أن أبلغتهم بأنه لم يتم بعد التوصل إلى اتفاق بشأن رزمة التفاهمات الأميركية الإسرائيلية مقابل تمديد تجميد الاستيطان (وفا، 2010)[2].

(1) http://www.aljazeera.net
(2) http://www.wafainfo.ps

وأقر عباس بوجود "أزمة" في مفاوضات السلام عقب تخلي الولايات المتحدة عن مساعيها الرامية لإقناع إسرائيل بتجميد الاستيطان في الضفة الغربية كشرط لاستئناف مفاوضات عملية السلام، وسط تشكيك فلسطيني في قدرة أميركا على تحقيق السلام، وأعلنت كلينتون أن بلادها ستحض إسرائيل والفلسطينيين على البدء في بحث القضايا الأساسية في مفاوضات السلام "بدون تأخير"، مؤكدة أن إدارة أوباما "لن تفقد الأمل" في إيجاد تسوية للقضية، وستدفع الطرفين "لتقديم مواقفهما من القضايا الأساسية بلا تأخير وبالتفصيل"، مؤكدة أن الإسرائيليين والفلسطينيين "هما الطرفان الوحيدان اللذان يستطيعان إرساء سلام مستدام"، ويعتبر تصريح كلينتون الاول من نوعه الخاص بالشرق الأوسط بعد أن تخلت عن محاولتها اقناع إسرائيل بالكف عن البناء الاستيطاني، وهي خطوة قال الفلسطينيون بأنها أساسية، إذا كانوا سيستأنفون محادثات السلام مباشرة، والتي توقفت بعد فترة وجيزة من بدئها في أيلول سبتمبر (רביד (ربيد)، 2010)[1].

وشارك عباس في اجتماع لجنة مبادرة السلام العربية بالقاهرة في 15 ديسمبر 2010 لاطلاع أعضائها على نتائج مباحثاته مع ميتشل، الذي تبعه كذلك إلى القاهرة للاجتماع مع الرئيس المصري حسني مبارك وعدد من المسؤولين، وتبحث اللجنة العربية في الخيارات المتاحة أمام الجانب العربي للتحرك في ظل الفشل الأميركي في إقناع إسرائيل بتجميد الاستيطان بالأراضي الفلسطينية المحتلة، كما عرض ميتشل على الفلسطينيين افكارًا جديدة لإطلاق المفاوضات المتعثرة مع إسرائيل، وطالب عباس في المقابل ضمانات أمريكية لأية مفاوضات مستقبلية مع إسرائيل، مشددًا على ضرورة وقف الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية والقدس الشرقية (Shabaneh, 2015: 9).

مبادرة أوباما للسلام 2011

طرح الرئيس الأمريكي باراك أوباما خطة سلام في المنطقة في خطاب له في 2011/5/19، وكان جوهر مشروع أوباما يقوم على دعامتين:

(1) http://www.haaretz.co.il

1. إقرار فلسطيني بدولة يهودية للشعب اليهودي، حيث يقوم السلام الدائم على دولتين لشعبين، إسرائيل كدولة يهودية ووطن للشعب اليهودي، ودولة فلسطين كوطن للشعب الفلسطيني، تتمتع كل منهما بحق تقرير المصير، والاعتراف المتبادل والسلام، وتستند حدود الدولة الفلسطينية وإسرائيل على خطوط 1967 مع تبادلات مشتركة ومتفق عليها.
2. ترك كافة الأمور بكيفية أو أخرى للتفاوض بين الأطراف، سواء ما تعلق منها بالأراضي والحدود والقدس واللاجئين، وحتى الفترة الزمنية التي يجب أن تنتهي فيها كل هذه الموضوعات.

وفي 20 إبريل 2011م، حثت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون الإسرائيليين والفلسطينيين على "الاستئناف الفوري" لمفاوضات السلام، رغم الاضطرابات التي يشهدها العديد من دول منطقة الشرق الأوسط حاليًا بسبب ثورات الربيع العربي، مؤكدة أنه "يتعين على الجميع أن يدرك أن المفاوضات هي السبيل الوحيد، بل أكثر من ذلك هي حاجة ملحة"، وأضافت: "لا نؤيد أي مسعى أحادي من جانب الفلسطينيين للذهاب إلى الأمم المتحدة لمحاولة الحصول على بعض الأصوات من أجل إقامة دولة فلسطينية مع احترامنا لمسألة الدولة الفلسطينية، وذلك لأننا نعتقد أن السبيل الوحيد لتحقيق حل الدولتين الذي ندعو له بقوة يتم من خلال المفاوضات".

وعبر عباس –في حديث لمجلة نيوزويك الأميركية– عن خيبة أمله من أوباما، ويقول: إنه هدده بفرض عقوبات على السلطة الفلسطينية إذا واصلت جهودها لاستصدار إدانة دولية للاستيطان الإسرائيلي، كما اتهم المبعوث الأميركي للشرق الأوسط جورج ميتشل بتجاهل أفكار السلطة خلال زياراته للمنطقة (مركز دراسات الجزيرة، 2011)[1].

وأعلن أوباما استقالة مبعوثه الخاص بمفاوضات السلام في الشرق الأوسط جورج ميتشل في13 مايو 2011م، وتعيين نائبه ديفيد هيل ليخلفه مؤقتًا، مؤكدًا أن الولايات المتحدة ما زالت ملتزمة بالسلام في المنطقة، كما اقنع المسؤول عن الشرق الأوسط والخليج في مجلس الأمن القومي الأمريكي دينس روس الرئيس الأمريكي أوباما بأن يتجنب عرض مبادئه لحل المسالة الفلسطينية في خطابه المقبل، الذي سيعرض تطورات الرشق الأوسط وتؤيد هذه المبادئ

(1) http://www.aljazeera.net

إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود 1967مع تسهيلات طفيفة، وتعترف بيهودية إسرائيل، وترفض عودة اللاجئين بأعداد كبيرة إلى أراضي 1948، وتقر بالقدس عاصمة لدولتين وهو ما سعى اليه المبعوث الأمريكي للمنطقة جورج ميتشل، حيث أجل إعلان مبادئه إلى أغسطس 2011 قبل توجه الفلسطينيون للأمم المتحدة (الوطن السعودية، (2011): صحيفة الكترونية)[1].

وأو ضح أوباما في كلمة له بوزارة الخارجية عن الأوضاع في الشرق الأوسط- أنه سيتم استئناف جهود السلام على أساس حدود حرب يونيو/حزيران 1967، ونتنياهو يرفض - في خطاب له أمام الكونغرس الأميركي- الطرح الذي قدمه أوباما، بدعوى أنه ليس بمقدور إسرائيل الدفاع عن نفسها إذا ما تراجعت إلى حدود 1967، وقالت صحيفة نيويورك تايمز الأميركية: إن الأوقات الراهنة هي الأوقات المناسبة لإنقاذ جهود مفاوضات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين المتعثرة منذ أشهر، مضيفة أن نتنياهو لم يغتنم الفرصة، ولا أوباما لديه استراتيجية لإحيائها، ولا عباس عائد إلى طاولة المفاوضات في ظل تصالحه مع حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، واخفقت اللجنة الرباعية للسلام في الشرق الأوسط في 12 يوليو 2011م، عن الإعلان عن إحراز أي تقدم في مساعيها لإحياء مفاوضات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، قائلة: إنه لا تزال هناك فجوات تفصل بين الجانبين، وقال مسؤول كبير في إدارة الرئيس الأمريكي أوباما لا تزال فجوات تعوق تحقيق أي تقدم ومن المنظور الواقعي يجب بذل مزيد من الجهد لسد تلك الفجوات. (Bashir and Dakwar, 2014: 82)

وقال وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي: إن الإدارة الأميركية طلبت من عباس تأجيل التوجه للأمم المتحدة للحصول على عضوية دولة فلسطينية على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس الشرقية، إلى ما بعد انتخابات الرئاسة الأميركية حتى لا يؤثر ذلك على حظوظ أوباما في الفوز بها، وأكد رفض القيادة الفلسطينية لهذه الضغوط، وأجرت كلينتون في 13 يونيو 2012 محادثات منفصلة مع كل من نتنياهو وعباس، لـ"تشجيعهم على البناء على أساس الرسائل المتبادلة" بين عباس ونتنياهو، والخارجية الأميركية تقول: إنها

(1) http://www.alwatan.com.sa

"تحاول تحسين الأجواء لكي تتمكن من تحقيق تقدم بهدف إعادة الطرفين إلى طاولة المفاوضات" (الوطن، (2012)[1].

الفترة الرئاسية الثانية لأوباما 2013- .....

وقد وصل أوباما في 2013/3/20م، إلى إسرائيل في مستهل جولة يقوم بها إلى المنطقة –هي الأولى له منذ انتخابه لولاية رئاسية ثانية– وتشمل أيضًا الأراضي الفلسطينية والأردن، وخصصت "للاستماع" وليس لإطلاق مبادرة سلام، ويقول: إنه سيمنح الإسرائيليين والفلسطينيين فسحة بضعة أشهر يُجري بعدها استعراضًا للوضع "لتحديد ما وصلنا إليه، وإذا ما كان الطرفان جادين في الرغبة في العودة إلى طاولة المفاوضات" (Israel, 2013: 57).

وقد أجرى وزير الخارجية الأميركي جون كيري مباحثات مع عباس في عمان، ومع نتنياهو في القدس في 23 مارس2013م، تناولت "خطوات إحياء عملية السلام" بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ويؤكد لهما أن تحقيق السلام "ليس ممكنا فحسب، بل هو ضروري لمستقبل الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني"، وقد حث كيري في 24 مايو2013م، الزعماء الإسرائيليين والفلسطينيين على اتخاذ "قرارات صعبة" إذا أرادوا إحياء مفاوضات السلام وإنهاء الصراع الذي بدأ منذ عشرات السنين، مضيفًا أنه "من الواضح أن الوضع القائم لا يمكن أن يستمر على المدى البعيد، وفي النهاية سيتعين على الجانبين إبداء روح الزعامة" للتوصل إلى السلام، وذلك في ختام رابع زيارة يقوم بها إلى إسرائيل والأراضي الفلسطينية منذ توليه مهامه (Israel, 2013: 57).

من جانبها نشرت صحيفة هآرتس الإسرائيلية خبر مفاده: أن واشنطن عينت جنرالًا لبحث الاحتياجات والترتيبات الأمنية الإسرائيلية، حيث سيقوم الجنرال جون الون بالعمل مع الجاني الإسرائيلي لبلورة المواقف الأمريكية تجاه الاحتياجات الإسرائيلية والترتيبات الأمنية بين الدولة الفلسطينية المستقبلية وإسرائيل، وهذا ما أكده مصدر إسرائيلي بأن مهمة الون هي توفير شبكة امان امريكية فيما يتعلق بالاحتياجات الأمنية الإسرائيلية بناء على رغبة امريكية للوصول إلى تنسيق تام بين الإسرائيليين بهذا الخصوص (רביד (ربيد)، 2013)[2].

(1) http://www.alwatan.com
(2) http://www.haaretz.co.il

ونجح كيري من خلال محادثات مكوكية في الشرق الأوسط، والتي استمرت ثلاثة أيام في 27 يونيو 2013 بإحياء مفاوضات السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، مثيرًا بذلك تكهنات بشأن مدى تقدم هذه المفاوضات المتوقفة منذ نهاية 2010، بينما استبعد وزير إسرائيلي محادثات وشيكة مع الفلسطينيين، وقد عززت زيارته السادسة للمنطقة في 20 يوليو 2013م، في انتزاع اتفاق مبدئي من الفلسطينيين والإسرائيليين "يضع أساسًا لاستئناف المفاوضات المباشرة بشأن قضايا الوضع النهائي" بينهم، وقال: إن مفاوضين فلسطينيين وإسرائيليين سيتوجهون إلى واشنطن خلال أسبوع لهذا الغرض، مشددًا على أن الاتفاق –الذي لم يعلن عن تفاصيله– ليس نهائيًا ويحتاج "إلى مزيد من الدبلوماسية" (Bashir and Dakwar, 2014: 109)

واستأنف المفاوضون الفلسطينيون والإسرائيليون في 29 يوليو 2013م، في واشنطن –برعاية أميركية– المفاوضات المباشرة المتوقفة بينهما منذ عام 2010 على أن تستمر تسعة أشهر، ووزير الخارجية الأميركي يدعو الجانبين إلى تقديم "تنازلات معقولة في قضايا صعبة ومعقدة ومحملة بالمشاعر والقيم الرمزية" من أجل السلام.

بحث كيري مع عباس في 9 سبتمبر/أيلول 2013 في لندن عملية السلام واستكمال المفاوضات الجارية مع إسرائيل، وذلك إثر إعلان كيري أن الفلسطينيين والإسرائيليين "عازمون على استئناف المفوضات رغم العراقيل".

وقال وزير الخارجية الأميركي: إن الإسرائيليين والفلسطينيين اتفقوا على تكثيف محادثات السلام بينهم وزيادة المشاركة الأميركية فيها، وإن المطلوب من الإسرائيليين هو "تعليق تطبيق سياسة توسيع المستوطنات"، مشددًا على أن التوصل إلى اتفاق سلام سيحقق الأمن والرخاء الاقتصادي في المنطقة، ومحذرًا من أن فشل المسار ستكون له تداعيات سلبية. (رويترز: 2013/9/26).

وهذا ما أكده في لقاءه مع ممثلي الجامعة العربية في 2013/10/22 في باريس، من أن المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين "تتكثف وتتصاعد"، وأن جميع "المشاكل الأساسية"

مطروحة على الطاولة، مشيرًا إلى أن الإسرائيليين والفلسطينيين التقوا 13 مرة منذ استئناف مفاوضات السلام في يوليو/تموز 2013 (الدستور، 2013)[1].

وقد وصل كيري إلى إسرائيل في زيارة ستشمل أيضًا الأراضي الفلسطينية، وذلك في 6 نوفمبر2013 في محاولة لإعطاء دفع لعملية السلام المتعثرة بين الجانبين على إثر جولة محادثات سادتها أجواء "توتر شديدة"، بسبب الخلاف بين الطرفين بشأن ملف الاستيطان الإسرائيلي، وتكهنات إسرائيلية بأن واشنطن تعتزم انتهاج سبيل جديد يتمثل في تقديمها مقترحًا للجانبين لإبرام "اتفاقية مؤقتة"

وقد شكك نتنياهو بأثر الضغوط الدولية على إسرائيل بقوله: لن تؤدي إلى إحلال السلام في الشرق الأوسط، ولن تجبرها على "التخلي عن مصالحها الأمنية"، وسط شكوك تشاركه فيها الولايات المتحدة ومصر في إمكانية تحقيق تقدم في مفاوضات السلام مع السلطة الفلسطينية، التي تعهد رئيسها عباس باتباع نهج الزعيم الفلسطيني الراحل ياسر عرفات الرامي لـ"إقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشريف"، وقد أكد عباس –في اتصال هاتفي مع كيري في13 نوفمبر2013م، تشبثه بمواصلة مفاوضات السلام مع إسرائيل رغم استقالة الوفد الفلسطيني المفاوض، بسبب استمرار الاستيطان الإسرائيلي، مشيرًا إلى أنه سيعمل على إقناع الفريق بالعدول عن الاستقالة، أو تشكيل فريق جديد (Reuters, 2013)[2].

وأعلن أوباما في 7 ديسمبر2013 –خلال منتدى في واشنطن– "خطوطًا عريضة" لاتفاق مرحلي بين الإسرائيليين والفلسطينيين، قال إنه "لن يعالج كل التفاصيل لكنه أفضل من العودة إلى الوراء". حيث نشرت صحيفة "هآرتس" بأن الرئيس الأمريكي ووزير خارجيته تحدثا بلهجة يفترض أن تقلق معارضو الاتفاق مع الفلسطينيين.

تحدث أوباما ببرود أعصاب منقطع النظير دون أن يظهر أي تحامل على إسرائيل أو ساستها، الذين شنوا حربًا عليه على خلفية الاتفاق مع إيران، إلا أنه كان أيضًا واضحًا وقاطعًا، فالسلام ضرورة للمنطقة ولإسرائيل أو لًا، لأن الوضع القائم لا يمكن ان يستمر، واستمراره ليس في مصلحة إسرائيل؛ لأن القوة لن تهزم الشيطان الديمغرافي، الحل يكمن في الفصل بين

(1) http://pdfstore.addustour.com
(2) http://www.reuters.com

الكيانين من خلال تأسيس كيان فلسطيني، والاعتراف بإسرائيل دولة يهودية، والحل يكون على مراحل كما عبر عن ذلك أيضًا وزير الخارجية كيري بوضوح أكبر.

والتقى كيري في واشنطن في 9 ديسمبر 2013م، وزيرة العدل الإسرائيلية تسيبي ليفني المسؤولة عن ملف المفاوضات مع الفلسطينيين، وكبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات في محادثات ثلاثية.، وقد حذرت السلطة الفلسطينية من انهيار مساعي السلام بسبب مقترحات للحل النهائي عرضتها واشنطن تبقي على وجود عسكري إسرائيلي في غور الأردن، مؤكدة أن هذه المقترحات تعتبر "خارج قواعد الشرعية الدولية، وأنها ستؤدي بجهود الوزير إلى مأزق".

وزار كيري في 12ديسمير 2013م، المنطقة للمرة التاسعة منذ تسلمه منصبه في فبراير/شباط 2013، وبعد مرور أقل من أسبوع على جولته الأخيرة، للمحافظة على مسار المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية سعيًا للتوصل إلى اتفاق ضمن مهلة الأشهر التسعة المحددة لها (تنتهي في إبريل/نيسان 2014)، وصل كيري اليوم نحوتقديم اتفاق إطاري تم وضع الولايات المتحدة الخطوط العريضة لحل القضايا الأساسية، لجلب نتنياهووعباس في غضون أسابيع نقطة حاسمة، والتي سيتم تحديد الخطوط العريضة لاتفاق الوضع الدائم. (Bashir and Dakwar, 2014: 93)

وأعلن الجانب الفلسطيني في 19 ديسمبر 2013م، قبوله تمديد فترة مفاوضات السلام مع إسرائيل إلى ما بعد الأشهر التسعة المتفق عليها، شريطة التوصل حتى ذلك التاريخ إلى "مسودة" اتفاق بشأن المسائل الرئيسية، يحتوي على تفاصيل محددة عن حدود الدولة الفلسطينية مستقبلًا، ونسبة الأراضي التي سيتم تبادلها للتعويض عن المستوطنات اليهودية التي أقيمت في الأراضي المحتلة، والوضع النهائي للقدس التي يريدها كل من الجانبين عاصمة لدولته، وكشف وزير القضاء السابق يوسي بيلين في مقال نشرته " يسرائيل هيوم"، إن نتنياهو يستعد للإعلان عن مناقصات لبناء 2000 وحدة استيطانية، مشيرًا إلى أن الرئيس الفلسطيني محمود عباس أصيب بحالة غضب عندما علم بذلك من قبل جون كيري، واعتبر ذلك كسرًا لقواعد اللعبة.

وتقول "هآرتس": إن الفلسطينيين المحبطين أصلًا من المواقف التي عرضتها الولايات المتحدة في موضوع الترتيبات الأمنية، سيكون من الصعب عليهم هضم مناقصات جديدة

لآلاف الوحدات السكنية في المستوطنات، وسيقومون بتفجير المفاوضات، الأمريكيون من جهتهم، حاو لوا تأجيل الأزمة عن طرق تأجيل تحرير الدفعة الثالثة من الأسرى بشهر أو شهر ونصف، إلا أن الفلسطينيين رفضوا بشدة، فلجأوا إلى الضغط على إسرائيل كي تقوم على الأقل بتأجيل إعلان المناقصات الجديدة للبناء في المستوطنات بأسبوعيين أو ثلاثة بعد تحرير الأسرى، وينضم الضغط الأمريكي الى الضغط الذ ي يمارسه الاتحاد الأوروبي، الذي أعلن أنه سيحمل إسرائيل مسؤولية فشل المفاوضات، في حال أعلنت عن مناقصات جديدة بالتزامن مع تحرير الأسرى (Reuters, 2013)[1].

وقالت صحيفة "يديعوت احرونوت "الإسرائيلية،: إن الولايات المتحدة تطالب إسرائيل، بموجب خطة اتفاق الإطار التي ستقترحها، بإخلاء التجمعات الاستيطانية في غور الأردن تدريجيًا خلال فترة 3 أو 4 سنوات، وتمكين الفلسطينيين من السيطرة على هذه المنطقة، وأشارت الصحيفة في تقريرها، إلى أن غور الأردن يشكل 6 % من مناطق الضفة الغربية، وإذا ما أصرت إسرائيل على البقاء فيه، فإنها ستضطر بموجب الخطة الأمريكية الى التنازل عن 6% من مناطق تقع داخل الخط الاخضر.

يذكر أن المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية استؤنفت في شهر تموز/ يوليو 2013 في واشنطن، على أن يتم التوصل إلى اتفاق في غضون تسعة أشهر من انطلاقها، وكانت المحادثات قد توقفت لأكثر من ثلاث سنوات بسبب الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، وأعلن كيري في 5 يناير 2014م، –خلال زيارته العاشرة للمنطقة– حصول "تقدم" في مفاوضات السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ويقول: "لم نبلغ الهدف بعد لكننا نحرز تقدمًا، أنا واثق من أن المحادثات التي أجريناها في اليومين الماضيين قد تطرقت وربما حتى حلت بعض القضايا المعينة، ووفرت فرصًا جديدة لحل قضايا أخرى، لقد بدأنا في التطرق إلى أصعب العقبات..، هذه مهمة صعبة بسبب سنوات صعبة ومعقدة من غياب الثقة" (inews–arabia، 2014)[2].

(1) http://www.reuters.com
(2) http://www.inews-arabia.com

من ناحيته أبلغ نتياهو كيري أثناء الزيارة بأنه لن يقبل الاملاءات الأمريكية فيما يخص أمن إسرائيل، مشددًا على التواجد الإسرائيلي في غور الأردن.

وشن وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه يعالون في 14 يناير 2014،هجومًا لاذعًا على كيري منتقدًا خطته للسلام التي قدمها في جولته الأخيرة بالمنطقة، قائلًا: إنها "لا تساوي الورق الذي كتبت عليه"؛ وذلك أثناء محادثات مغلقة جرت بين مسؤولين إسرائيليين وأميركيين، مؤكدًا أنه "لا توجد مفاوضات مع الفلسطينيين، لأن الجانب الإسرائيلي هو الذي قام بتقديم شيء بينما لم يقدم الفلسطينيون شيئا" (haaretz، 2014)[1].

وأكد وزير الخارجية الأميركي جون كيري تصميم الإدارة الأميركية على دفع عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، ونقلت وسائل الإعلام الأميركية عن كيري، خلال اجتماعه في باريس بلجنة متابعة مبادرة السلام العربية، التي تضم أمين عام الجامعة العربية ووزراء خارجية كل من الأردن ومصر والسعودية والكويت، بالإضافة إلى وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي، قوله: إن المفاوضات بين الجانبين بلغت مرحلة حاسمة، تقتضي من قيادتيهما اتخاذ القرارات الصعبة، وقدم كيري شرحًا وافيًا حول بعض المقترحات الأميركية المكونة لإطار الاتفاق، والتحفظات التي يبديها الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي، والحاجة إلى الدعم العربي لهذه الجهود التي يبذلها الجانب الاميركي.

وفي 20 فبراير 2014م، عقد كل من عباس وكيري محادثات مطولة و"بناءة" في باريس تناولت مفاوضات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وناقشا فيها "كل القضايا الأساسية" واتفقا على البقاء على "اتصال وثيق" عبر الهاتف ومن خلال فريقيهما على الأرض. وأكد الرئيس الفلسطيني في 4 مارس2014م، استحالة تمديد موعد انتهاء المفاوضات المقرر دون وقف الاستيطان والإفراج عن أسرى فلسطينيين، وذلك ردًا على كيري الذي قال: إن المحادثات قد تتواصل إلى ما بعد الموعد النهائي المقرر، وفي الوقت نفسه حذر أوباما رئيس الوزراء الإسرائيلي من "نفاد الوقت" (Reuters, 2014)[2].

(1) http://www.haaretz.co.il
(2) http://www.reuters.com

وفي اللقاء الذي جمع بين الرئيس الفلسطيني محمود عباس والرئيس الأمريكي أوباما في واشنطن: قال الرئيس الفلسطيني: إن القيادة الفلسطينية لم تتسلم حتى الآن اتفاق الإطار بشأن السلام، وأضاف عباس حتى الآن لم نتسلم الاتفاق الإطار الذي وعدنا به، وعندما يصلنا سنقول رأينا فيه، فنحن نريد اتفاقًا منسجمًا مع الشرعية الدولية، ووصف ناطق رئاسي فلسطيني الزيارة بالمهمة، وقال: إنها تأتي في وقت حساس وفي ظروف عربية متحولة، مؤكدًا التزام الجانب الفلسطيني بالثوابت الفلسطينية والشرعية الدولية.

وتوقع مسؤولون فلسطينيون أن يمارس الرئيس الأميركي الضغط على عباس بعدما فشل في تغيير مواقف رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، وقال مسؤول أميركي كبير: إن أوباما أبلغ نتنياهو بأنه سيسعى لاستخلاص قرارات صعبة من عباس سعيًا لتضييق هوة الخلافات والاقتراب من التوصل لاتفاق إطاري.

وثمة خلافات جوهرية بين الفلسطينيين والإسرائيليين تتعلق بيهودية الدولة والقدس واللاجئين والحدود، وقال عباس قبل أن يغادر: إنه لن يخون قضيته، وأعلنت منظمة التحرير الفلسطينية رفضها الحازم لاستبدال تلك المرجعية بمرجعية جديدة سقفها أدنى بكثير، وكذلك رفضها الحازم لأي تمديد في المفاوضات بعد الموعد الذي تحدد لها في 29 إبريل (الشرق الأوسط، 2014/3/4).

وزار وزير الخراجية الأمريكية كيري المنطقة في الأول من إبريل/نيسان 2014م، وذلك ضمن مساعيه لمنع انهيار المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، على إثر رفض تل أبيب الإفراج عن الدفعة الرابعة من قدامى الأسرى الفلسطينيين، وقد تحول هدف الوزير الأميركي من السعي للتوصل إلى اتفاق إطار –بحلول آخر الشهر الجاري– بشأن المبادئ العامة لاتفاق سلام نهائي، إلى ضمان استمرار جلوس طرفي النزاع حول طاولة المفاوضات. (رويترز 2014/4/1).

وقد سعى كيري لإتمام صفقة للإفراج عن أسرى ذوي أحكام خفيفة، وأطفال ونساء في السجون الإسرائيلية، لإقناع القيادة الفلسطينية بتمديد المفاوضات (هآرتس 2014/4/1).

وقد فشلت كل الجهود المبذولة، وبعد شهر في الأول من مايو/أيار 2014م، دعا كيري إلى وقفة لتقييم المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية بعد فشل مساعيه في التوصل إلى اتفاق سلام بنهاية إبريل/نيسان 2014، واعتبر أن المفاوضات حققت منذ استئنافها قبل تسعة أشهر تقدمًا لا يمكن التراجع عنه، ولهذا السبب أعتقد أن أفضل ما يمكن فعله الآن هو أن نتوقف ونلقي نظرة واقعية على هذه الأمور، ونبحث ما هو ممكن وما هو غير ممكن في الأيام القادمة.

وقد حذر الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى عملية السلام في الشرق الأوسط روبرت سيري، من الخطر الذ ي يحدق بحل الدولتين، بسبب الجمود الحالي في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية (الحياة اللندنية، 2014/5/1).

وقال كيري: إن الفلسطينيين والإسرائيليين وحدهم باستطاعتهم أن يقرروا ما إن كانوا يريدون اتخاذ الإجراءات الضرورية لاستئناف مفاوضات السلام، وحث الجانبين على الامتناع عن اتخاذ خطوات غير مفيدة، وذلك خلال لقاء جمعه في لندن مع الرئيس الفلسطيني هو الأول منذ فشل مفاوضات السلام بين الطرفين نهاية إبريل/نيسان 2014، وقد هدهد كيري في اللقاء بأن حكومة الوحدة الفلسطينية المزمع اقامتها بين حماس وفتح، من الممكن أن تؤثر سلبًا على المساعدات الأمريكية للسطلة الفلسطينية، والتي تتراوح سنويا ما بين 400–500 مليون دولار (رويترز 2014/5/14).

وجدد كيري في 17 أكتوبر 2014 التأكيد على وجوب استئناف مفاوضات السلام الفلسطينية الإسرائيلية، التي هي في النهاية –وكما يعرف الجميع– السبيل الوحيد لإحراز تقدم، والسلطة الفلسطينية تعلن تمسكها باللجوء إلى مجلس الأمن نهاية أكتوبر/تشرين الأول 2014 لإنهاء الاحتلال رغم ضغوط أميركية وعربية لتأجيل هذه الخطوة (Newsweek, 2104)[1].

وواجه مشروع القرار الفلسطيني إلى مجلس الأمن، والذي ينص على وضع إطار زمني لإنهاء الاحتلال، والذي واجه اعتراضًا أمريكيًا وأوروبيًا، وقد رفضته السفيرة الأمريكية في الأمم المتحدة سمانثا بأور، قائلة: إن موقف الولايات المتحدة لا يزال كما هو، ومفاده إن

(1) http://www.newsweek.com

المفاوضات الثنائية بيم الإسرائيليين والفلسطينيين هي المرجعية لعملية السلام. (Bashir and Dakwar, 2014: 77)

وعبر الرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر عن يأسه في 2015/5/4م بقوله –في مقابلة مع صحيفتيْ فايننشال تايمز البريطانية، وفرانكفورتر تسايتونغ الألمانية– ، إن مفاوضات السلام الإسرائيلية الفلسطينية قضية ميتة، لأن رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو غير مستعد لقبول قيام دولة فلسطينية، وأكد أن نفوذ الولايات المتحدة في القدس ورام الله في أدنى مستوياته الآن. (الحياة اللندنية، 2015/5/4).

المبحث الثاني

الدعم الأمريكي لإسرائيل في الأمم المتحدة والمحافل الدولية

مدخل

تقرير جولدستون

انضمام فلسطين للأمم المتحدة

مدخل:

للمرة الثانية والأربعين منذ تأسيس الأمم المتحدة يرفع مندوب الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن يده مستخدمًا حق النقض الفيتو لصالح إسرائيل، ضد مشروعات قرارات تخدم قضايا عربية وفلسطينية، لتقضي بذلك على حلم فلسطيني جديد بإنهاء الاحتلال بكل أشكاله، في إطار جدول زمني واضح، بما يضمن حق العودة وحق تقرير المصير، وإعلان فلسطين دولة مستقلة على حدود الرابع من يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

ومنذ تأسيس الأمم المتحدة عام 1945، استخدمت الولايات المتحدة حق الفيتو 79 مرة، منها 41 مرة لحماية إسرائيل، ولو لمجرد توجيه اللوم فقط على أفعال وانتهاكات بحق العرب والفلسطينيين، كان أو لها في 10 سبتمبر 1972 وآخرها في 18 مارس 2011، ومن بينها 30 مرة استخدمت فيها واشنطن حق فيتو ضد قرارات تخدم القضية الفلسطينية.

ومشروع القرار العربي الفلسطيني،2014/12/30 الذي وزعته سفيرة الأردن في الأمم المتحدة دينا قعوار على أعضاء مجلس الأمن الدولي بصيغته المعدلة، يحدد فترة عامين لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين، إطلاق سراح السجناء والمعتقلين، تسوية القضايا العالقة بما فيها المياه، مع إضافة بند جديد يشير إلى عملية وقف الاستيطان وآخر يتعلق بالجدار الفاصل.

وكان آخر فيتو استخدمته الولايات المتحدة في 30 ديسمبر 2014؛ فهي ليست المرة الأولى التي يرفض فيها مجلس الأمن التصويت والموافقة على قرارات فلسطينية ضد مشاريع الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، فمنذ سنوات طويلة لم تقبل أميركا أي قرار يمس إسرائيل عبر استخدامها حق نقض الفيتو، وكانت الولايات المتحدة قد أفشلت مؤخرًا مشروع قرار طرحته المجموعة العربية بالأمم المتحدة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية بحلول عام 2017، مستخدمة حق نقض الفيتو، حيث لم يحظ مجلس الأمن الدولي على تأييد عدد الأصوات اللازمة، ويشار إلى أن أمريكا استخدمت الفيتو في تاريخها 79 مرة، منها 41 لصالح إسرائيل ومصالحها، و33 ضد القرارات الفلسطينية، مما يعني أن حق نقض الفيتو، سيبقى سيفًا

مسلطًا على رقاب الفلسطينيين، طالما أن الولايات المتحدة تلقي بكامل ثقلها خلف دولة الاحتلال. ويعتبر الفيتو الأمريكي الأخير واحدًا من بين تسعة وسبعين نقضًا، يرفع فيها ممثلو الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن الدولي أيديهم اعتراضًا على مشاريع قرارات تطرحها دول المنظمة الدولية، (sasapost, 2015)[1].

والدعم السياسي الأمريكي ليس مقتصرًا على قرارات الأمم المتحدة في عهد الرئيس الأمريكي أوباما والتي بدأت في الأيام الاخيرة من الحرب المدمرة التي شنتها إسرائيل على السكان الفلسطينيين في قطاع غزة، والتي كان من نتاجها القرار الأممي رقم 1860 نص القرار الذي يطالب إسرائيل بوقف اطلاق النار والانسحاب من قطاع غزة (المغاري، 2013: 357).

بالإضافة إلى الاتفاق الدولي بين إسرائيل والولايات المتحدة يمنع تهريب الأسلحة للمقاومة الفلسطيني في قطاع غزة.

تقرير جولدستون

اتهمت تقارير صحفية وخبراء أو روبيون في لقاء في برنامج لأحمد منصور على الجزيرة، وحقوقيون وأطباء وأصحاب منازل مدمرة، بأن إسرائيل تستعمل أسلحة محرمة دوليًا في عدوانها على غزة، حيث حملت أجساد بعض الضحايا آثار التعرض لمادة اليورانيوم المخفف بنسب معينة (بيد أن اليورانيوم المنضب والجدير بالذكر بأنه تم البحث عن اليورانيوم المنضب في حرب لبنان 2006 وقد تم العثور على يورانيوم في التربة هناك، بينما كان البحث يجري عن المنضب منه، وليس عن اليورانيوم غير المنضب الذي يحترق بدرجة حرارة 5000 (المغاري، 2013: 127).

وقد اتهمت منظمة هيومان رايتس ووتش الأمريكية إسرائيل باستخدام الأسلحة الفسفورية، والتي تصيب بحروق مؤلمة وقاتلة، ومن الصعب الابتعاد عنها، وقد نشر موقع تايمز أون لاين البريطاني صورة في تاريخ 8 يناير 2009، صورة لجندي إسرائيلي يقوم بتوزيع قنابل تحمل الرمز M825A1 ، وحسب أدعاء الصحيفة أن هذا الرمز يعني قنابل أمريكية من

(1) http://www.sasapost.com

الفسفور الأبيض، الرمز السابق كما هوا مذكور في موقع حكومي أمريكي يرمز للفسفور الأبيض المستخدم في التسليح.

وقد أيد الرئيس بوش الحرب التي شنتها إسرائيل ضد قطاع غزة، والتي هدفت إلى اطلاق الجندي المحتجز لدى حماس جلعاد شاليط، ووقف اطلاق الصواريخ على المستوطنات الإسرائيلية المحاذية لقطاع غزة، ومحاولتها إعادة قوة الردع الإسرائيلية التي تآكلت بعد حرب 2006 على لبنان، حيث لام بوش حركة حماس والفصائل المسلحة، والقى عليها مسئولية العمليات العسكرية، وأن حركة حماس لم تحترم التهدئة التي كانت معلنة، وواصلت – حماس– تهريب السلاح عبر الأنفاق، ودافع عن حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها وحقها في منع الفلسطينيين من اطلاق الصواريخ على البلدات الإسرائيلية. (الفاعوري، 2013: 102).

أصدر مجلس حقوق الإنسان بتاريخ 12 يناير، 2009 قرارًا، يدين فيه الهجوم الإسرائيلي على غزة، واتهم القرار إسرائيل بارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في غزة، ونص هذا القرار على تشكيل لجنة لتقصي الحقائق هدفها التحقيق في الانتهاكات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، وصوتت للقرار 33 دولة عربية وإفريقية وآسيوية وأمريكية لاتينية، وامتنعت 13 دولة عن التصويت، فيما عارضت كندا القرار.

أشارت وسائل إعلام إلى التداعيات المحتملة لتقرير غولدستون على صراعات أخرى، حيث ذكرت صحيفة واشنطن بوست أن التقرير قد يثير هواجس البنتاغون ووزارات الدفاع في دول غربية، تنخرط قواتها في معارك ضد ميليشيات تستخدم السكان والبنية التحتية كدروع في الحرب الحديثة غير المتكافئة، رأت الصحيفة أن هذه الهواجس أدت بالكونغرس إلى احتشاد عفوي حول إسرائيل المعرّضة لهجوم، وقد حفزته الأمم المتحدة في إشارة إلى قرار الكونغرس الرافض لتقرير بعثة تقصي الحقائق، وللسبب نفسه، ونظرًا لوضع إدارة أوباما الحرج بخصوص عملية السلام، اعتمدت هذه الإدارة موقفًا أميركيًا تقليديًا أكثر دعمًا لإسرائيل (Shabaneh, 2015: 11)

وقد أعرب المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية أيان كيلي عن قلق بلاده إزاء بعض توصيات تقرير لجنة غولدستون، وذكر أن الولايات المتحدة انتقدت المهمة المنحازة المكلفة بها

اللجنة، لكنه قال أيضًا لقد سعى القاضي غولدستون إلى توسيع موضوع تقريره لدراسة التجاوزات التي ارتكبها جميع أطراف النزاع، وأضاف أن الولايات المتحدة تسجل هذه الجهود، كما عارضت الولايات المتحدة إحالة نتائج التقرير إلى المحكمة الجنائية الدولية، وقال أيان كيلي: أنه ينبغي التعامل مع الاتهامات في تقرير اللجنة من قبل مجلس حقوق الإنسان والمحاكم الإسرائيلية، قدم عضوان في لجنة الشئون الخارجية في الكونغرس الأمريكي قرارًا غير ملزم يدين تقرير غولدستون، قدمه هاوراد بيرمان وإليينا روس ليتينان، بعث ريتشارد غولدستون برسالة إلى العضوين يشكو فيها من المغالطات العديدة في مشروع القرار (الهيئة المستقلة، 2013: 28)

وزعت لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية رسالة على أعضاء الكونجرس تطالبهم بالموافقة على القرار، وتمت الموافقة بأغلبية 344 ضد 36 ، اتهم مجلس النواب تقرير غولدستون بأنه متحيز، وحث الرئيس باراك أوباما على رفض موافقة الأمم المتحدة على النتائج المتوصل إليها، وفي المقابل نشرت صحيفة يدعوت أحرنوت الإسرائيلية، بأن مجلس الشيخ الأمريكي أشاد بالحرب التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة، حيث دعا القرار غير الملزم كلًا من أوباما وكلينتون إلى مواصلة معارضتهما القوية، وغير المهتزة للقبول بتقرير غولدستون في أي محفل من المحافل الدولية، وإلى الرفض التام لإجراء مناقشات أخرى للتقرير، أو أي إجراءات تترتب على ذلك، كما أكد القرار على دعم الحكومة الأمريكية لإسرائيل، باعتبارها دولة يهودية ديمقراطية، ودعم أمنها وحقها في الدفاع عن نفسها (المغاري، 2013: 164).

أرسلت الولايات المتحدة بعثة برئاسة مساعدة وزيرة الخارجية لحقوق الإنسان مايكل بوزنر، بهدف إقناع الحكومة الإسرائيلية بالتحقيق في مقتل فلسطينيين خلال الهجوم الإسرائيلي على غزة، وصلت البعثة الأمريكية إلى إسرائيل حاملة وثائق منظمات حقوق الإنسان التي تثبت مقتل 773 مدنيًا فلسطينيًا في عملية الرصاص المصبوب (عرب48، 2009)[1].

في واشنطن، تشاور وفد من وزارة الخارجية الإسرائيلية مع مسؤولين في الخارجية الأمريكية والبيت الأبيض حول الخطوات التي من الممكن أن تتخذها إسرائيل بخصوص قطاع غزة، لتساعد بها الولايات المتحدة وجهات دولية أخرى على كبح جماح تقرير غولدستون، ومنع

(1) http://www.arabs48.com

وصوله إلى المحكمة الجنائية الدولية، وقد ذكرت صحيفة هآرتس أن الولايات المتحدة نقلت رسالة إلى الحكومة الإسرائيلية مفادها: إن التخفيف من الحصار المفروض على غزة، سيساعد على التصدي لتقرير غولدستون، وأرسل 95 عضوًا في مجلس الشيوخ رسالة إلى هيلاري كلينتون، اعتبروا فيها أن التصويت على تقرير غولدستون للمرة الثانية في الجمعية العامة للأمم المتحدة تطور مقلق للغاية، ويهدد استئناف عملية السلام، ورفض المشرعون الأمريكيون أي ولاية لمجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية على دعاوى جرائم الحرب التي أو ردها تقرير غولدستون.

وبعد استدراك غولدستون، صوت مجلس الشيوخ الأمريكي على قرار يدعو إلى إلغاء تقرير غولدستون، وطالب القرار أمين الأمم المتحدة العام بان كي مون القيام بكل ما يمكنه من أجل تعويض إسرائيل عن الأضرار التي لحقت بها. وكشفت برقيات مسربة عبر ويكيليكس: أن الولايات المتحدة عملت على الحد من تحقيقات بعثة تقصي الحقائق (الاهرام، 2011)[1].

استخدمت إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما، للمرة الأولى، حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن الدولي، لإحباط مشروع قرار للمجموعة العربية يدين الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، متحدية إجماعًا دوليًا على إدانة الاستيطان، عبر عنه باقي أعضاء المجلس، وجاءت الخطوة الأميركية التي كرست من خلالها إدارة أوباما انحيازها الواضح لإسرائيل، بعدما أخفقت محاولاتها لثني السلطة الفلسطينية عن إصرارها على التوجه إلى مجلس الأمن، برغم تدخل أوباما ووزيرة الخارجية هيلاري كلينتون لسحب المشروع، وأحبطت الولايات المتحدة مشروع القرار العربي، باستخدام حق النقض الفيتو الذي تتمتع به في مجلس الأمن، بعدما صوت لصالح مشروع القرار 14 عضوًا في مجلس الأمن الدولي، وقالت المندوبة الأميركية لدى الأمم المتحدة سوزان رايس بعيد عملية التصويت: إن القرار كان يمكن في حال تبنيه أن يشجع الأطراف على البقاء خارج المفاوضات، لكنها أشارت إلى أن الاستيطان يقضي على الثقة بين الطرفين، ويهدد إمكانات السلام (الرسالة، (2011): صحيفة الكترونية)[2].

(1) http://gate.ahram.org.eg
(2) http://alresalah.ps

انضمام فلسطين للأمم المتحدة

بعد فشل مبادرة فلسطين عام 2011 في جعل فلسطين دولة عضو في الأمم المتحدة عبر التصويت في مجلس الأمن، حيث صوّت لصالح القرار 8 دول من 15 (أقل بصوت واحد من المطلوب)، فقد عادت محاولة الفلسطينيين للحصول على دولة غير عضو، حيث صُوِّت في الجلسة السابعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2012، على قرار ترقية صفة فلسطين من كيان غير عضو إلى دولة غير عضو. وفي الجلسة السادسة والستين، اعترفت منظمة اليونسكو بفلسطين دولةً بعضوية كاملة في المنظمة، (مركز دراسات الجزيرة، 2012)[1]

أوقفت الولايات المتحدة التبرعات المقدمة لليونسكو والمقدر ب240 مليون دولار سنويًا لمدة عامين، وذلك احتجاجًا على الموافقة على عضوية فلسطين في اليونسكو، وقد علقت اليونسكو كل من عضوية إسرائيل وأمريكيا من حقهم بالتصويت لمدة عامين بعد الامتناع عن دفع التبرعات المطلوبة.

ونتيجة الضغوط الأمريكية حيث قال وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي: إن السلطة الفلسطينية لن تقدم طلب عضوية فلسطين في الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول (سبتمبر) 2011، على أن يقدم في وقت لاحق خلال الدورة المقبلة التي تبدأ في أيلول 2012 وقال المالكي: إن الرئيس محمود عباس سيلقي خطابًا أمام الجمعية العامة، يعلن فيه عزمه التوجه إلى الجمعية بطلب الحصول على مكانة عضو مراقب لفلسطين، وأنه سيطلب من رئيس بعثة فلسطين في الأمم المتحدة الشروع في اتصالات مع المجموعات الإقليمية في الأمم المتحدة، ومع السكرتير العام، في شأن أفضل الصيغ لتقديم الطلب وأفضل توقيت لضمان الحصول على غالبية كبيرة.

وكانت الولايات المتحدة عارضت توجه الفلسطينيين إلى الأمم المتحدة عام 2011 للحصول على طلب عضو في المنظمة الدولية، الأمر الذي حال دون عرض الطلب على التصويت في مجلس الأمن خشية استخدام واشنطن حق النقض.

(1) http://www.aljazeera.net

وأعلنت الخارجية الاميركية أنها تعارض التوجه الفلسطيني إلى الجمعية العامة للحصول على عضو مراقب هذا العام (2012) أيضًا، وصوتت 138 دولة لصالح مشروع القرار الذي منح دولة فلسطين صفة دولة مراقب، في حين عارضته تسع دول، وامتنعت عن التصويت 41 دولة، ووافقت على الطلب الفلسطيني ثلاث من الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، وهي فرنسا وروسيا والصين، في حين عارضته الولايات المتحدة، وامتنعت بريطانيا عن التصويت، ونص مشروع القرار الذي تم التصويت عليه على منح فلسطين صفة دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة، كما دعا مجلس الأمن إلى النظر بشكل إيجابي إلى قبول طلب دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة، الذي قدمه الرئيس الفلسطيني محمود عباس في سبتمبر/أيلول 2011، ويدعو المشروع إلى ضرورة التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين، والوقف الكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية (للاطلاع على القرار)[1].

قبيل التصويت على القرار، أعلنت الناطقة باسم وزارة الخارجية الأمريكية فيكتوريا نولاند، أنه سيكون من الصعب إقناع الكونغرس بالإفراج عن 200 مليون دولار من المساعدات للسلطة الفلسطينية، وسارعت الولايات المتحدة التي صوتت ضد القرار إلى التعبير عن أسفها لإقراره، مؤكدة أن هذا التصويت "مؤسف وغير مجد" و"يضع عراقيل امام السلام"، بدورها قالت السفيرة الاميركية في الأمم المتحدة سوزان رايس أمام الجمعية العامة: "إن القرار المؤسف وغير المجدي الذي صدر اليوم، يضع مزيدًا من العراقيل في طريق السلام، لهذا السبب صوتت الولايات المتحدة ضده"، وأضافت: "هذا القرار لا يجعل من فلسطين دولة"، مكررة بذلك ما سبقها إليه نظيرها الإسرائيلي من على المنبر نفسه، مشددة على أن "هذا التصويت الذي حصل اليوم لا يعطي باي حال من الأحوال حقًا لكي تصبح (فلسطين) عضوًا في الأمم المتحدة" (בן-חורין (بن حورين)، 2012)[2].

وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو قد انتقد في القدس قرار التصويت في الأمم المتحدة، وقال إنه لن يغير شيئًا على الأرض، واعتبر أن هذه الخطوة لن تدفع باتجاه

(1) http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/67/19
(2) http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4313607,00.html

إقامة دولة فلسطينية بل ستؤخرها أكثر، وكبديل للتصويت الأممي، اقترح نتنياهو على الفلسطينيين بدء محادثات السلام المباشرة دون شروط مسبقة، وقال: إنه مستعد لاستئناف محادثات السلام فورًا لبحث كل القضايا الجوهرية محل الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين، مضيفًا للأسف لم أسمع ردًا من الجانب الفلسطيني. وقالت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون خلال منتدى في واشنطن علقت خلاله على التصويت الأممي بالقول: إن هذا القرار يضع مزيدًا من العراقيل أمام طريق السلام، معتبرة أن الطريق الوحيد لقيام دولة فلسطينية هو استئناف مفاوضات السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل، بدورها قالت السفيرة الأميركية في الأمم المتحدة سوزان رايس أمام الجمعية العامة: إن القرار المؤسف وغير المجدي الذي صدر اليوم يضع مزيدًا من العراقيل في طريق السلام. لهذا السبب صوتت الولايات المتحدة ضده (Israel, 2013: 57)

أعلن الرئيس الأمريكي باراك أوباما معارضة الولايات الأمريكية للتصويت في خطابه للجمعية العامّة، قائلًا أن سلام صادق لا يمكن تحقيقه إلا بين الإسرائيليين والفلسطينيين أنفسهم، وأنه في النهاية؛ فإن الإسرائيليين والفلسطينيين – وليس نحن – هم من عليهم التوصل لاتفاق حول القضايا التي تقسمهم، وقال أوباما لعباس بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستنقض أي تحرك من مجلس الأمن للاعتراف بدولة فلسطين باستخدام الفيتو، (Spillius, 2011)[1]

وفي حرب عام 2014 والتي شنتها إسرائيل على قطاع غزة ولمدة 51 يوم، أظهرت وسائل الإعلام الأمريكية مدى الدعم والتأييد المقدم لإسرائيل في حربها على الفلسطينيين (שמיר (شامير)، 2014)[2].

وكان موقف البيت الأبيض الأمريكي في الجمعة السوداء، والتي قتل فيها الجيش الإسرائيلي المئات في رفح بعد ورود انباء عن أسر حماس الجندي هدار جولدن في 2014/8/1م، حيث وصف الناطق باسم البيت الأبيض بخرق همجي لإطلاق النار من قبل حماس (ynet, 2014)[3].

(1) http://www.telegraph.co.uk
(2) http://www.israelilifeusa.com
(3) http://www.ynet.co.il

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، وذلك على النحو الآتي:

1. تقوم العلاقات الأمريكية الإسرائيلية على أسس ثابتة، ولا تتأثر تأثراً جوهرياً برئيس الولايات المتحدة الأمريكية أو الحزب الحاكم، ويتجه الوضع الدولي الراهن لصالح إسرائيل؛ بسبب الهيمنة الأمريكية على العالم والمؤسسات الدولية.

2. سارت إدارة الرئيس الأمريكي (أوباما) على نفس النهج الذي سار عليه أسلافه من رؤساء أمريكيا، مثل: صيغة المشاركة مع إسرائيل، والموقف من الاستيطان، وتأييد حل الدولتين، وتعديل حدود عام 1967م، وإحباط تبني قرارات أممية ضد إسرائيل، والتعاون الاستراتيجي، وتأييد دفاع إسرائيل عن نفسها أمام المقاومة الفلسطينية وأي هجوم إيراني.

3. تتأثر أولويات السياسة الخارجية الأميركية فيما يتعلق بمصالحها في المنطقة العربية عامة، والقضية الفلسطينية خاصة، بالعلاقات الاستراتيجية مع إسرائيل، وهو ما يجعل سياسة إدارة الرئيس الأمريكي أوباما تجاه الثورات والتغيرات في المنطقة العربية ليست واحدة، وإنما موقفها بدعم التحول الديمقراطي انتقائي من دولة إلى أخرى، حسب انعكاسات ذلك على مصالحها من ناحية، وأمن إسرائيل من ناحية أخرى.

4. يرتكز الأمن القومي الإسرائيلي على محددات مزجت بين ثوابت الأمن ومتغيراته، حيث بنت إسرائيل أمنها القومي على: التفوق العسكري، والردع النووي، والتميّز التكنولوجي، والهجرة والاستيطان، والاعتماد على قوى عظمى.

5. تتوفر في دولة الاحتلال عوامل ضعف كثيرة، مثل: قلة عدد سكانها، ووضعها الجغرافي من حيث الشكل والمساحة والتضاريس، ووقوعها في محيط عربي غير مستقر؛ ما من شأنه أن يسفر عن تغيرات مفاجئة لا تكون في صالح إسرائيل، وهو ما يجعل إسرائيل في حاجة دائمة للإسناد الدولي وتلقي الدعم من دول عظمى كالولايات المتحدة الأمريكية.

6. لم يتغير مستوى الدعم الأمريكي لإسرائيل في المجالات: الاقتصادية، والعسكرية، والسياسية، في عهد الرئيس الأمريكي (أوباما) عمّا كان عليه في عهود سابقة، بل إن حرص الولايات المتحدة الأمريكية على دعم إسرائيل في هذه المجالات يزداد بشكل مستمر، رغم ما تمرّ به

الولايات المتحدة من أزمات اقتصادية، وعسكرية، وسياسية، ورغم بعض الخلافات التي تطرأ بين فترة وأخرى بين الحكومتين الأمريكية والإسرائيلية.

7. لا زالت إسرائيل تمثل أداة قوية لتحقيق السياسات والمصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وهذا ما يدفع إلى الاعتقاد بأن الولايات المتحدة الأمريكية لن تتخلّى عن دعم إسرائيل وضمان أمنها بغض النظر عن التبعات السياسية والاقتصادية العسكرية التي قد تتكبدها.

8. لم تُضعف المقاومة الفلسطينية، أو الملف النووي الإيراني من علاقة إسرائيل بالولايات المتحدة الأمريكية (الدولة العظمى)، بل إن ذلك زاد من حرص الولايات المتحدة على حماية إسرائيل ودعمها اقتصاديًا وعسكريًا وسياسيًا. ولا زالت العلاقة بين البلدين قوية، تحتاج خلخلتها إلى عوامل كثيرة، في مقدمتها إقناع الولايات المتحدة عبر رسائل متعددة الأشكال والوجوه بأن مصالحها مع العالم العربي والإسلامي أكبر بكثير من مصالحها مع إسرائيل.

9. لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إدارة الأمر الواقع (الأزمات) مع إيران، بدلاً من الصدام العسكري، واختارت العقوبات الاقتصادية والسياسية لضمان الضغط على إيران وثنيها عن مشروعها النووي، وضمان أمن حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة خصوصاً إسرائيل، ومع ذلك فقد استخدمت استراتيجية "المزيد مقابل المزيد" أي تخفيف بعض العقوبات وتقديم التنازلات الأميركية الأخرى، مقابل القيود القابلة للتحقق من برنامج تخصيب اليورانيوم.

10. سعت الولايات المتحدة الأمريكية لمعالجة الملف النووي الإيراني بأساليب ناعمة لم تضطرها لخوض صراع مسلح مع إيران، واستخدمت في ذلك استراتيجيات وأساليب عدة، مثل: الحصار الاقتصادي، والنشاط الدبلوماسي، والأداء الاستخباري، لكنّها بقيت مصرة على ضمان أمن إسرائيل. وقد جرى ذلك كله رغم السياسة الإسرائيلية المعلنة التي عارضت السلوك الأمريكي تجاه الملف النووي الإيراني.

11. انطلقت الآمال التي راودت الكثيرين باستعادة الحلم العربي بالوحدة والتخلص من التبعية الاستعمارية مع اندلاع شرارة الثورات العربية، لكن انكفاء الثورات العربية، والموقف الأمريكي الذي حرص منذ بداية الثورات على أمن إسرائيل، أسقط تلك الآمال وجعلها غير ممكنة في المرحلة الراهنة.

12. لا تتبنى الولايات المتحدة الأمريكية موقفاً واحداً من الثورات العربية، ويبدو أنها مستعدّة للتّعامل مع أنظمة إسلامية معتدلة تسفر عنها تلك الثورات، وتحرص على استخدام القوة الناعمة في التأثير عليها.

13. إن الحالة التي وصلت إليهاه الثورات العربية، خلقت بيئة استراتيجية هي الأفضل بالنسبة لإسرائيل منذ قيامها، ويتوقع أن تستمر هذه الحالة لسنوات طويلة؛ ما يخدم الأمن القومي الإسرائيلي في أبعاده كلها.

14. لا يتوقع حدوث تغيير جوهري على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إسرائيل، في العام الأخير من ولاية الرئيس أوباما (2016)؛ سواء على مستوى الاستراتيجيات أو الرؤى السائدة، وسوف تتغير بعض أولويات السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، خصوصاً أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تبدي إصراراً على رحيل الأسد للوصول إلى اتفاق انتقالي في سوريا، في والوقت ذاته فإن القضية الفلسطينية أصبحت في موقع متأخر من قائمة أولويات الرئيس أوباما وإدارته، وقد يمتد ذلك إلى بدايات الإدارة الأمريكية القادمة.

ثانياً: التوصيات

1. التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية باعتبار أن سياستها الخارجية تجاه إسرائيل سياسة ثابتة إلى حد كبير، مبنية على حماية أمن إسرائيل، ولا تتأثر تأثراً جوهرياً بالحزب الحاكم أو الرئيس. وبالتالي، يجب عدم توقع أن تنحاز الولايات المتحدة الأمريكية إلى المصالح الفلسطينية والعربية دون أن تتعرض مصالحها لديهم إلى تهديد حقيقي يضطرها إلى الموازنة بين مصالحها مع العرب والفلسطينيين، ومصالحها مع إسرائيل.
2. لدى العرب مقدرات قومية كبيرة (موارد طبيعية، طاقات بشرية، ...)، يجب تفعيلها واستثمارها، وبالتالي، امتلاك عناصر قوة جديدة يمكن استخدامها في إحداث توازن في التحالفات على أساس تبادل المصالح، والتخلص من التبعية الخارجية.
3. ضرورة بناء الفلسطينيين والعرب تحالفات جديدة، تشكل حماية من الابتزاز الأمريكي، وتُشعر الولايات المتحدة الأمريكية بأن مصالحها مع العرب غير مستقرة. ومن ذلك، التحالفات مع دول صديقة للعرب، أو منافسة للولايات المتحدة الأمريكية. فضلاً عن مدّ الجسور مع الجماعات المناهضة لإسرائيل، والجاليات العربية والإسلامية في الولايات المتحدة الأمريكية وتفعيلها لصالح القضية الفلسطينية.
4. العمل على تقوية الجبهة الداخلية الفلسطينية، والتحالفات العربية البينيّة، لتكون قادرة على مواجهة السياسة الخارجية الأمريكية مواجهة جماعية، دون أن يعني ذلك قطع العلاقات مع الولايات المتحدة، وإنما التعامل معها باعتبارها دولة عظمى إلى جانب دول عظمى أخرى.
5. العمل على تهديد مرتكزات الأمن القومي الإسرائيلي، وذلك من خلال:
   أ. امتلاك وتطوير قدرات عسكرية تقليدية (تتبع للدولة الرسمية، أو حركات المقاومة العربية)، تسهم في تهديد أمن إسرائيل، وفي مقدمتها سلاح الصواريخ، بحيث تصبح مساحة إسرائيل كلها مهدّدة في حال نشوب أي صراع مسلح بين الطرفين. وهو ما يمكن أن يلعب دوراً في الوصول إلى شيء من توازن الردع.
   ب. زيادة الإنفاق على البحث العلمي والتقدم التكنولوجي، وتأهيل الكادر البشري الفلسطيني والعربي، بحيث يمكن إحداث طفرة علمية وتكنولوجية خلال عقد واحد، تسهم في التفوق على إسرائيل في هذا الجانب، وتطوير الصناعات العربية، ومنافسة إسرائيل محلياً، وفي الأسواق العالمية.

ت. مقاومة الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة، من خلال التأثير على عوامل الجذب التي تستخدمها إسرائيل، والتي تتمثل في الرفاه والأمن، وذلك بمواجهة الدعاية الإسرائيلية في الدول التي يقيم فيها اليهود، والترويج الإعلامي لحالة انعدام الأمن الشخصي فيها.

ث. تطوير آليات وساحات مقاومة الاستيطان، واستخدام كل السبل الممكنة لذلك، بما فيها المقاومة المسلحة والشعبية، والقانونية والإعلامية.

ج. تفعيل مقاومة المقاطعة الاقتصادية والثقافية والعلمية والسياسية، ومواجهة إسرائيل في المحاف الدولية، وعلى الساحات الإعلامية.

ح. بناء تحالفات فلسطينية وعربية مع دول عظمى، لإحداث توازن مع تحالف إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.

6. إعادة هيكلة وبناء برامج المفاوضات مع إسرائيل، وذلك على أساس الثوابت الوطنية، واعتراف واضح بالحق الفلسطيني، وذلك من خلال:

أ. اقتصار المفاوضات على آليات إرجاع الحق وجداوله الزمنية، ورفض أي تفاوض من شأنه الدفع للتنازل عن أيٍ من الحقوق والثوابت الفلسطينية، والرجوع للشعب لقول الكلمة الأخيرة في نتائج المفاوضات.

ب. رفض (مرحلية التفاوض) والإصرار على إنجاز اتفاق كامل، يضمن تحقيق الثوابت الفلسطينية، ويشمل جميع التفصيلات والتوضيحات الممكنة، دون ثغرات تسمح لإسرائيل بتعطيله أو إساءة تفسيره. ورفض أي اتفاق يلزمه إعادة التفاوض على آليات تنفيذه، مثل: (اتفاق إعلان مبادئ)، أو (اتفاق إطار)، أو غير ذلك.

ت. عدم ربط التفاوض بوقف المقاومة أو نزع سلاحها أو منعها من الإعداد، فكل ذلك حقوق مشروعة، وأوراق قوة تضمن إنجاز أي اتفاق على الوجه الذي يحقق المصلحة الفلسطينية.

7. بذل النخبة الوطنية في فلسطين والعالم العربي والإسلامي جهوداً كبيرة ومتكاملة، ووضع البرامج المناسبة للخروج من حالة التبعية والخنوع للغرب والتماهي مع إسرائيل، ومواجهة الحالة الراهنة التي لم يسبق لها مثيل في التاريخ الفلسطيني والعربي. والتركيز على إعادة إحياء قيم الانتماء الديني والوطني والثقافي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1. إبراهيم، بلال محمد صالح (2010): **الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية**، (رسالة ماجستير)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
2. إبراهيم، سعد الدين (1976): **الانتخابات الأميركية وأزمة الشرق الأوسط**. القاهرة. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة.
3. ابو بكر، توفيق (1987): **الولايات المتحدة والصراع العربي الصهيوني**، ط2، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت.
4. ابو الرب، مجدولين (2002): **جنين التاريخ والمقاومة**، المجزرة، مجلة صامد الاقتصادي العددان 129–130 السنة 24 تموز/كانون الاول، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان – الاردن.
5. أسعد، منى (سبتمبر 1995): **المساعدات الاقتصادية الأمريكية لإسرائيل**، صامد الاقتصادي، العدد 101، (ص ص 30 . 61).
6. أيلون، أبراهام (1989): **جاهزية قومية . رد رئيس على هجوم مفاجئ**، في: الاستخبارات والأمن القومي، إعداد: تسيفي عوفر، وآفي كوبر، ترجمة: دار الجليل للنشر والدراسات، (ص 327 . 347)، دار الجليل، عمان
7. أيلون، أبراهام (1986): **أمن إسرائيل القومي خلال 35 عامًا من عمرها**، في: الثابت والمتغير في الاستراتيجية الإسرائيلية، ترجمة المنار للصحافة والنشر المحدودة، (ص ص 1 – 32)، وكالة المنار، نيقوسيا . قبرص.
8. الأصفهاني، نبيه (2001): مستقبل التعاون الروسي الايراني في ضوء التعاون الاخير، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 144. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام، مصر.
9. ألون، ايجال، واخرون (1983): **تطور العقيدة العسكرية الاسرائيلية خلال35 عاماً**، اعداد سمير جبور. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. قبرص.

10. اميلي لنداو، وافرايم اسكولاي (2005): **برنامج ايران النووي والمفاوضات مع الترويكا الأوروبية**، من كتاب" اسرائيل والمشروع النووي الايراني " تأليف مجموعة مؤلفين إسرائيليين، ترجمة احمد ابو هدبه، الدار العربية للعلوم– ناشرون، مكتبة مدبولي . القاهرة
11. اندرو، وليسلي كوكبيرن (1992): **علاقات خطرة، القصة الخفية للعلاقات السرية الامريكية الإسرائيلية**، ط2. ترجمة محمود برهوم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
12. اوري، سبير (1998): المسيرة: **خفايا اوسلو من الاف الى الياء**، ترجمة بدر عقيلي، دار الجليل، عمان.
13. بازاك، يوفال (2011): **الجيش الإسرائيلي ومواجهته لتحديات المستقبل، في: الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية ضد حماس وحزب الله**، تأليف: غابرييل سيبوني وآخرون، ترجمة: عدنان أبو عامر، (ص ص 87 ـ 96)، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، بيروت.
14. البراك، فاضل (1986): **استراتيجية الامن القومي : اراء وافكار**. بغداد، الدار العربية.
15. بشارة، عزمي (2013): الثورة ضد الثورة والشارع ضد الشعب ، الثورة المضادة ، مجلة سياسات عربية العدد 4.
16. بشارة، مروان (2013): اهداف الولايات المتحدة واستراتيجيتها في العالم العربي: **سياسات عربية**، العدد الاول.
17. بوريسوف، ر (1982): **السياسة الامريكية والشرق الاوسط في السبعينات**. ترجمة شوكت يوسف. دار دمشق. دمشق.
18. بول، جورج ودوغلاس (1994): **امريكيا واسرائيل علاقة حميمية**. ط1، مكتبة بيسان. بيروت.
19. بن عبد العزيز، خالد سلطان (2012): **أسس ومبادئ الأمن القومي**، موسوعة مقاتل في الصحراء، الإصدار 13. (موسوعة إلكترونية). (http://www.moqatel.com).

20. بن مئير، يهودا؛ سمحون، وليمور (حزيران 2010): **التزام الولايات المتحدة لإسرائيل،** معهد بحوث الأمن القومي الإسرائيلي، ترجمة: مكتب عطا القيمري، في المصدر الاستراتيجي، السنة 11، العدد 124، القدس. (ص ص 11 – 32).

21. بيرز، شيمون (1994): **الشرق الاوسط الجديد.** ترجمة محمد خلمي عبد الحافظ. الاهلية للنشر والتوزيع، عمان.

22. تاديوس، فالشونيسكي (د. ت): **إسرائيل وجمهورية ألمانيا الاتحادية.** ترجمة هيئة الاستعلامات، هيئة الاستعلامات. القاهرة.

23. تشويين، شاهرام (2007): **طموحات ايران النووية،** ترجمة بسام شيحا ، الدار العربية للعلوم – ناشرون ، بيروت.

24. تشيرجي، دان (1993): **امريكيا والسلام في الشرق الاوسط.** ترجمة محمد مصطفى غنيم، دار الشروق، القاهرة.

25. تميم هاني خلاف (2000): القدرات النووية الايرانية، المنظور الدولي والاقليمي، **مجلة السياسة الدولية،** العدد 142 ، القاهرة.

26. التنير، سمير (2011): **اوباما والسلام المستحيل، معركة المصير**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت.

27. توام، رشاد (2011): **التحرر الوطني وحل الصراعات بالطرق السلمية ـ قراءة في التجربة الفلسطينية** (دراسة)، معهد أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، فلسطين.

28. تيره، رون (حزيران 2011): **المثالي ومجموعة الميكيافليين: كيف تهزم الولايات المتحدة نفسها في الشرق الأوسط،** معهد بحوث الأمن القومي الإسرائيلي، ترجمة: مكتب عطا القيمري، في المصدر الاستراتيجي، السنة 12، العدد 136، القدس. (ص ص 10 – 20).

29. حبيب، إبراهيم (2010): **أثر المقاومة الفلسطينية على الأمن القومي المصري (2005 ـ 2009م)**، أطروحة دكتوراه، جامعة الزعيم الأزهري، الخرطوم.

30. حسين، زكريا (2011): **ازمة البرنامج النووي الايراني، التحديات المتبادلة الايرانية – الاسرائيلية –الامريكية،** مؤسسة حورس الدولية. القاهرة.

31. حماد، مجدي (2011): **السلام الإسرائيلي ـ إستراتيجية التسوية**، باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، بيروت.

32. الحمد، جواد (1995): **توجهات امريكية في الشرق الاوسط**. مركز دراسات الشرق الاوسط، عمان.

33. الحمش، منير(1997): **السلام امدان**. القاهرة: مكتبة مدبولي. ط2، القاهرة.

34. الحياة اللندنية (2002): 2002/4/6، رقم العدد: 14261

35. جابر ، كامل (1971): **الولايات المتحدة واسرائيل**، ط1، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

36. جاري سامور: **مواجهة التحدي النووي الإيراني**، سلسلة محاضرات الامارات، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 102.

37. جاد، عماد (1998): **انتفاضة الاقصى طموح الفكرة وازمة الادارة**. الاهرام للنشر والتوزيع، القاهرة.

38. دابليوليش، ديفيد. (2005): **الشرق الاوسط والولايات المتحدة، اعادة تقوين تاريخي وسياسي**. ترجمة احمد محمود، المجلس الاعلى للثقافة. القاهرة.

39. الدهشان، سعيد طلال (2012): **جرائم الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة والآليات القانونية الدولية لمقاضاتها**، رسالة ماجستير، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان.

40. دوعر، غسان محمد (2012): **المستوطنون الصهاينة في الضفة الغربية**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

41. راشد، سامح (2005): **السياسة الخارجية الايرانية في عهد نجاد: حدود التغيير** ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مجلة السياسة الدولية: العدد162. القاهرة.

42. الراوي، رياض (2006): **البرنامج النووي الايراني واثره على الشرق الاوسط**، دار الاوائل، دمشق،

43. الراوي ،عبد الاله (2010): **لماذا لم يتم ضرب المفاعلات النووية الايرانية، قصة المفاعلات النووية الإيرانية**، شبكة البصرة، 2010/6/24م.

44. ربيع، حامد (1984): **نظرية الأمن القومي العربي**، دار الموقف العربي، القاهرة.

45. ربيع، محمد عبد العزيز (1990): **المعونات الأمريكية لإسرائيل**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

46. روجرز، جون (2010): **العمل العسكري ضد إيران: التأثيرات والتداعيات** (ترجمات الزيتونة)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

47. الزواوي، محمد سليمان (2011): موقف الغرب من الثورات العربية.. **رؤية سياسية**، العدد: 294.

48. سامي، حكيم (1967): **امريكيا الصهيونية**، ط2 . مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.

49. السبكي آمال (1999): **تاريخ ايران السياسي بين ثورتي 1906-1979م**، سلسلة عالم المعرفة، الكويت.

50. السعبري، بهاء عدنان (2013): **الاستراتيجية الامريكية تجاه ايران بعد احداث ايلول 2001_**، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية. بغداد.

51. سعودي، هالة (1992): **السياسة الامريكية تجاه الصراع العربي الاسرائيلي 1967-1973**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

52. سلامة، عصام، واخرين (1985): **السياسة الأمريكية والعرب.ط2**. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.

53. سلامة، مشهور (1985): **نظرية الأمن الإسرائيلية من هشومير إلى الخيار النووي**، ط2، (د. ن.)، الكويت.

54. سليمان، ميخائيل، واخرون (1996): **فلسطين والسياسة الامريكية من ولسون الى كلينتون**. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.

55. سويد، ياسين (1990): **الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية**، في: الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني . الدراسات الخاصة، ج6، (ص ص 365 . 530)، هيئة الموسوعة، بيروت.

56. سويلم، حسام (2004): هل بدا العد التنازلي لضربة اسرائيلية ضد ايران ، **مختارات ايرانية** العدد50. القاهرة.

57. سيد، عزت عبد الواحد (2013): **البرنامج النووي الإيراني .. بين الصعود وتهديد الأمن الخليجي: سيناريوهات مفتوحة**، محيط : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية. القاهرة.

58. شانون، ن، كايل (2004): **الحد من الاسلحة النووية وحظر انتشارها** ، الكتاب السنوي، ص845-874 . مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

59. شبيب، منيب (2003): **نظرية الأمن الإسرائيلية في ظل التسوية السلمية في الشرق الأوسط وأثرها على عملية التحول السياسي والاقتصادي للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة 1991-2002**. جامعة النجاح . نابلس.(رسالة ماجستير غير منشورة).

60. الشرقاوي، فؤاد حامد (2007): **السكان اليهود في فلسطين: دراسة في الصراع السكاني خلال النصف الثاني من القرن العشرين**، مجلة الجامعة الإسلامية . سلسلة الدراسات الإنسانية، مجلد15، عدد2، (ص ص 627 . 677).

61. شريف، حسين (2002): **فلسطين من فجر التاريخ الى انتفاضة الاقصى وتوابعها**، ج3. دار المعرفة. بيروت.

62. الشريف، محمد رشاد (2012): **الكيان الصهيوني من التأسيس إلى الأزمة**، دار كنعان للدراسات والنشر والخدمات الإعلامية، دمشق.

63. شعت، نبيل (1971): فلسطين الغد، **شؤون فلسطينة**، عدد2.

64. شكري، محمد عبد العزيز (2010): **حق تقرير المصير**، في: الموسوعة العربية، 22 مجلدًا، هيئة الموسوعة العربية، دمشق.

65. شلوم، زاخي (آب 2010): **علاقات إسرائيل بالولايات المتحدة: هل يلوح تحول جوهري؟**، معهد بحوث الأمن القومي الإسرائيلي، ترجمة: مكتب عطا القيمري، في المصدر الاستراتيجي، السنة 11، العدد 126، القدس. (ص ص 35 – 46).

66. الشوربجي، منار(2008): **كيف ينتخب الرئيس الامريكي؟ قيود وتعقيدات وأشياء اخرى**، ط1، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة.

67. العبادي، بسام محمد (1990):**الهجرة اليهودية إلى فلسطين من 1880 ـ 1990م، جذورها، دوافعها، مراحلها، انعكاساتها**، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان.

68. عبد الجواد، جمال (د.ت): العلاقات الاسرائيلية – الأمريكية 1948 – 1982 (المسار، ومنطق التطور): **مجلة الفكر الاستراتيجي العربي**، العدد 13.

69. عبد الفتاح محمد ماضي (1999): **الدين والسياسة في إسرائيل**، مكتبة مدبولي، القاهرة.

70. عبد القادر، نزار (د. ت): **ايران والقنبلة النووية ، الطموحات الإمبراطورية**، المكتبة الدولية، بيروت.

71. عبد الشافي، عصام (2011): تراجع الدور الامريكي في البيئة الإستراتيجية الجديدة ، **السياسة الدولية** ، العدد 186.

72. عبد الكريم، إبراهيم (2004): **الصناعات العسكرية الإسرائيلية، المحددات . البنية . الصادرات**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.

73. عدنان ابو نصر (2010): التكنولوجيا النووية السلمية الإيرانية، والموقف المتناقض للغرب، **مجلة الوحدة الاسلامية**، العدد 101 السنة التاسعة.

74. عدوان، بيسان (2005): النزاع الاسرائيل الايراني في اسيا الوسطى والشرق الاوسط ، **مختارات ايرانية** العدد26. القاهرة.

75. عقيل، هاشم، وسعيد، العظم.(1967): **إسرائيل في أوروبا الغربية**. : مركز الأبحاث، م.ت.ف. بيروت.

76. عمدرور، يعقوب (أيلول 2010): **مجموعة تهديدات دولة إسرائيل**، معهد بحوث الأمن القومي الإسرائيلي، ترجمة: مكتب عطا القيمري، في المصدر الاستراتيجي، السنة 11، العدد 127، القدس. (ص ص 14 – 22).

77. عيران، عوديد (آب 2011): **الغرب والربيع العربي، معهد بحوث الأمن القومي الإسرائيلي**، ترجمة: مكتب عطا القيمري، في المصدر الاستراتيجي، السنة 12، العدد 138، القدس. (ص ص 25 – 35).

78. غانم، هنيدة (2012): **تقرير مدار الاستراتيجي 2011 ـ المشهد الإسرائيلي**، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله.

79. الغمري، عاطف (2001): **الامريكي التائه في الشرق الاوسط**، مكتبة الشروق. القاهرة،

80. الفوزي، محمد (1991): **تاريخ العرب المعاصر**، دار صامد. بيروت.

81. فندلي، بول (1993): الخداع. **ترجمة محمد يوسف زايد**. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر . لبنان.

82. فولك، ستانلي، وكليم، هارلود. جي. (1980): **ظروف الامن القومي**، ترجمة هيئة الدراسات . جامعة البكر للدراسات العسكرية. بغداد.

83. القاسم، باسم جلال (2015): **صواريخ المقاومة في غزة سلاح الردع الفلسطيني**، مركز الزيتونة. بيروت.

84. قاسم، عبد الستار، وآخرون (1999): **الحروب العربية الاسرائيلية، مدخل الى القضية الفلسطينية**، ط5، مركز دراسات الشرق الاوسط، عمان.

85. قاسمية، خيرية. (1983): **الولايات المتحدة والوطن العربي في الفترة ما بين الحربين، في السياسة الأميركية والعرب** . مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.

86. قهوجي، رياض (2007): الخيارات العسكرية للمواجهة الامريكية – الايرانية ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد168. القاهرة.

87. كام، أفرايم (حزيران 2011): **الشرق الأوسط الجديد: عصر عدم اليقين**، معهد بحوث الأمن القومي الإسرائيلي، ترجمة: مكتب عطا القيمري، في المصدر الاستراتيجي، السنة 12، العدد 136، القدس. (ص ص 20 – 33).

88. كرباج، يوسف (2005): **الرهان الديموغرافي في الصراع على هوية فلسطين**، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 16، عدد 63، (68 – 91)

89. كعسيس، خليدة (2014): الربيع العربي بين الثورة والفوضى، **مجلة المستقبل**. العدد 421

90. كنتن، هنري (1970): **فلسطين في ضوء الحق والعدل**، ترجمة: وديع فلسطين، مكتبة لبنان. بيروت.

91. كونات، ويليام (1994): **عملية السلام: الدبلوماسية الأميركية والنزاع العربي الاسرائيلي منذ 1967**. ترجمة مركز الاهرام للترجمة والنشر الطبعة الاولى. مركز الأهرام. مصر.

92. كوكبيرن، اندرو وويسلي (1993): **علاقات خطرة: القصة الخفية للعلاقات الأميركية الإسرائيلية**. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر . بيروت.

93. لافي، أفرايم (أيلول 2011): **دولة فلسطين من النظرية إلى الواقع: تحديات الفلسطينيين وإسرائيل**، معهد بحوث الأمن القومي الإسرائيلي، ترجمة: مكتب عطا القيمري، في المصدر الاستراتيجي، السنة 12، العدد 139، القدس. (ص ص 3 – 14).

94. لنداو، أميلي (آذار 2012): **الضغوط والمعوقات أمام استراتيجية دولية لوقف المشروع النووي الإيراني**، معهد بحوث الأمن القومي الإسرائيلي، ترجمة: مكتب عطا القيمري، في المصدر الاستراتيجي، السنة 13، العدد 145، القدس. (ص ص 15 – 24).

95. المجتمع. عدد 1147. باتريك 1995/11/7.

96. محمد ، جاري (1988): القدرة في التنظيم الدولي المعاصر. **المجلة العربية للدراسات الدولية** السنة الاولى، العدد2.

97. محمود، أحمد إبراهيم (2001): البرنامج النووي الإيراني: بين الدوافع العسكرية والتطبيقات السلمية، **مختارات إيرانية**، العدد 6.

98. محمود، احمد ابراهيم (2005): **البرنامج النووي الايراني " افاق الازمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد**، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية بالأهرام، القاهرة.

99. مخيمر، اسامة فاروق (2005): الملف الإيراني بين الترويكا الاوروبية والضغوط الامريكية، **مختارات ايرانية** . العدد59.

100. منصور، احمد (1997): **النفوذ اليهودي في الادارة الامريكية**. دار القلم . دمشق.

101. مونتوبرلي، برايان (2011): البيت الابيض : **نحن لا ننحاز الى احد في مصر** "، شبكة سي بي اس نيوز الاخبارية CBS NEWS 31 يناير 2011.

102. النعامي، صالح (2011): **لماذا أصابت ثورة الياسمين في تونس إسرائيل بالذعر؟**، مقالة نشرت على موقع فلسطين اليوم بتاريخ 10 يناير 2011.

103. النعامي، صالح (2011): نفقات ألأمن الإسرائيلي في ظل الثورات العربية، تقييم حالة. **مجلة سياسات عربية**، عدد 103.

104. النعامي، صالح (2004): **تأثير الانتفاضة على الواقع الديموغرافي في الكيان الصهيوني**، في: أثر الانتفاضة على الكيان الصهيوني، (ص ص 373 ـ 398)، مركز باحث للدراسات، بيروت.

105. النقيب، فضل مصطفى (2011): **الاقتصاد الإسرائيلي**، في: دليل إسرائيل العام (2011)، تحرير كميل منصور (ص ص 525 ـ 579)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

106. نهار، غازي. (1993): **الامن القومي العربي**. ط1، دار الامل. عمان.

107. هوداف، عبد الله (2002): **السياسة الخارجية الأميركة تجاه اسرائيل في اطار الصراع العرب الإسرائيلي**. رسالة ماجستير، الجزائر.

108. هيكل، محمد حسين (1984): **السلام المستحيل والديموقراطية الغائبة**: رسائل الى صديق هناك. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر. بيروت.

109. الوادية، احمد (2009): **السياسة الخارجية الامريكية تجاه القضية الفلسطينة2001-2008**، جامعة الأزهر. غزة – فلسطين. رسالة ماجستير غير منشورة.

110. وزارة الارشاد القومي المصري (**1971**): **أمريكا واسرائيل**، مصلحة الاستعلامات، القاهرة

111. محمود، خالد وليد (2007): **آفاق الأمن الإسرائيلي: الواقع والمستقبل**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

112. ملشتاين، ميخائيل (أيار 2011): **شرق أوسط جديد ـ قديم: الزعزعة في الشرق الأوسط وآثارها على إسرائيل**، معهد بحوث الأمن القومي الإسرائيلي، ترجمة: مكتب عطا القيمري، في المصدر الاستراتيجي، السنة 12، العدد 135، القدس. (ص ص 25 – 40).

113. المغاري، هشام سليم (2013): **المقاومة الفلسطينية وتأثيرها على الأمن القومي الإسرائيلي (1987 ـ 2010م)**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان.

114. منصور، عوض (2011): **المؤسسة الأمنية والعسكرية**، في: دليل إسرائيل العام 2011م، (ص ص 581 ـ 653)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

115. مؤسسة الأرض (1979): **إسرائيل خنجر أمريكا**، مؤسسة الأرض، دمشق.

116. هوروفيتس، دان (1986): **الثابت والمتغير في النظرية الأمنية الإسرائيلية**، في: الثابت والمتغير في الاستراتيجية الإسرائيلية، تأليف: أبراهام أيلون وآخرون، (ص ص 33 – 94)، ترجمة دار المنار للصحافة والنشر المحدودة، نيقوسيا، قبرص.

117. هيلر، مارك (آذار 2011): **أوباما وإسرائيل: السنتان الأوليان والسنتان القريبتان**، معهد بحوث الأمن القومي الإسرائيلي، ترجمة: مكتب عطا القيمري، في المصدر الاستراتيجي، السنة 12، العدد 133، القدس. (ص ص 30 – 40).

118. يعفش، حاييم (1989): **الاستخبارات في النظرية الأمنية وفي بناء القوة**، في: الاستخبارات والأمن القومي، إعداد: تسيفي عوفر، وآفي كوبر، ترجمة: دار الجليل للنشر والدراسات، (442 – 452)، دار الجليل، عمان.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

1. American Friends Service Committee (2010): **Does U.S. Policy on Israel and Palestine Uphold Our Values?**, (Mock Congressional Hearing Report 2010), Middle East Program, Chicago.
2. Anthony H. Cordesman & (others) (2010): **The Arab-Israeli military balance**, center for strategic & international studies.
3. Avner Golov & others (2010): **A National Security Doctrine for Israel:** (Policy paper), Lauder School of Government, IDC Herzliya..
4. Cordesman, Anthony H., Burke, Arleigh A., Nerguizian, Aram (2010): **The Arab-Israeli Military Balance**, (Report), Center for Strategic & International Studies (CSIS), Washington, DC.
5. Dore Gold (2012): **U.S. Policy toward Israel in the Peace Process: Negating the 1967 Lines and Supporting Defensible Borders**, Jewish Political Studies Review, May 4, 2012. (PP 7 – 21).
6. Haim Malka, Crossroads: (2011): **The Future of the U.S. – Israel Strategic Partnership**, Center for Strategic and International Studies, Washington D.C.
7. Jeremy M. Sharp (2012): **U.S. Foreign Aid to Israel**, (Report) Congressional Research Service, Washington.

8. Migdalovitz, Carol (2010): **Israeli-Arab Negotiations: Background, Conflicts, and U.S. Policy**, (Report), Prepared for Members and Committees of Congress, Congressional Research Service, USA.
9. Ministry of Finance (2011): **The Israeli Economy Fundamentals, Characteristics and Historic Overview**, (Report) Ministry of Finance - International Affairs Department, Israel.
10. Ruebner, Josh (2012): **U.S. Military Aid to Israel: Policy Implications & Options**, (Report), US Campaign to End the Israeli Occupation, Washington, DC.
11. Sharp, Jeremy M. (2012): **U.S. Foreign Aid to Israel**, CRS Report for Congress.
12. Shay Shabtai (August 2010): **Israel's National Security Concept: New Basic Terms in the Military-Security Sphere**, Strategic Assessment , Volume 13 , No. 2 PP 7 – 18).
13. Zeynep Civik (2004): **The Israeli security policy: Changing and Continuities**, (A master degree Thesis), The department of international relations, Middle east university, Ankara.
14. Beer. A. Francis.(1981**):peace against war**. W. h. Freeman and company San Francisco
15. Robert McNamara. (1968): The essence of security .Herpert and row , New York ,
16. Romm, Joseph J. (1993). Defining national security: the nonmilitary aspects. Pew Project on America's Task in a Changed World (Pew Project Series). Council on Foreign Relations Press. p. 122.
17. M.berko witz and p.g. rock(1965) : American national security, New York . free press .
18. Paleri, Prabhakaran (2008). National Security: Imperatives And Challenges. New Delhi: Tata McGraw-Hill.
19. Jeremy M. Sharp (2012): U.S. Foreign Aid to Israel, (Report), Congressional Research Service,

مراجع عبرية:

1. גרשון(جرشون) הכהן(هكوهين) (2014):، מה לאומי בביטחון הלאומי؟(ما هو مفهوم الأمن القومي)، משרד הביטחון (وزارة الدفاع) - ההוצאה לאור، בסדרת אוניברסיטה משודרת، سلسلة نشرات جامعية، الجامعة العبرية.
2. עמוס הראל (2015): הפיצוי המתגבש לישראל על הסכם עם איראן: מטוסי אף-35 וסוללות הגנה מטילים، موقع صحيفة هارتس نشر بتاريخ 2015/5/20
3. עמוס הראל (2014): הפיצוי המתגבש לישראל על הסכם עם איראן: מטוסי אף-35 וסוללות הגנה מטילים، موقع صحيفة هارتس نشر بتاريخ 2014/6/10
4. בנימין מילר،(2011) "מלחמת יום הכיפורים: הדיאלוג האמריקאי סובייטי"، מלחמת יום הכיפורים - מבט מחדש، ירושלים، המכון ליחסים בינלאומיים של האוניברסיטה העברית , بنيامين ميلر، "حرب يوم الغفران: الحوار السوفياتي للولايات المتحدة"، وحرب يوم الغفران - نظرة جديدة، القدس، معهد العلاقات الدولية في الجامعة العبرية،
5. אודי דקל ، אורית פרלוב ، יואל גוז'נסקי(2013):המהפיכה במצרים: המלצות לישראל מבט על، גיליון 445، 11 יולי 2013.
6. **רבידנטשה מוזגוביה .ארה"ב וישראל הודיעו על כישלון המגעים לחידוש השיחות הישירות وقد أعلنت الولايات المتحدة وإسرائيل فشل استئناف المحادثات المباشرة .** هارتس 2010/12/8
7. באוצר שאננים - ולא בצדק (2011): קריסת קונספציה ביטחונית מלווה לרוב בקריסת הכלכלית ميراف أورلزروف، "انهيار العقيدة الأمنية يؤدي في الغالب إلى انهيار اقتصادي"، صحيفة ذي ماركر، 31-1-2011
8. נתניהו לאובמה: "לא ויתרתי על שתי מדינות"؛ הבית הלבן: "זה ישפר את ביטחון ישראל" 2015/11/09,)
9. מתוך תוכנית הטלוויזיה "קפה הפוך" עמנואל הלפרין מראיין את פרופ' אלי כרמון(من البرنامج التلفزيوني "كابتشينو" إيمانويل هالبرين قابلت الأستاذ إيلي كارمون
10. טל، ישראל(يسرائيل تال)، (1996) : ביטחון לאומי، מעטים מול רבים (الامن القزمي الاقلية مقابل الاكثرية)، דביר
11. שראל טל، ביטחון לאומי _1996): מעטים מול רבים، תל אביב: דביר، إسرائيل تال، الأمن القومي: قليل ضد كثيرين، تل أبيب: دفير،
12. על פי חוק ההגנה הלאומית עב הכרס (2008): ייענשו בנקים שנמצאים בקשרי עסקים עם הבנק המרכזי של איראן؛ ממשל אובמה הסתייג מהחמרת העיצומים

13. יצחק בן-חורין ורוני סופר. אובמה לא מחכה: השליח מיטשל יגיע ביום רביעי(إن أوباما لا الانتظار: ميتشل يصل يوم الاربعاء.

14. מיטשל הגיע לריאד؛ נועד עם שר החוץ הסעודי (وصل ميتشل في الرياض. التقى وزير الخارجية السعودي.

15. קלינטון: מוקדם לדבר על הפשרה ביחס עם סוריה من السابق لأوانه كلينتون للحديث عن حل وسط في العلاقة مع سوريا

16. יצחק בן-חורין، וושינגטון : 18.06.2009.קלינטון: עצרו את הבנייה؛ ליברמן: לא נקפיא(كلينتون جمدوا البناء في المستوطنات ، ليبرمان: لن نجمد البناء يدعوت احرنوت

17. מיטשל לנתניהו: התגמש בהקפאת הבנייה כדי לקיים את הפסגה באו"ם ميتشل ونتنياهو: المرونة تجميد البناء من أجل الوفاء قمة الأمم المتحدة / موقع ويلا في 2009/9/16

18. ארצות הברית למצרים: פיוס פנים פלסטיני כעת יפגע בתהליך השלום .أمريكا تبلغ مصر بمعارضتها للمصالحة الفلسطينية بادعاء أنها ستمس بعملية السلام هارتس 2009/10/13،

19. הילרי קלינטון תבוא לישראל במוצאי שבת בניסיון לקדם את המו"מ .هيلاري كلينتون ستصل الى اسرائيل مساء السبت في محاولة لدفع المفاوضات ، هارتس 2009/10/28

20. واشنطن تستنكر تصريحات يعالون. זעם בממשל האמריקאי: דורשים מנתניהו לגנות את מתקפת יעלון על קרי(الغضب الحكومة الأمريكية: تتطلب نتنياهو يدين الهجوم يعلون كيري) 14.01.2014

21. אייל שמיר،ארהב: תמיכה (כמעט) מקיר אל קיר، מימין ומשמאל، במבצע הישראלי בעזה ، الولايات المتحدة الأمريكية: دعم (تقريبا) من الجدار إلى الجدار، اليمين واليسار، للعملية الإسرائيلية في غزة ، 20.07.2014

22. הפיאסקו של קרי: ניסיון כושל נוסף להשיג הפסקת אש،(إخفاق كيري: آخر محاولة فاشلة للتوصل إلى وقف إطلاق النار) معاريف אסף גבור | 27/7/2014

23. מועצת הביטחון מצטרפת לארהב: הפסקת אש מיידית(هو الانضمام إلى مجلس الأمن والولايات المتحدة: وقف إطلاق النار فورا) معاריفאריאל כהנא | 28/7/2014

24. הבית הלבן נגד חמאס: הפרה ברברית של הפסקת האש، שחררו את החטוף(البيت الأبيض ضد حماس انتهكت الهمجي لوقف إطلاق النار، وإطلاق سراح الأسير) يدعوت احرنوت 2014/8/1م

25. ישראל וארהב חתמו על הסכם למניעת הברחות (وقعت إسرائيل والولايات المتحدة اتفاقا لمنع التهريب) טל שניידר، וושינגטון ، 16/1/2009

26. דב תמרי(2014):תפיסת הביטחון של ישראל – הגדרות ומאפיינים (' פורום הרצליה לגיבוש תפיסת הביטחון של ישראל استراتيجية الامن الاسرائيلي – التعاريف والخصائص(ورقة مقدمة لمؤتمر هرتسليا للأمن الثومي يونو 2014)

27. טרן גדעון (2002)، מבוא לתפיסת ביטחון: מושגי יסוד ומרכיבים מרכזיים، אצל: אפרתי הרצליה (עורכת)، מבוא לביטחון לאומי، תל אביב: משרד הביטחון، עמ' 21-35. تاران جدعون (2002)، مقدمة لمنظور الأمن القومي: المفاهيم الأساسية والمكونات الرئيسية، مع افرات هرتسليا (محرر)، مقدمة للأمن القومي، تل أبيب: وزارة الدفاع، ص 21-35

28. מידרור יעקב، מהו ביטחון לאומי؟ מבוא לביטחון לאומי، אוניברסיטה משודרת، משרד הביטחון – ההוצאה לאור، 2002، עמ. 7-20

29. אברהם בן-צבי، מטרומן ועד אובמה: עלייתם וראשית שקיעתם של יחסי ארצות הברית-ישראל، ידיעות ספרים، 2011

30. **יוסי מלמן(2008):פרשנות: ישראל לא תאפשר למדינות האזור לפתח גרעין يوسي ميلمان.(2008): محللين: إسرائيل لن تسمح لدول المنطقة با لتطوير النووي**

31. אג"ם/תוה"ד (1998)، המילון למונחי צה"ל، צה"ל، המטה הכללי، תל-אביב. عمليات فرع / العقيدة والتدريب (1998)، قاموس المصطلحات الجيش الإسرائيلي، مقر قيادة الجيش في تل أبيب

32. מקגרגור דגלס א' (2007)، השתנות תחת אש، מהפכה בצורת הלחימה של אמריקה، תל אביב: משרד הביטחון. **دوغلاس ماكجريجور (2007)، تقليب تحت النار، ثورة في شكل القتال الأمريكي، تل أبيب:** وزارة الدفاع.